



قال الساج
المحقق
الشيخ
والمحقق

قال الساجد المخلص الذي هو
 روح طاهر من عباده واعلم بالحق على راي
 العارفين العظماء جميع المصداق وكل ارادة مسبوقة
 في كل شيء من العبادات وكل كمال دونه وهو حاد
 في كل شيء من العبادات وكل كمال دونه وهو حاد
 في كل شيء من العبادات وكل كمال دونه وهو حاد

قواعد شریعی

معمول
که در اول هر صبح
در اول شب و در هر یک
در اول و آخر هر روز

U	Al	Al	الله	قرآن
20	وحد	لوم	42	Al
22	25	✓	57	242
24	21	✓	58	25
125	58	128	120	عبد

اس کی طرف سے
عالم ربانہ محمد ہدی
محمد عبد الحمید
اللہم ارحمہما فی الدنیا
محلۃ علیہما السلام

شماره
۵۱۳
فهرست

يا قوم ابانما اكل قنار
 و نور و جند اعظم
 من اهل و قنار
 و اوس و جند
 و اوس و جند
 و اوس و جند

و انست اکرم من العلوم به قاری
الحاصل قرانی فصل منک تغیر
ایم الک و ما یحیر عدا و...

نام کتاب
تاریخ افشاریه
شماره نویسی
شماره جلد نویسی

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم اني احمداك والحمد من نعمائك واشكرك واشكر من عطاياك واصلي على
خير انبيائك وسيد اصفيائك وخاتم رسلك ابي القاسم محمد بن عبد الله وعترته
الطاهرين واسالك ان تصلي عليهم وعلى جميع انسابك وان تيسر لنا طاعتك
في سلك اوليائك ونعدي ذمة اجابك وان ترزقنا عونك على جمع مقاصدنا التي
لا تخرج عن مرضاك في ارضك وسمايك ونجعل ما غرنا عليه من تاليف هذه القواعد
والقوانين عذرة وذخر اليوم لعايك فالك توجسنا عليك تركنا اليك ابتغاءنا
بالحكام الشرعية الرعية من ادلتها التفسيرية في العلم بالذوات والعلم بالاحكام العقلية
وعلم اصول الفقه علم المتكلمين المستند الى دليل اجمالي فانه يقول في كل مسألة من مسائل
به المعنى وكلما يفتي به المفتي حكم الله تعالى في حق فانه يخرج هذا حكم الله في حق فاص
الحكم الشرعي ينتمى الى الله المشهورة وبما جعل السبب والمانع والشرط مغايرا لها كالمالك
الموجب للصلاة والحاشية المانعة منها والطهارة المحقة لها وكل ذلك يخرج من ادب اقسام العبادات
والعقود والابتناعات والاحكام ووجد المحرران الحكم الشرعي اما ان يكون غاية الآخرة او الغرض
الاعم منه الدنيا والاول العبادات والى الثاني اما ان يحتاج الى عبارة او لا والى الثاني الاحكام والاول
العبادات تنقسم ما عدا المباح فتوصف العبادات بالوجوب والاستحباب والتحريم والكراهة كالصلاة
النافعة الى الواجب والمنسجبة الى مكره الخائض الى الصلوة في المالكين المكرهات والافاق
المكرهه والصوم المنقسم الى الادب كصوم رمضان وشعبان والعيده والسفر والاعقود في الدنيا
توصف بالاباحة وترتب على البيع الصحيح وجوب السليم الى المشتري والبايع في العوضين بعد
وتحريم المنع منه وابطاح الانتفاع وكراهة الاستحطاط بعد الصفقة واستحباب اقاله التامم
تتمن الاحكام المنه نفس العقد وان كان سببا يجب البيع عند توقف الواجب عليه كايضا الذي
ونته واجبي النفقة والمخبر ومرضى في الجها ووسخ البيع عند الرجوع اذا كانت السكينة

هذا هو المقصود من هذه القواعد
والقوانين العرفية المستند الى دليل اجمالي
فانه يقول في كل مسألة من مسائل
به المعنى وكلما يفتي به المفتي حكم الله تعالى
في حق فانه يخرج هذا حكم الله في حق
فاص الحكم الشرعي ينتمى الى الله المشهورة
وبما جعل السبب والمانع والشرط مغايرا لها
كالمالك الموجب للصلاة والحاشية المانعة منها
والطهارة المحقة لها وكل ذلك يخرج من ادب
اقسام العبادات والاحكام ووجد المحرران الحكم
الشرعي اما ان يكون غاية الآخرة او الغرض
الاعم منه الدنيا والاول العبادات والى الثاني
اما ان يحتاج الى عبارة او لا والى الثاني
الاحكام والاول العبادات تنقسم ما عدا المباح
فتوصف العبادات بالوجوب والاستحباب والتحريم
والكراهة كالصلاة النافعة الى الواجب والمنسجبة
الى مكره الخائض الى الصلوة في المالكين المكرهات
والافاق المكرهه والصوم المنقسم الى الادب كصوم
رمضان وشعبان والعيده والسفر والاعقود في الدنيا
توصف بالاباحة وترتب على البيع الصحيح وجوب
السليم الى المشتري والبايع في العوضين بعد
وتحريم المنع منه وابطاح الانتفاع وكراهة
الاستحطاط بعد الصفقة واستحباب اقاله التامم
تتمن الاحكام المنه نفس العقد وان كان سببا
يجب البيع عند توقف الواجب عليه كايضا الذي
ونته واجبي النفقة والمخبر ومرضى في الجها
ووسخ البيع عند الرجوع اذا كانت السكينة

استباح وقصد بذلك النفع على عماله ونفع الحاج وحرم البيع اذا اشتمل على
اوجها او منع حق واجب كبيع راحل الحاج اذا علم عدم امكان الاستبدال وبيع الكلف
طهارة اذا علم فدية بعده ويكره البيع اذا استلزم تاخر الصلوة عن وقت الصلوة
حيث لا رجحان ولا مرجوحه ولمن ايضا الاحكام بحسب بتمتات العقد فالوجوب كوجوب
علم في العوضين والتحريم كالاختكار والتلف والنجس عند من حرما والكراهية كالزنا
وقت الفداء والدخول في صوم المؤمن والمنسحب التاخر في البيع واحكامه في موضع يطلب فيه
والمباح ما خلا من هذه الوجوه والابتناعات يثبت عليها ما لم يلق في العقود واما المستماه
بالحكام فالغرض منها ابيان الاباح كالصيد والاطعمه والارث والاخذ بالشفعة وبيان التحريم
كوجبات الحدود والجنابات ونصب الاموال واما بيان الوجوب كنصب القاضي ونفوذ حكمه وجوب
اقامة الشهادة عند التعيين وجوب الحكم على القاضي عند الرضوخ واما بيان الاستحباب كالطهور
في الميراث واداب الاطعمه والاشربة والذماخ والعقود حدود الادمين وقصاصهم ودياتهم
واما بيان الكراهية في كثير من الاطعمه والاشربة واداب القاضي فاص
الكلام ان افعال الله تعالى معللة بالاغراض وان الغرض اما جلب نفع الى المكلف او دفع ضرر منه والافاق
تعالى ثبت كونه لغرض يعود الى المكلف وذلك الغرض اما جلب نفع الى المكلف او دفع ضرر منه والافاق
قد يبين ان الى الدنيا وقد يبين ان الآخرة فالاحكام الشرعية لا يخرج عن احد هذه الاربعة
وربما يجمع في الحكم اكثر من غرض واحد فان المكلف لغرضه وقوت عياله الواجب النفقة او المستحب
اذا اخبر وجه في المكلف وقصد به الترتيب فان الاغراض الاربعة تحصل من مكسبه اما النفع الدنيوي كخط
النفس من التلف واما الاخرى ملاذ الترفه المعصود بها القربة واما دفع الضرر الاخرى
فهو الملاحق بسبب ترك الواجب واما دفع الضرر الدنيوي فهو الملاحق بالنفس بترك القوت
فاص كل حكم شرعي يكون الغرض الاعم منه سائر اوجه اما جلب النفع فيها او دفع الضرر
فيها من عبادة ليس كل عبادة كفارة وما جاني الحديث للسلوات المحسنة كما بينت وان عمل
المحبة كفارة من الجهد الى الجهد وان الجهد يفيان الذنوب وان العتة كفارة كل ذنب لا ينافي
ذلك فان الصلوة التي يتصور فيها الوقوع من لا ذنب له كالمعصوم فاص
وكل حكم شرعي يكون الغرض الاعم منه الدنيا سواء كان جلب النفع او دفع الضرر من مصادره

هذا هو المقصود من هذه القواعد
والقوانين العرفية المستند الى دليل اجمالي
فانه يقول في كل مسألة من مسائل
به المعنى وكلما يفتي به المفتي حكم الله تعالى
في حق فانه يخرج هذا حكم الله في حق
فاص الحكم الشرعي ينتمى الى الله المشهورة
وبما جعل السبب والمانع والشرط مغايرا لها
كالمالك الموجب للصلاة والحاشية المانعة منها
والطهارة المحقة لها وكل ذلك يخرج من ادب
اقسام العبادات والاحكام ووجد المحرران الحكم
الشرعي اما ان يكون غاية الآخرة او الغرض
الاعم منه الدنيا والاول العبادات والى الثاني
اما ان يحتاج الى عبارة او لا والى الثاني
الاحكام والاول العبادات تنقسم ما عدا المباح
فتوصف العبادات بالوجوب والاستحباب والتحريم
والكراهة كالصلاة النافعة الى الواجب والمنسجبة
الى مكره الخائض الى الصلوة في المالكين المكرهات
والافاق المكرهه والصوم المنقسم الى الادب كصوم
رمضان وشعبان والعيده والسفر والاعقود في الدنيا
توصف بالاباحة وترتب على البيع الصحيح وجوب
السليم الى المشتري والبايع في العوضين بعد
وتحريم المنع منه وابطاح الانتفاع وكراهة
الاستحطاط بعد الصفقة واستحباب اقاله التامم
تتمن الاحكام المنه نفس العقد وان كان سببا
يجب البيع عند توقف الواجب عليه كايضا الذي
ونته واجبي النفقة والمخبر ومرضى في الجها
ووسخ البيع عند الرجوع اذا كانت السكينة

والآدم والدفاع وحفظ الدين بالجهاد وقتل المرتد وحفظ العقل بحرم المسكرات
والحد عليها وحفظ النسب بحرم الزنا واثبات الذكوان والبيات وتحريم الودع والحد على ذلك
وحفظ المال بتحريم الغصب واسبقه الجناية وقطع الطريق والحد والعقر عليها الوسيلة
الخامسة ما كان مقتويا لطلب المصلحة وذات المصلحة وهو النفاذ والدعوى والبيات وذلك
لان الاجتماع من ضرورات المكلفين وهو من مقتضى النزاع فلا بد من حايث له وهو الشرع ولا
بدل من سبيلين وهو الامام ونوابه والسياسة بالعقوبات وما يتعلق به وهذا المقاصد و
الوسائل تنظم في كتب لفقه قاع الوسيلة احكام خط الشريعة المتعلق بالاعمال
بالاقتضا او التحجير وادب بعضهم او الوضع والوضع احكام على الشئ يكون سببا او
شرطا او مانعا فلذلك احكام هل المصلحة في قواعد السبب لغير ما يتصل
به الى آخره وامثلة حاكم ومن ظاهري من تنبيه دل الدليل على كونه معروفا لاثبات
حكم شرعي علم من وجوده الوجود ومن عدمه عدمه وعدم وجوده عدمه وعدم
احكامه تكون اما لوجود مانع او فقد شرط قاع السبب امام مضمون او
وقتي فالاول ان يكون الوصف مستلزما حكمه باعثة على شرعيه احكام المصلحة كالملك
فانه سبب لانتفاع والامانة في المباشر واليد فانه سبب لثبات الزنا فانه سبب
احكامه والثاني ان يكون الوقت مقتضيا لثبوت حكم شرعي كواقعة الصلوات قاع
من الانبياء لا تظهر فيه المناسبات وان كان مناسبا في نفس الامر كاللوح
وباقى اوقات الصلوات الموجبة للصلوة واحداث الموجب للوضوء والغسل والاعتداد
مع عدم الدخول استيفاء العدة في المستتر بعد التريض وعدمه المروءة في العي
ورى الحجاب وتقدم الاصنع على الاقوى في حجب الحجاب الغرضي على القول الاصح من عام
التوريت مما ورثه من احكام الظاهر في ذلك مجرد الاذعان في الانقياد ومن ثم
لان الثواب فيه اعظم لما فيه من الانقياد المحض ومنها ما يظهر فيه للناسبة ويجعل
باسم العلة كالقباسه الموجبة للغسل والزنا الموجب للحد والقول الموجب للمقاص
والقذف الموجب للحد والكبير الموجب للقتل قاع السبب قد يكون
قولا لا لعقد والايقاع ومنه تكليم الاحرام والتلبيه وقد يكون فعلا كالالتقاط

هذا هو المقصود بالبيع فهو كل وسيلة الى المدرك بالمراس او الى حفظ المقاصد فاعين
الوسائل خمس احدها سبب مفيد الملك وهي ستة اما مفيد الملك للمعين بعقد معاوضة
كالبيع والصنع والزراعة والمساواة والمضاربة اما مفيد ملك العين بعقد معاوضة
لا بعقد كالجارية والارث واجبا للموت والافتقار والالتقاط اما مفيد ملك المنفعة بعقد معا
و اما مفيد ملك المنفعة لا بعقد كالثمن والانتفاع الوسيلة السبب لانتفاع على ملك الغير وهي اقام
الساح في عين ماله فليس مطلقا والهدية اذا كان في المال فوافقه البائع بخياره ان قلنا ما استل
ما استل على ملك الغير بالتصرف لمصلحة المالك كالتدبير الماذون في نقلها واخراجها والوكالة للبيع
بها كالتدبير لمصلحة المالك كالتدبير والوكالة لجعل قاع ما استل على ملك الغير محذور وضع
اليه كالتدبير الماذون فيها اذا لم يحج الى الغنى الوسيلة السبب لانتفاع على ملك الغير
من التصرف في ماله ومن اسباب الجحالة وما يضاف بها كالحج الزوج على المرأة فيما يتعلق بالاستمتاع
وحج البائع والمستركا لسلام النفس والمغن والمغن على سداد الولد فيما يتعلق باخراجها عن ملكه الا
في مواضع مودده الوسيلة السبب لانتفاع ما هو مودد الى حفظ المقاصد الخمس وهي النفس والدين
والعقل والنسب والمال التي لم يات شرع الا لمعطلها وهي الضرورات الخمس لحفظ النفس والنسب

والآدم والدفاع وحفظ الدين بالجهاد وقتل المرتد وحفظ العقل بحرم المسكرات
والحد عليها وحفظ النسب بحرم الزنا واثبات الذكوان والبيات وتحريم الودع والحد على ذلك
وحفظ المال بتحريم الغصب واسبقه الجناية وقطع الطريق والحد والعقر عليها الوسيلة
الخامسة ما كان مقتويا لطلب المصلحة وذات المصلحة وهو النفاذ والدعوى والبيات وذلك
لان الاجتماع من ضرورات المكلفين وهو من مقتضى النزاع فلا بد من حايث له وهو الشرع ولا
بدل من سبيلين وهو الامام ونوابه والسياسة بالعقوبات وما يتعلق به وهذا المقاصد و
الوسائل تنظم في كتب لفقه قاع الوسيلة احكام خط الشريعة المتعلق بالاعمال
بالاقتضا او التحجير وادب بعضهم او الوضع والوضع احكام على الشئ يكون سببا او
شرطا او مانعا فلذلك احكام هل المصلحة في قواعد السبب لغير ما يتصل
به الى آخره وامثلة حاكم ومن ظاهري من تنبيه دل الدليل على كونه معروفا لاثبات
حكم شرعي علم من وجوده الوجود ومن عدمه عدمه وعدم وجوده عدمه وعدم
احكامه تكون اما لوجود مانع او فقد شرط قاع السبب امام مضمون او
وقتي فالاول ان يكون الوصف مستلزما حكمه باعثة على شرعيه احكام المصلحة كالملك
فانه سبب لانتفاع والامانة في المباشر واليد فانه سبب لثبات الزنا فانه سبب
احكامه والثاني ان يكون الوقت مقتضيا لثبوت حكم شرعي كواقعة الصلوات قاع
من الانبياء لا تظهر فيه المناسبات وان كان مناسبا في نفس الامر كاللوح
وباقى اوقات الصلوات الموجبة للصلوة واحداث الموجب للوضوء والغسل والاعتداد
مع عدم الدخول استيفاء العدة في المستتر بعد التريض وعدمه المروءة في العي
ورى الحجاب وتقدم الاصنع على الاقوى في حجب الحجاب الغرضي على القول الاصح من عام
التوريت مما ورثه من احكام الظاهر في ذلك مجرد الاذعان في الانقياد ومن ثم
لان الثواب فيه اعظم لما فيه من الانقياد المحض ومنها ما يظهر فيه للناسبة ويجعل
باسم العلة كالقباسه الموجبة للغسل والزنا الموجب للحد والقول الموجب للمقاص
والقذف الموجب للحد والكبير الموجب للقتل قاع السبب قد يكون
قولا لا لعقد والايقاع ومنه تكليم الاحرام والتلبيه وقد يكون فعلا كالالتقاط

الوسيلة السبب لانتفاع

كلنا نأخذ سبب واحد ومن ضرورة الملامه ومن يوجب التعزير والزاما يوجب الحد
مدخل الاضعف تحت الاقوى وكقطع الاطراف فانه بالسرايه الى النفس مدخل دية
الطرف في دية النفس واما القصاص فتألت الاقوال تداخله ان كان بضربه واحدة
ولا فلا وزنا المحض سبب واحد لمقتضى بيان الجلد والرجم مجتمعان على الشح والشيخو
في اثبات وان سبب قولان اصحهما الاجتماع وقيل لا لان ما يوجب اعظم الاثر من محض
لا يوجب اخفها بعمومه **فاما** الاندراج فيه كالحيف والنفاس وكثير الاستحسان سبب
في الوضوء والغسل ولا يدخل احد في تحت الآخر كالقتل يوجب الفسخ والقود
والكفارة جعلا ان كان عمدا او يوجب الدية والكفارة ان كان خطأ او شبهها واستهلاك
مال الغير عمد او يوجب الضمان والتعزير قدف المحصنة او المحصن يوجب الحد والفسخ
وزنا البكر يوجب الجلد والجز والتعزير والحد الامنوسبب لبحرم الصلوة والطواف
وسجود السهو وسجود العزم على قول ومن خط القرآن والحد الاكبر يزيد على ذلك
قراءة العزائم ودخول المساجد والاحتياز في المسجد من الشريطين ومحرم الصوم
الوطي في الحيف والنفاس والطلاق فانه غالبها الى احكام كثيرة واكثر الاسباب سببا
النكاح عقد او وطأ فانه يترتب عليه احكام كثيرة ما في في القوائد انما الله تعالى
فاما قد يكون السبب فعليا منصوبا ابتداء كما ذكرناه من القتل والزام وقد
يكون فعليا غير منصوب من اثاره بالاصالة ولكن دل عليه القران الحالية والمقابلة كعدم
الطعام الى الضيف فانه يبيع للاكل يا ذن بالقول على الاصح وتسلم الهدية الى المهدى
اليه وان لم يحصل الاحاب القولي لظاهر فعل الخلف والسلف وكذلك صدقة التطوع
وزكاة الغريب والصاحب وجوايز الملوك من كسوة ومكروب وغيرها وعلامة الهدى
كفعل الفعل في دمه وجعله عليه او كتابه رفعه عنده وسند المال على اللقيط واركا به الدابة
ووضعه في الخيمة او الفسطاط والوطئ في هذه الحمار من الباع او المشتري والوطئ في الرجوع
قطعا وفي الاحصار اذ اسلم اكثر من اربع مع الزوج وكذا التقييل في الرجوع قطعا وفي
الاختيار على قول والمعاينة في السلع عند باحة المتصرف لا الملك وان كان في الحيف
عند **فاما** لا يكفي سليم العوض في الخلع البطلان او مولاها بعد احباب ولا يلزم

وان لم

عن زهرا

في

الدية في سقوط القصاص بل لا بد من التلفظ بالصريح وشبهه ولو حصل الامام بعض الغنائم
بانه وقيل ما يوجب الملك على اختيار الملك موطى امكن كونه وطيا اختيارا لان الوطى
لا يبيح الا لملك **فاما** ومن الاسباب المعجلة ما يفعل بالقلب ككتاب
الزكاة والخمس والملك ونيات العبادات في ترتب احكامها عليها ومنها الامانة والكرامة
والحجة والبغضاء ولو علق طهاره ما رادتها او كراهتها او محبتها او بغضتها فانظر ههنا
ويقبل قولها لو ادعت كدوى الحيف فلو اتهمها فالاقرب انه يحلفها ولو علق بما يشهد
بعدم محبة كحبه دخول النار او اكل السم او الشروع كحبه الكفر وعبدية الاوثان لكونهم كذلك
فادعته احتمل القبول القبول لانه نصيب سببا ولا يعلم الا منها وعدمه للقطع بكذبها واحتمل
الفرق بين الامرين لان الطبع يعين على الاول دون الثاني فيقبل منها في الثاني ولا يقبل
في الاول وتخصيصا مع عدم التقوى وكذا لو علقه ببغضة ما خالف الحسن والعقل افرغ
فاما السبب بالمشية بعض التلفظ فلا يكفي الارادة المجردة لان الخطاب
بذلك استدعى جوابا استدعى عرفيا ملوا ارادت بالقلب والتلفظ لم يقع الطها ولو علق
مع كراهتها بالقلب وقع الطها وظاهره او في وقوعه باطنا بالنية اليها اشكال من حيث
ان التعليق لم يلفظ بالمشية وقد وقع ومن ان التلفظ دلاله على ما في الباطن فهو كالوعلق بحيفها
فادعته كاذبة فانه لا يقع باطنا **فاما** كل فعلق على نية محد او فعل محدود فانه يتصور
معه من الصبي فلو علق الطها ر على تكلم الصبي او على دخوله الدار مع ولو علق على ارادته او على
مشيته صح ان كان مميزا او يقبل قوله ولفظه بالمشية ملوا اتهمها وكانت محيرة فليس له اطلاق
لعدم بلوغها وتحقق عدم اعتبار نية الصبي لانها كما لا تؤثر في العبادات صحه ولا صدق كذا
في العقود صحه ولو علق على فعل غير المرأة او قوله صح فلو كان ما يتوقف على الارادة او نفس الارادة
وشبهها من افعال العكوب قبل قوله على الاقرب في حق الزوج وتحتمل عدمه لاصالة المحل في
قول الاحصى لا يكون عا غير محه وهو ضعيف والامكن للتعلق فائدة ولو اتهمه فليس له اطلاق
لان الصبي لا يكون ملزما لاثبات حق لغيره ولا تنقية عن غيره **فاما** قد سئل ان
الوقت قد يكون سببا لحكم شرعي كاقوات الصلوات وسواها طرف المكلف به ولا يخص
السبب ما و له كالملوك مثلا والام محب عما من بلغ بعد دخول الوقت لم يخطه بل كل جزء

منه سبب الوجوب وظرف لا يتبعها فيه ومن ثم اسحت على من جدد ببلوغه او استأجره في انائها او اما شهر رمضان فكل يوم منه سبب للوجوب على جامع شرائطه ولست اجزاؤه اسبابا ومن ثم لم يحسب على المسلم في انشاء او المانع او الظاهر من الحنفية والنفاذ فاعرف ما اذا كان المانع مختصا بالحكم كانه المريض والمساقر بالنسبة الى الصوم فاجزا النصف الاول من النهار وسبب في الوجوب كان مجموع النهار سبب في الوجوب بخلاف مانع السبب لان السبب لا ينافيه انما حصل فيها منع الحكم بالوجوب فاذا زال ظهر اثر السبب فان قلت فلما ساء آخر النهار اوله في السببية كافي بثبوت كونه من الشهر فانه يحسب الصوم والواجب من النهار لحظة قلت معظم الشيء يقوم مقام ذلك الشيء في مواضع منها الصوم والنداء اجزا بحديد النية في النصف الاول لبقاء المعظم بخلاف اذا ما زالت النية لزوال المعظم فانما في اليوم الذي يظهر وجوب الصوم فيه فالسبب حاصل في نفس الامر وانما يتجدد جهل وجوده فاذا علم ذلك تبع الحكم بخلاف المريض والمساقر فان الوجوب ليس حاصل في نفس الامر وانما يتجدد بزوال العذر فاعرف ما يدعيه الوقت

من الوقت سبب للوجوب وظرف لا يتبعها فيه ومن ثم اسحت على من جدد ببلوغه او استأجره في انائها او اما شهر رمضان فكل يوم منه سبب للوجوب على جامع شرائطه ولست اجزاؤه اسبابا ومن ثم لم يحسب على المسلم في انشاء او المانع او الظاهر من الحنفية والنفاذ فاعرف ما اذا كان المانع مختصا بالحكم كانه المريض والمساقر بالنسبة الى الصوم فاجزا النصف الاول من النهار وسبب في الوجوب كان مجموع النهار سبب في الوجوب بخلاف مانع السبب لان السبب لا ينافيه انما حصل فيها منع الحكم بالوجوب فاذا زال ظهر اثر السبب فان قلت فلما ساء آخر النهار اوله في السببية كافي بثبوت كونه من الشهر فانه يحسب الصوم والواجب من النهار لحظة قلت معظم الشيء يقوم مقام ذلك الشيء في مواضع منها الصوم والنداء اجزا بحديد النية في النصف الاول لبقاء المعظم بخلاف اذا ما زالت النية لزوال المعظم فانما في اليوم الذي يظهر وجوب الصوم فيه فالسبب حاصل في نفس الامر وانما يتجدد جهل وجوده فاذا علم ذلك تبع الحكم بخلاف المريض والمساقر فان الوجوب ليس حاصل في نفس الامر وانما يتجدد بزوال العذر فاعرف ما يدعيه الوقت

بمعز حاله النذر قطعاً ولو اوصى ثلث ماله فالمنشور عندنا اعتبار حاله الوفاة ومنها لو كان العبد بمال لم ينفق ومات او نذر العتق او الصدقة فمحرر ومنها ان يعلق الظهار على مشية زيد وكان ناطقا فخرس فهل تعتبر الاشارة اعتبارا بحال مشيته او النطق اعتبارا بحال تعليقه فيه الوجهان ومنها لو نذر المصحح عتق عبده عند شرط موعود في المرض فان اعتبرنا حاله النذر فهو من الاصل والافق الثلث فاعرف ما اذا كان سبب الحكم في الاصل فمتا مورثان احدهما اصل الحل والشك في السبب المحرم فان كان هناك اماره بخلافها كالظاهر المقصود والظني الموقوف فانه يحرم وان كان الاصل الحل لقوة الامارة وكذا الوال كالمالك والدم وجدته متغيرا وان فقدت الامارة نفي الحل كالوفاة برفعال رجل ان كان هذا غرابا فزجى على كنه امي وقال الاخر ان لم يكن غرابا فزجى على كنه امي ثم غاب وحقق الياس من معرفته فان الاقرب الحل في المراتب اما لو جعل في زوجتيه احتبهما لوجوب اجتناب احدهما ولاسم الاجتناب المجمع ومن ذلك طين الطريق وثياب مد من النجاسة والمستمع المذكي غير المحصور والمرء المحرم مع نساء اخرن فانه يحكم بالطهارة والحل وان كان الاجتناب احوط اذا وجد ما لا شبهة في ذلك ووقع التهمة المحلوف عليها من كثر فانه ياكل ما عدا واحدة ومن ذلك وحدان المال في الظن والسرقة وان كان الورع تركه بل من الورع ترك ما لا يتيقن حله كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لاجد البرق ساقط على فراشي فلو لا اني اخشى ان يكون من الصدقة لاكلتها ومنه لو غلب في بلد الحرام على الحلال بحث كونه الحلال ما دوا الورع ايضا تركه وهو كذا من الاول الامع الضرورة من غير تبسيط

فيما كل

العموم الناشئة ان يكون الاصل المحرم وسكن في الاباحه فيبني على الحرمة كالصيد الحرم فيغيب فيكون ميتا حرام الا ان يقضى ان الفرية قاطبة اما لكونها في محل قابل واما لعلها الظن بعدم عروضة سبب آخر وكذا اللحم المطروح والجلد الموضوع الامع الظن الغالب بتذكيته فاعرف ما اذا علم سببها وشكله فاعلم وجب فعلها ان كانت واجبة واسحب ان كانت مستحبة كمن سكت في الطهارة بعد تيقن الحدث وفي فعل الصلوة ووقتها باق وفي ادا الزكاة وباقي العبادات وعزم النواوي بالوجوب لاستصحاب الوجوب المعلوم وكذا التوقف الخروج عن العهدة على فعل زاده على الواجب نوى العجز في الجمع كالصلوة المنسية غير المعلوم عينها ويكون النذر حازمه ومنه الصلوة في الثياب الكثيرة المنسية بالنفس وطقن فيه بعض الافاضل بان النواوي غير حازم ومصاد الى الصلوة عاريا وعلى ما قلناه الصلوة

في المصالح منه الوجوب الجازم وظن بعض العامة ان الشك في هذه العمارة سبب في الوجوب
وليس الامر كما ظن بل السبب هو ما قبل الشك من مقتضيات الحكم لكن لما توقف الخروج
عن العدة بالزايد على الواجب وجب ولو كان الشك سببا في الوجوب لأقرب فيلزم
بحرم الزوجه لو شك في طلاقها وجوب احتسابها ويلزم وجوب مقتضا السهو لو
شك هل عرض له في صلوة فهو وليس كذلك قطعاً **قاعدة** قد يكون الشك
سبباً في حكم شرعي كوجوب سجدة في السهو عند الشك من الاربع والخمس وجوب صلوة الغضا
عند السكنة الاعداد كما هو مشهور فان قلت صلوة الاحتياط خارجة من ذلك لانها بدل
من حرمة الاصل عدم فعله قلت الحمد وان كانت ملحوظة الا ان سناك اشياء مضافه
اليها وجبت بالشك كعمس الحمد وجوب التزهد والسلم واسعا لما الى التخيير
بين الخلو والقيام **قاعدة** لو صلى ما عدا العشاء بطهاره لم يحدث وصلى العشاء
بطهاره لم يكره **قاعدة** الطهارة بين احتمال وجوب الخس بعد الطهارة للصالح
البيتين واحتمل وجوب صبح ورابعة يطلن فيها بين الظهر والعصر ثم غروب ثم رابعة
يطلن فيها بين العصر والعشاء او برود بين الاذان والقضاء في هذه الرباعية مع
بقا وقت العشاء ومع حرمة سوى القضاء فلو سها عن الوضوء الذي كلفه الا ان
ثم صلى الصلوات الخمس او الاربع ثم ذكر انه لم يتوضأ الوضوء المحاط به ففعل الاحتمال
الاول ليس عليه الا اعادة العشاء لان الاخلال ان كان من طهارته الاولى
فهو الا ان متطهر ومد صلى بطهاره صحيحة ما فاته او زائد اعلمه وان كان من طهارته
الثانية فلم ينقصه هذه التكرار وجب عليه صلوة العشاء ان كان لم يصل الخس بل
اقصر على الاربع وعلى الاحتمال الثاني يحمل هذا ايضا ويحتمل ان يعيد ما عدا الصبح
لانه اذا كان طهارته الاولى فاسده وجب عليه الصلوة بنية جازمة وشاقه
وقوع التزويد **قاعدة** معلقات الاحكام فسمان احدهما ما هو مقصود
بالذات وهو المتضمن للمصلحة والمناسد في نفسه والثاني ما هو وسيلة
طريق الى المصلحة والمناسد وحكم الوسائل في الاحكام الخمسة حكم المقاصد وتتفاوت
في النفاذ بحسب المقاصد فكلما كان افضل كان الوسيلة اليه افضل وقد مدح
الله تعالى الوسائل كما مدح على المقاصد بالذات قال الله تعالى ذلك بانهم لا يصيبهم

منه ما هو مقصود
بالذات وهو المتضمن للمصلحة والمناسد في نفسه والثاني ما هو وسيلة
طريق الى المصلحة والمناسد وحكم الوسائل في الاحكام الخمسة حكم المقاصد وتتفاوت
في النفاذ بحسب المقاصد فكلما كان افضل كان الوسيلة اليه افضل وقد مدح
الله تعالى الوسائل كما مدح على المقاصد بالذات قال الله تعالى ذلك بانهم لا يصيبهم

ظما ولا نصب ولا منعه في سبيل الله ولا يطيبون موطيا فيبطل المكافاة ولا يملكون من عدو
ثيلا الا كتب لهم به عمل صالح فمدح على النفاذ والمنفعة كما مدح على النيل من العدو وان لم يكن
الظما والمنفعة بقصد المكلف لانه انما حصل بحسب سبيله الى الجهاد الذي هو وسيله الى اعزاز
الدين واعلا كلمة الله تعالى المدين معا وسلمان الى رضوان الرب سار كوعالي **قاعدة**
الوسائل اقسام اما اجتهت الامة على حجة كحرف الابار في طرق المسلمين وطرح المعازر لانه وسيلة
الى فريهم وهو حرام بالاجماع ومنه العار السم في امياهم ومنه سب الاصنام وما يدعاهن ومن
الله عند من يعلم انه سب الله او احد من اوليائه او الله الاشارة بقوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون
من دون الله فيسبوا الله بغير علم **المنفعة** ما اجتهت على عدم منعه وهو ما كان المكمل
اليه بعيدا عن فقد فاعله كخرس العنب وان امكن اعتقاره خمر او عمل السف وان امكن ان
ان يكون آله في صل محقون الدم ووضع الشبه وحلها وان كان مدني فطوبى بالشبه من تمكن
في قلبه ويحترق من الحلى ومع ذلك لو قصدت هذه الغايات كان الفعل حراما **الثالث** ما تجلف
فيه كالبيع بشرط الاقراض والنفقة وسع العنب على الخمار والتب على غار الاصنام من غير شرط
وسع السلعة على ولده او خادمه ليخبر بالزائد وشرا ما باعه باقل من ثمنه سوا كان قد باعه
نسيه او حالا وسوا اشتراه قبل حلول الاجل او بعده لانه لو ادى الى بيع شئ اكثر باقل
فانه اذا باعه سلعة ما ثم اشتراها بمحسنة فكان قد عاوض عن ما به محسنة ومنه عند بعض
الاصحاب تخصيص المنافع وشبههم العين المتاجر على عملها الا ان يقيم البينة بلفظها محافطة
على حفظ اموال المستضعفين لئلا يدعوا التلف ومنه منع القضاة العلم في حقوق الله تعالى
عند بعض الاصحاب لئلا يتسلط بعض قضاة السوء على قضاة اهل **الرابع** ما كانت الوسيلة
قد ساعد بالنسبة الى احد المعاطفين حراما بالنسبة الى الآخر كدفع المال الى المحارب لكف الحرب
للجور عن المناوئة او الى ما د الخراج ليرجع او الى الكفر في فك اسرى المسلمين فانها باقية بالنسبة
الى الدافع حرام بالنسبة الى التابض **ومنه** الرشوة اذا توصل بها الى الحكم بالحق فانها حرام بالنسبة
الى التافه **الخامس** الوسيلة الى المعصية حرام كالتمسك اليه كرشوة التافه لو لم يطل وترخص
العامة من سفره لان ترتب الرخص على المعصية حتى في كثر تلك المعصية ولا اعتبار بمقارنته المعصية
للمرخصة كالعام من سفره المباح فانه يقصر للصلوة والصيام لان السببية القصر هو السفر المباح

مساهم

وهو ليس بعصية وانما المعصية مقارنه السبب **ومنه** حواذ السهم للفقير العاقل
 اذا اعدم الماء والافطار له اذا ارض او سافر اذ كان شحنا كبيرا او اذا عطا شئ والتعود
 في الصلوة اذا اخرج عن القيام لان السبب وهو العجز عن الماء وعن العباد له ليس بعصية و
 لكنهما مقارنه للمعصية **فان قلت** ساق هذا الكلام ان العاصي سخره صاح له اليه
 لان سبب الكفر خوفه على نفسه فالمعصية مقارنه لسبب الرخصة لانها هي السبب **قلت**
 منه سببه ولا يجعل من باب النافي والعادي الذين يحرم عليها اليه **فاعد** الشرط بعد
 العلامة وعرفنا ما يتوقف عليه تأثير الموتر في تأثيره لاني وجوده ومن خاصيته انه يلزم من عدمه
 العدم لا من وجوده الوجود كالطهارة للصلوة والحوادث للزكوة **فاعد** شرط السبب
 ما على عدمه محكم السبب كالقدرة على التسليم بالنظر الى هو السبب الذي هو سبب ثبوت الملك
 الممل على مصلحي ومن الانتفاع بالبيع ومن متوقفه على التسليم المتوقف على التسليم
 المتوقف على القدرة عليه فعدم القدرة يحل محله **فاعد** شرط الحكم كلما
 اشتمل على حكم بعض عدمه بعض حكم السبب مع تمام حكم السبب كالطهارة للصلوة فان عدم
 الطهارة مع الايمان بالصلوة يقتضي نقيض حكمه شرعه الصلوة لان شرعيتها للتوابع
 فعلمنا بغير طهاره سبب في استحقاق العقاب **فاعد** المكلف الشرع بالنسبة الى قول
 الشرط والتعلق اربعة اقسام **أ** ما لا يسل شرط ولا تعلقا كالامان بالله ورسوله وحججه واعتقاده
 وجوب الواجبات وحرمة المحرمات ونيات العبادات غالبا احتزنا بالغالب عن مثل قول
 المتزكي ان كان اقلها لغايب ما قيا فذلك زكوة وان كان نالها فهي نافله والطلاق
 والرجعة على الاصح **ب** ما يسل الشرط والتعلق على الشرط كالعقود فانه يسل الشرط مثل
 انت حر وعليك كذا او نقل التعلق على الشرط في صورة التدبير والبدور وشبهه والاعتكاف
 لقوله اعكف ثلثة ولي الرجوع متى شئت فذا شرط واما تعلقه على الشرط فبالنذر والعهد
 او العن **ج** ما يسل الشرط دون التعلق على الشرط كالبيع والصلح والابارة والدمى لان
 الانتقال بحكم الرضا والارضاع التعلق اذ الرضا يعتمد الجرم والجرم ساقى التعلق لانه لا يغير منه
 عدم الحصول ولو قدر علم حصوله كالمعلق على الوصف لان الاعتبار بحسن الشرط ودون انوائه
 وافراده فاعبر المعنى العام دون خصوصيات الافراد **فان قلت** فعلى هذا يبطل قوله في صوره

انكار التوكيل ان كان لي فقد بعته منه **قلت** هذا يتعلق على واقع لا على متوقع المحصول
 فهو على الوقوع او مصاحب له لا معلق عليه الوقوع وكذا نقول لو قلنا في صورة انكاره وكاله
 المردوع او انكار التزوج وتعديه الزوج فانه يصح ان نقول ان كانت فهي طالق **فاعد** ما يتعلق
 على الشرط ولا يقبل الشرط كالعبادات المذكورة عند حصول شرط كبر المرفق وقدم الحافر
 وليت فاعلم للشرط لا مشاع صحه اصله على ان لي مركب سجد او على ان لا يمتني احتياط عند
 وكذا اصل الا ان يدخل فلان او اصله ان يقف على الطهارة وهو شاك في البقاء فان **قلت**
 ساق هذا المعنى ان لا يصح منه من نوى اصله ان يقف على هذا المكلف او يقف متعلما او يتقن
 عادة **قلت** هذا من عزوات المكلف فهو مقدر وان لم يفره المكلف ولا تفره فيه ويحتمل ان
 يقال لا يلزم من قدره جعله مقصدا فاذا اجعل مقصودا اخل بالجرم الذي هو شرط في البعد من
 هذا الباب تعلق النيات بالمشية الا ان يقصد التبرك فلا يثبت في حوازه **فاعد** مانع السبب
 كل وصف وجودي ظاهر منضبط محل وجوده محكم السبب كالابوة المانعة من النكاح في موضع
 لان الحكم التي اشتملت الابوة عليها هي كون الوالد سببا لوجود الولد وذلك بعض عدم النكاح
 لئلا يصير الولد سببا لعدوم **فاعد** مانع الحكم هو كل وصف ظاهر منضبط لحكم متصفا
 يقتضي حكم السبب مع تمام حكم السبب كالدن المانع من وجوبه في المكاسب فان الحكمة في الحسن تمنع
 اهل البيت وتعتيهم عن الزكوة التي هي او ساق الناس لكن الوجوب في المكاسب انما هو فيها
 فضل عن قوت المكلف وقوت عماله وظاهر ان وفادينه اسم منه ولهذا اعدم الدين على ما زاد عن
 قوت يوم وليله ودست من الثياب فكان ذلك مانعا من الوجوب لهذا الحكم وان كان الحكم
 باقية في نفس **فاعد** المانع ثلثة **أ** مانع ابتداء واستدامه كالرضاع المانع من ابتداء النكاح
 المبطل له لو وقع بعد **ب** مانع في الابتداء لا في الاستدامه كالأعدة فانها مانعة من ابتداء النكاح
 الا من صاحبها فانها لا تمنع في الاستدامه كالأوطيت الحليلة بشبهه فانها لا تمنع النكاح وان حرم
 وطبها لمكان العدة **ج** ما اختلف فيه كالأحرام بالنسبة الى ملك الصيد النامي عنه لو من شبيه في حال
 الاحرام بل قبل ملكه وان لم يكن نائيا عنه عند وفاء السبب كالارث لم يحجب عليه ارسام الرمح انه لو احرم
 ومعه صيد زال ملكه عنه فانه مباح السبب والشرط والمانع المنع بها الوضع **فاعد** مانع
 في خطاب الوضع العجز والبطان والعزيم والرخصة ومن مفسده في كتب الاصول واد آخرون في التعدي

زوجتي

فقد

مستلزم

الحسن

والجواب في التقدير الثاني الطهارة بالنسبة الى رضى يتغير باستحقاقه الموجود والمعدوم وان كان موجودا وكذا لو كان في بر ولا اله معه او يثنى ليس عنده وقد يقدر المعدوم موجودا في صور **منها** دخول الله في ملك المقتول قبل موته بان لتورث عنه وبعض منها يدونه وتنفذ وصاياه فانما تقطع بعدم ملكه الله في حياته لاستحالة تقدم المسبب على سببه ولكن يقدر الملك المعدوم موجودا **ومن** اذا قال الخيرة اعني عبدك عني او اذن من مالك ديني فانه يقدر الملك قبل العتق بان لعقن العتق في الملك وكذا يقدر ملك المديون قبل ملك الدين بان حتى يكون الدين قد قضى من مال المديون مع ان التقطع واقع بعدم ملكه الى زمان العتق وقضى الدين ويسمى الملك الضمين وحمل عليه بعضهم ملك العصف عند تقدم الطعام الله بالاكل او بالمضغ او بالتناول وهو ضعيف لانه لا ضرورة الى التقدير **منها** عند بعضهم مالو وطى الامه لم تظهر حاطا وقلنا بان النسخ للعيوب يرفع العقد من اصله فانه يكون الحكم بارتجاع الملك فديرا لا تحقيقا لان الوطى وقع مباحا فلا ينقلب حراما وسلك هذا بان المشتري يرد عوض البضع فلا يكون الوطى مباحا الا ظاهرا والحق في هذه المسئلة ان الحمل من الامه انما يرد معه الوطى اذا كان ولدا للبايع فانها تكون ام ولا يسمع بيعها فليس الرد سنا اختياريا بل قهريا وانما يجي المثال على قول اكثر الحكماء بان مجرد الحمل عيب وان الرد على سبيل الاختيار يستثنون هذا من الترف الذي لا يمنع من الرد **ومن** ان الناس ليس لهم الصوم اذا جددوا قبل الزوال فانه يقدر كون اليه واحد من الليل فتدخلت في التقدير الى قبل الفرج ان الواقع عدم اليه فان قلت لم لا يكون هذا من باب الكشف لعن انما يتبين بعث المقتول تقدم ملكه ويوقع العتق تقدم ملك المعتق عنه الى آخره قلت لا سبب لعدم سنا سنده اليه هذه الامور حتى يكون هذه الاشياء كاشفة عنه اذ التقدير عدم السبب بالكلية **واعلم** الاحكام بالنسبة الى خطاب التكليف والوضع تنقسم على اربعة اقسام **احدها** ما اجمع فيه الامران وهو كثير **فمن** اسباب الحدث التي هي فعل العبد كالبول والغائط والجماع فانها توصف بالاباحة في بعض الاحيان وهي سبب في وجوب الطهارة وتوصف بالتحرمة كما في حالة الصلوة والسببية **فمن** غل الملت واجب وشرط في صحة الصلوة عليه وكذا باقي احكام الميت واجبه وسبب في سقوط التكليف عن الباقيين وكذا جميع فروض الكفائات **ومن** الصلوة والصوم والوكة والنج فانها واجبه وسبب في عدم عزم المتع

9 عنها **ومن** الاعكاف ندب وسبب في محرم محرمه والصوم المستحب ندب وسبب في كراهه المفطرات والصوم الواجب واجب وسبب في محرم المفطرات **ومن** النكاح مستحب بانه واجب اخرى ومباح آوانه ومكره طولا وهو سبب لطل الاستمتاع ومحرم الام عينا مطلقا والبنات كذلك والاحرم جمعا مطلقا وابنه الاخ على عتقها وابنه الاخت على خالتها الامانها وسبب في وجوب الطلاق في وجوبه وسبب في وجوب الطلاق في غيرهما في غيرهما على القول **ومن** وجوب الرجم نسب الاحد والاشهر وفي اباجه الاستمتاع ما شاء **ومن** الرضاع فانه مستحب او واجب او مباح **ومن** الزوجات 4 كما في الرضاع بعد المولدين الى شهرين وسبب في التحريم **ومن** الطلاق فانه واجب ومستحب ومكره وهو سبب في التحريم **ومن** اسباب الحدود والجنائيات فانها محرمه ووجوب تلك العقوبات من الحدود والتعزير والتدوير والكفارة **ومن** العتق فانه مستحب وهو سبب في الحرية وفي الاحكام الاحد بها **ومن** الطهارة فانه محرم وسبب في محرم الطهارة ووجوب الكفارة بشرط فيه العود **ومن** الاطعام فانه مباح وسبب في التحريم والارم بالينة شرط المماس الدود **ومن** النذر والعهد فانه مستحب وسبب في الوجوب والتعزيم تحب الغفل والترك **ومن** الصيد والالساط والاحتطاب فانه مباح وسبب في الملك ووجوب التعريف **القسم الثاني** ما كان خطابا بتكليف ولا وضع فيه وسبب في محرم القطوعات فانها تكلف محض ولا سببية فيها ولا شرطية ولا مانعية وعلى ما قلناه صور كونها اسبابا كما ذكرناه في الصيام والاعكاف وعتقها التقاط بئذ الحفظ على المالك فانه لا يجز عليه التعريف ولا ينفذ سبب الملك والتنفذ والحضانه والجهاد اعتباران فمن حيث انها تكليف محض من هذا القسم وان اعتبرنا كون النفع سببا للملك الزوجية والحضانه سبب لحفظ الطفل والجهاد سبب في اعلا كل الله وكذا يحصل الاعسار اذ في استيفاء الحدود وفي النفا فان اسفها الحدود سبب للرجوع عن المحصية والعصا سبب في تسلط المقضى له ولكن سقوط هذا القيم من البين لان جميع التكليفات اسباب في براءة الذمة وسقوط الخطاب واستحقاق الثواب **القسم الثالث** ما كان خطابا بوضع ولا تكليف فانه كالاحداث التي ليست من فعل العبد مثل الحنض والنوم والاختلام وكافات الصلوات وروية اللال في الصوم والقط فانها اسباب محضه وكحول الحول في الزكاة فانه شرط محض لوجوب الزكاة وكما في حنض فانه مانع محض من الصوم والصلوة واللبث في المساجد وكالارث فانه يملك محض

فانه م
استحقاق
وجوب الرجم نسب الاحد
وسبب في استحباب التوبة
الزوجات 4

بعد وقوعه **والسبب** وبما جعل ضابط خطاب الرضا ما لا يقل فيه لا يخلو من حرج الاول من خطاب
الوضع وليس كذلك **القسم الرابع** ما كان من خطاب الوضع بعد وقوعه ومن خطاب
السلط فيكون كسائر العقود الشرعية مثل البيع والصلح والقرض والعتاق والمزارعة و
المكاتبة والوكالة والاحارة والمعاملة والوصية والمهر والبنق فانها توصف بالاباحة
قارة والاستحباب والوجوب الاخرى بل ربما وصفت بالتعظيم كالمعوق وقت النذر وموت عليها
احكامها بعد وقوعها **فالسبب** مدارك الاحكام عندنا اربعة الكتاب والسنة والاجماع
ودليل العقل **والسبب** خمس مستنبط منها مكن رد الاحكام اليها وتطبيقها بها
اليها قواعد خمس **والسبب** الاول في تتبع العمل للنية وما خذنا من قول النبي صلى الله عليه وآله
بالنيات وانما كل امر ما نوى اي همه الاعمال او اعتبارها بحسب النية ويعلم منه ان من لم ينو لم يصح
عمله ولم يكن معتبرا في نظر الشرع ودل عليه مع دلالة المحرم للنية فانها صريحة في ذلك ايضا
وفي هذه القاعدة فرامد **فالسبب** بحسب النية الترتيب الى الله تعالى ودل عليه الكتاب والسنة
اما الكتاب فعوله نعم وما اروهوا الامجد والله مخليين اي وما اروهوا اهل الكتاب من الانبياء
الا لاجل ان يعبدوا الله على هذه الصفة يجب علينا ذلك لعله محله وذلك دين القيمة **فالسبب**
وما لاحد عنده من نية تجزئ الاستغناء وحده وبه الاعمال اي لا يوجب ما لا يتبعها وجه
وبه اذ هو منصوب على الاستغناء المنفصل وكلامه في لسانه ان ذلك معتبر في العبادات لا في
طرح ما عليه عليه اما السنة فيها روي عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث القدسي من عمل لي عملا استر في غيري
تركته لشركه **فالسبب** معنى الاخلاص فعل الطاعة خالصا له وحده ومساغفات ثمان آداب الريا
ولا ريب في انه محل الاخلاص ومعنى الريا قصد مدح الراي او الانشاع به او دفع ضرره ما قلنت
فما اصول في العبادات المستوية بالتقيد **فالسبب** اصل العبادات واقع على وجه الاخلاص وما فعل
منها نية فان له اعسار من النظر الى اصله وهو قريب والنظر الى ما طرأ من اسرافه افر وهو
لانهم لم يتركوا بغيره في اعساره اما لو فرض احدا من ملوكة متلا بنية فانما من باب الريا
قصد الثواب او الخلاص من العقاب او قصدهما معا **فالسبب** فعلها شكر الله تعالى واستجلابا
لزيد **فالسبب** فعلها جبا من الله تعالى **فالسبب** فعلها جبا لله تعالى **فالسبب** فعلها جبا لله تعالى
اجابة **فالسبب** موافقة لارادته وطاعته **فالسبب** فعلها لكونه محلا للعبادة وهذه العباد
يجب على كون العبادات تقع بها مستحب ومن اكبر مراتب الاخلاص واليه اشار امام الحق الميرزا محمد

يقوله ما عبيدك طاعة خستك ولا خوفنا من نارك ولكن وجدتك اجلا للعبادة فعبيدك و
اما غاية الثواب والعقاب فقد قطع الاصحاب بكون العبادات قاسم بقصدها وكذا ينبغي
ان يكون غاية الحياوات شكروا في الغايات الظاهرة ان قصدت بجزلان الغرض بها الله في عمله
ولا يتدرج كون تلك الغايات باغنا على العبادات اعني الطمع والرخا والسكرو الحيا لان الكتاب
والسنة ضمت على المرغبات من الحدود والمغزرات والنفق والاياد والعقوبات
وعلى المرغبات من المدح والشان في العاجل والجنة ونعيمها في الآجل واما الحيا فغرض
مقصود وقد جاء في الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله لم استجبوا من الله من الحيا اعبدوا الله
كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك فانه اذا تخيل لروية استعنت على الحيا والتعظيم
والمهاية وعن امر المؤمنين عليه السلام وقد قل له ذعنب النما في ما لال المعجزة المكسرة
والعين المهملة الساكنة واللام المكسورة هل وليت وبك ما امر المؤمنين فقال عليه السلام
افا عبيد ما لا اري فقال فكيف تراه فقال لا تدرى العيون لمن هبة العيان ولكن
يدركه القلوب بحقائق الايمان فرب من الاشياء غير ملاسوس بعد منها غير مبان
وكلم بلا روية مرده لاهم صانع لا تجارمة لطيف لا توصف بالحقا كبر لا توصف
بالجفا بصير لا توصف بالجبابه رحيم لا توصف بالبرقة نفوس الوجوه لعظمة وجل
القلوب من مخافة وقد اشتمل هذا الكلام الشريف على اصول صفات الحلال و
الاكرام التي عليها مدار علم الظلام وافاد ان العبادات تابعة لروية وتفسير معنى لروية
وافاد الاشارة الى ان قصد التعظيم بالعبادة حسن وان لم يكن تمام العبادات ولذلك
الخوف منه تعالى **الغاية السابعة** لما كان الركن الاعظم في النية هو الاخلاص وكان الفهم
ملك الاربعه غير قارح فله خليف ان تذكر ففهم اخروهي اقسام آاما ان يكون منافية كظم
الرياء بوصف بسبب العبادات بالظلال معنى عدم استحقاق الثواب وهل يقع محرابا معنى
سقوط التعبدية والخلص من العقاب الاصح انه لا يقع محرابا ولا اعلم في خلافا الامر السيد
الامام المرتضى قدس سره لطيفة فان طاهره الحكم بالاجزافي العبادات المنوي بها الريا **فالسبب**
ما يكون من الفهم لارادته الفعل كظم التبرد او التشنج او التلطيف الى الله القوية ووجهه
سقط ان الى عدم معنى الاخلاص فلا يكون الفعل مجزيا الى انه حاصل لا محالة فنية كتحصيل

الذي لا يملكه وصلى الوجه ظاهر أكثره محب والاول اسمه ولا يلزم من
حصوله منه حصوله ويحتمل ان يقال ان كان الباعث الاصلى هو التبرع ثم ظهر المحب
لنوع عند الابتداء في الفعل لم يضر وان كان الباعث الاصلى هو التبرع فلما اراده
من التبرع لم يلزم وكذا اذا كان الباعث مجموع الامرين لانه لا اول لغيره حينئذ
فتشاققا فكانه غيب نادر ومن هذا الباب ثم يهبط الى التبرع في الصوم ومنه يلزم
القوم الى الترتيب الطواف والسعي والوقوف بالمشعرين ثم ما ليس مناف ولا لازم كالمو
ثم ارادة دخول التوق مع شدة التبرع في الطهارة او ارادة الاكل ولم يرد ذلك الكون
على طهارة في هذه الاشياء فان اراد الكون على طهارة كان مؤكدا غير مناف وهذه الاشياء
وان لم يحب لها الطهارة بخصوصها الا انها داخلية فاستحب مجموعها وفي هذه النية
وجها في حتمها على التبرع الثاني واولى بالبطلان لان ذلك يشترط على ما يحتاج اليه من الجاه
اليه **الاربعون** محبة النية التعرض لخصائص الفعل من غير محبة جنس الفعل
ثم فصول وهو خواص الميزة التي لا يشاركها فيها غيره كالوجوب والندب والرفع والاستبراء
في الطهارة حيث مكن او الاستبراء وعدا حيث لا يمكن فلو لم يمتد الواجب والندب
في فعل واحد كما يمتد في الفعل الواحد والمجعة بطل فتشاققا في الواجب ومحملة الاجزاء لان
نه الوجوب من المتعمدة فتلخص فيه الندب او يقولون نعمان له فان غلب على القيام
رفع الحدث وعاء غسل المجعة النظافة فهو كتم التبرع الى التوق ومن هذا الباب
لوجوب في الصلوة على الجبارة الوجوب والندب اذا اجمع من حيث علمه المعلوم ومن لا
يحب ولو اقتصر على نه الوجوب اجزاء الموضعين وخوفا اجتماعية الندب مع الوجوب
في مواضع منها نه الصلوة فانما يشمل على الواجب منها والمحسب ولا يحب التعرض
لغير المحسب بخصوصه ولا الى نية الافعال الواجبة لوجوبه والمندوب لندبه
وان كان ذلك هو المتصور لان المندوب في حكم التابع للواجب ونه المطبوع حتى
عن نه التابع ومنه اذا صلى التبرع في جماعة فانه متى الوجوب في الصلاة
من حيث هي صلوة ونوى التبرع في الصلاة من حيث هي جماعة سواء كان اياها او
موتاد وان كان قد حصل في استجاب نه الامام الامامة وحسب اذا ادرك الحائض كحرمه

الركوع مع الامام فكننا والركوع والاحرام فقد حكم الشيخ بالاجزاء وهو مروي **الخامسة**
الخامسة اذا اجتمع اسباب الوجوب في مادة واحدة كالوحدان الصلوة اليومية وقيلنا
بالاعتقاد كما هو مذهب المتأخرين وكذا لو نذر صوم الواجب او الحج الواجب او اسبوعين
الصلوة الواجبة عن الغير او صلى عن ابيه بالتعميل ففي كل هذه الصور كفى نه الوجوب ولا يجب
التوقض للمخصوصيات لان العرض ابرار الفعل على وجهه وقد حصل فلا حاجة ان
يسوى الحايث لوجوبه على وعليه يعني المنوب فان الوجوب عليه انما هو الوجوب على المنوب
صار متحلا له ولو اشتمل النذر على نية زائدة فان كانت زائدا كالمو نذر الصلوة في اول وقتها
او اداء الزكاة عند ما من الحول او قضا شهر رمضان في رجب امكن ان يحب التعرض لنية واحدة
في ذلك الزمان لانه لو لم يحب بالسبب الاول والاخر عدم الوجوب لان الوجوب الاصلى
صار مستحاضا بذلك الحوض الزمان فينبغي منعه عليه وان كانت نية زائدة كالمو نذر صلاة
سورة معينة في الصلاة ففي التعرض لها الوجوب والاخر عدم وجوبه ولو نذر قراء
القرآن فيما اراد ان يخاف ان يحب ان يقرأ لكل منها نه **السادسة** الاصل ان كلام من
الوجوب والندب لا يحرى عن صاحبه لتغاير الجنتين وقد عرفت هذا الاصل في مواضع منها
احذر الواجب عن الندب في صلاة احتياط الذي ينظر الفاعله وكذا الوصام بما ينشأ
عن رمضان فبين ان قد صامه فانه لا يحق على ذلك نواب الندب اما اجزاء المندوب من الواجب
ففي مواضع منها صوم يوم التك ومنها صدقة الحاج بالتمرد ايام الاشتباه باقيا فلو ظهر ان
عليه وجبا فاشهر الاجزاء عنه اذا كان من جنس المودى كالحرم الصوم عن رمضان لو ظهر
انه منه **والسابعة** الوضوء المجدد ولو بان انه محدث ففيه الوجوب والاجزاء **والثامنة** لوجوب الاستبراء
فلما قام بين ان نسي سجدة فالاقرب قيامها مقام جللة الفصل وجوب السجود والحب السجود
قبله **والثانية** هذه الجللة لو قام عليها الى الخامسة سهوا وان بها وكانت تقدر التشديد فان
الظاهر اجزاءه عن جللة التشهد وصحة الصلوة لبق نية الصلوة المشتملة عليها بخلاف من
توصا احتياطاً بانه باطل الحديث فان النية تنال سجد على الواجب في نفس الامر ولو لم ينس
التشهد ثم ذكر ترك سجدة اجزاء هذه الجللة عن جللة الفصل قطعاً ان التغاير هنا
في القصد الى بعض الواجب لا بالوجوب والندب **والثانية** لو اغفل لمعة في اخلاص اول فصلها

في الغاية من الاستحباب ومنها وجوب من حاله الوجه من احتمال منه الصلوة عليها ومنها
 لو نوى التوضئة ففطن انه في نافله فاني بالافعال ما بالذنب او ببعضها فان الامح الاجزاء للمروءة قد
 اوضحناه في الذكرى اما لو نوى ان سلم فنوى فربما اخرى ثم ذكر نقض الاولى فالمراد من صاحب الامر
 عليه السلام الاجزاء عن التوضئة الاولى فالمراد ان محمداً في التوضئة الثانية هو توقف على التسليم من الاول
 في موضع اخر فخرج منها ولم يحصل الاجزاء التوضئة بحسب ذلك والمطلقة التي لا محل للصلاة
 ونسأل وجوب في الثانية لغو لعدم مصادقة وجوب بل يجب منه العدول الى الاولى الاولى عدم
 لعدم نقض الثانية فيريد في الاولى نعم يجب العقد الى انه في الاولى من حسن ذكره **باب**
في الجرم في مستحبات النبي من التعيين والاداء والقضاء والوجوب والندب مع امكانه
 ولا يحرى الرد حيث كان الجرم لان العقد الى الفعل انما يتحقق مع المحرم وقد جاء الرد بغير
 في مواضع منها الصلوة المشبهة بالمشقة من الشك الرباعيات او المشبهة بالاداء وانما
 في الركعة المرددة من الوجوب والندب على تقدير بقا المال وعدم بقاها ومنها غير الصلوة
 اخرى سبحانه المرددة من الوجوب والندب فانه غير واجب هنا وان وجب في الاولين ولو فعل
 في اجزائه فلهذا اقره الاجزاء المصادقة الواقعة ولو رد دليله الشك في العبد من الصوم وعدمه
 فلهذا وجب ان اول ما يمنع لانه لا يرد ولا يحمل الحاحه اذ يجب عليه الصوم من غير تردد **باب**
 لو شك في بعض الطواف المنى فانه يرد ولو شك في تعيين الشك المردود من التمتع او الوان
 او الافراد او العدة المفردة او التمتع في التمتع في الاول وفي اجزائه في
 العزم من حيث اختلافها في الافعال وترتب الحج على احدهما دون الاخرى وليس الصلوة
 في الثياب المستعده عند الاشتباه بالخاصة او العامة ما لم يأت المطلق وانما في عند استماعها
 من هذا القبيل لان الجمع هنا واجب لانه من باب ما لا يتم الواجب الابدية منها لو نوى بعضه
 مع علمه بوجوبها فانه يرد من الاقسام المحتملة اما لو نوى الحرب مع ظهور الامارة فان فيه
 صدقاً له لو شهد عدل او حاكم من العاق او النساء بروية الدلائل فنوى الحرب فصادف
 رخصاً في الاجزاء وجهان ظاهر اكثر عدمه **باب** لو توجهت الخاضع انقطع الحيض فتوكلت
 فصادف انقطاعه او كان سائلاً ففوت عم انقطع من الاجزاء لوجهان وهو ان الاجزاء عند
 قوه الامارة لكونه على راس الحكم او قريب منها ومنها لو نوى الحاقه بالعدوم عاده قبل
 عادتهما

الزوال فنوى ليلاً فاني اجزائه لو وافق الوجهان وكذا الجنب لو نوى بعد الجنازة ثم اغتسل منها
 لو نذر يوم قدوم زيد فظنه في الغد فنوى ليلاً فاني وجوب الصوم منها وجهان وكذا جزاء هذه
 اليه ان قلنا بالوجوب **باب** لو نوى دخول الوقت فتظهر منه وجوب فطره فانه كان لا
 يمكنه العلم اجزائه فلو اذ كان كان مكلفاً من العلم فلهذا وجهان ومنها لو نوى صوم
 الوقت فتمه فصادف ان صادف السنين اجزائه وان صادف السنين اجزائه عدم يمكن
 من العلم ومع الممكن الوجهان وكذا لو نوى صوم الوقت الا ان العصر فليتها من سائر
 ما يارب الاجزاء اذا وقعت في استوك منها ومن ظهر او دخل مسدود وهو فيه ولو
 دخل المحصر بالعصر وهو فيها فلهذا وجهان ولو وقعت العصر في الاربع الخمسة بالغير بحث
 يكون قد بقي بعد العصر مقدار ربع ركعات لا يملكه ازيد قالوا قرب انها لا يجوز وحده
 العمرة ان ويغفر انظر وحمل اجزائه اما خارج اسرار او من دأبها وما لا يملكها
 فكان العصر قد اقرضت من العدة وقتها وعرضها بوقت نفسها وهو ضعيف والافكان
 يبقى في العدة الاداء في هذه الاربع وقايم عدمه وانما نوى القضاء فلهذا اجزاء **باب**
 لو ترك الطلبي فقيمهم ثم ظهر عدم استقامتهم لو صلى الى جبهه يشك انها قبله فصادف
 او شك في دخول الوقت فصلى فصادف وجوب عدم الاجزاء المانع الطلبي حيث ناطق
 الى العلم ومنها لو صلى خلف استغنى فطره انه رجل ونفسه التفصيل المذكور ومنها
 لو صلى على ميت شك انه من اهل الصلوة فصادف او سمع على الميت شكاً في تعجيله
 وقتاً لا سارع التعم قبل خلع فصادف كونه قد غسل ومنها اذا كان في مطهرة فيجوز
 شهر للصيام فصادف ومنها قد نص الاصحى على اجزائه فلم يقدم على شهر رمضان ولو وجبنا
 الاجتهاد منها فصام من غير اجتهاد فصادف فلهذا وجهان ومنها لو صام من عليه كساره
 مرتبه قبل علمه بحجبه من العتق فصادف محرم ومنها اذا شك في دخول شوال فاحرم بالجماع او
 بعمرة التمتع فصادف ودخل سوال ومنها اذا احرم بالعمرة المفردة اساساً لمقتضى الاحرام
 بالجماع او احرم بالجماع فصادف فلهذا وجهان ومنها اذا كان في المطهرة فلهذا وجهان
 جميع العبادات اذا امكن فعلها على وجهين الا النظر المعروف لوجوب معرفه الله تعالى فانه عماده
 ولا يعتبر فيه الله لعدم تحصيل المعرفة قبله والارادة الطاعة اعني اليه فانما عبادة ولا يحل

لا الى ما مضى لانه افعال منفصلة وخصوصا الغسل ثم لو خرج الموضوع عن المواة
 اثر ذلك باعتبار ثبوت الشرط لا باعتبار تايثر اليه في الماضي **قايده** الترددية
 قطع العباد بين وجهان متباينان على تايثر به كخروج اذ ينفصل فعل الثاني واولي
 بالصحة لان المتأخر غير متحققه بالنظر الى كون التردد ليس على طرف النقص
 بالنسبة الى اليه المعجز للعباد والوجه انهما سواء لان اقل الاحوال الاستصحاب
 الحكمي يجوز بالبقاء ما مضى وانك ينافي بحكمه واما ينفصل فعل الثاني في كونه كخروج
 من العبادي توتر حيث توتر ويصح حينئذى التاثير فلو تولى لصاع الاظهار
 فهو كونه القطع ويقوى عدم تايثر اليه في الصوم لان الصوم لا يتصل بغيره
 فعل الثاني ولو ازيد حيث الكفار لو افترقا بيا فبان لا يتصل بغيره
 منع وجوب الكفار الثاني قلنا ان استدلال بان ينفصل بنية اولي والآ
 لما وجبت كفارة الصلاة لان الاكل بجاء مسبوقا بنية فعلها فاذا افتدت
 النية ما دنا صوما فاسد فلا يتحقق بكفار والاجماع على خلافه الا ان يقال
 بقول الشيخ الى اصلاح الحكمي رحمه الله وقول شيخنا الامام فخر الدين بن
 المظهر من ان ترك النية في الصوم موجب للكفار فان شياق هذا القول ان
 ينفصل الثاني يقتضي اذ ينفصل يوجب الكفار اما مجردها او بشروط ان تمام
 الثاني في لهما الا انه يلزم من الاول تركا وجوب كفارة رتبين باجماع احدهما على يسه
 والاخرى على فعله ولم يفتل به احقر من العلم **قايده** يمكن اجتماع بينه عبادي في شيا
 اخرى كنية الركوع والصيام في اثنا الصلوة وقد نص القرآن العزيز ايتان الركوع
 في حال الركوع عما ساد عليه النقل من تصديق على عليه السلام بخاتمته في ركوعه
 فانزلت في الآية اما لو كانت العبادي الثانية متاخره للاول كما لو توافي اثنا
 الصلوة طوافا فهو كنية القطع ولو المتأخر في اثنا الصلوة المقام وجب الا تمام
 ولا يكون ذلك تفصيلا مفيدا والسريفة ان اليه ان بقا شملت على افعال
 الصلوة والباقي كالمكرر فلا يقدح عدم عدم نيته على ان يلزم ان يلزم وجوب
 اليه لما زاد على المقدار المنوي او لا لا اشتغال فيه وان لم تصلح بكسر الاحرام

سعي
 ديني

لا بعد اداء الصلوة باولوي المقام في اثنا الصلوة التمسك من ان يصلي على اليام
 من حواض رصوة الى الفضة ثلاثة اوجه بالثبوت فوق بين منحا والتفسير وبين
 منكم يتجاوز وهذا لا قادم لعدم ريب ان شيا على العبادي اما هو حدث شيا منها
 نعم وجه الاما هو في لغوهم عليه الصلوة والصلوة على افعلى عليه ولو وجب
 اتمام العبادي العبادي (الركعة بالتدريج فيها **قايده** العدول من الصلوة
 المحسنة الى صلو اخرى او من الصوم من صلي الصوم ما فله او بالعكس ليس
 من باب نه فعل الكافي اذ لا يغير ما حدث منه وكذا في العدول من ترك الى اخر
 ومن نكس الجمع الى قسمة وبالعكس يجب في هذه المواضع اعداد نية العدول
 اليه ويحكم السلف باني اسلا الصلوة ولو فعله بطل بخلاف باقي العبادات او السلف
 بها ما يوجب ذلك الا في تركه لان مسرعة اليه في الاداء الغلبة وهو ما صلا
 معنى للسلف وان السلف لم يوتر عنه ذلك ومن صرح في اسمان السلف
 لجمع بين التقيد بالغلب والثبات بعد لا يمنع كون السلف بالثبات
 عباد وليس السماع الا في **قايده** اقران صفة عبادت في نية واحد حاور
 اذ لم ينافيا كما يكون احديهما مسفكة عن الاحوى كنية دفع الركوع والجمعي
 وبار مصاحبة كنية الصوم والاعلى ف او يابعد لها ويصح السعة في
 امور منها كدوي السطاف في الاعمال المستندة فان النطافة مابعة للفعل على
 وجب المعرف بل هي المقصود من سعة الفعل **قايده** العباد في الصلوة
 وكسر الركوع والسجود لا لا سمي لان دفع ولا دفع صرح ومن ان
 يرد الامام في تركه اسطار المستوفى لعدد ثواب الجماعة ويسعد
 الاما ربا در عدد الجماعة المعنوي لربا في الواجب ما زاد اعاده للامام على
 الطاعة والاعانة على الطاعة طاعة لا كسيرة المحقق بها وتوهم بعض العامة
 منعه لانه شوك في العباد وهو مدفوع ولانه لو كان ذلك سركا في العباد لكان
 لا حاشا لا وان الامامه والامر بالمعروف لم يعلم العلوم وليس كذلك لا اجمع
 ومن **قايده** الامام صوة بالعبادة في الجهرية لمتعة الاماموهنا ودرع الحليب
 صوته في الحلية ودرع العاري صوره بالعبادة وكسيرة لا سمي لاف الاسماء

١٢

لعمري

م

للفظ الاستحسان العظيم ودفع ^{المرء} ~~استحسانا~~ اذا وجد منفرا ايضا استحسانا ان يوجه او
 ما تم به لعله صلى الله عليه واله وسلم وقد ارجل على منفرا من تصديق على هذا اقسام رجل
 فبعض خلفه **فصل** لا يحب عند النفل بالشروع الا بالاجل والاعتبار وفي الاعتكاف للاسباب
 لئلا وجد الوجوب بالشروع والوجوب ببعض يومين وعدم الوجوب واولسها وسطحها منع مكره
 قطع العبادات المندوبة بالشروع فيها وتلك الكراهية في الصلوة وفي الصوم بعد الزوال **قائمة**
 جوز بعض الاصحاب الابهام في منه الزكوة بالنسبة الى خصوصيات الاموال فلو وجب عليه
 شاة في الغنم وشاة في الابل ونوى اخراج شاة بيت الذئبة وان لم يعين احديهما فممنوع
 قصد الزكاة المالية ولا غلوس اشكال لان البراءة ان نسبت الى احد المالين بعينه وتوكل
 بعد دليل وان نسبت اليهما معنى التوزيع فهو غير ممنوع وانما لكل امرء ما نوى وتظهر الفرية
 فيما لو تلف احد النسيجين قبل العكس من الدفع بعد ان دفع عن الاول فان قلنا كلف فيصير
 عدم العكس وقد كان ملكه دفع الشاة الى من دفع اليه احداهما قلت بغير ذلك في
 ان سبيل لا يجوز الاشاة وشبهه اما الابهام في العكس عن الكفارة فنية حلال مشهور
 والاقرب المنع سواء احدث الكفارة حنث او اختلفت ولها الابهام في النكاح فقد
 صرح الاصحاب بمنع حيث يكون المكلف مخاطبا باحدهما كالخ والعرة ولو لم يجب عليه
 احدهما والوفاء في غير صالح للجم وجبت العرة وان صلح لها كما شرع في فنية وجهان القنن
 والمطلان لعدم التمييز الذي هو ركن في **النية فاصل** يحرم النية في غير العادات ولها
 موارد **فصل** قصد ركنه القارة او القنية وتفرع عليها لو لم يستمر على قصد التجارة
 اما ان نوى القصد او نوى بعض التجارة ما به يعطى فيه التجارة فلو عاد الى نه التجارة
 بنا على صبره في المال حارة بالنسبة وان لم ياتى بالكسب وعده فانما بناه عادات التجارة
 فلو عاد الى نه التجارة ومنها قصد المسافر المأوى وهو معتبر في القصر ولو رفق القصد انقطع
 التفرع فلو عاد استوفيت المسافة من حيث ضرب في الارض بعد عود النية ومقتضا
 لو نوى الامتنان الحانة فان كان سبب امانته الشايع كالمسقط صار ضامنا بينه الجماعة
 وان كان سبب امانته المالك كالوديع والعارة والاجارة لا يضمن بحره النية **فصل**

لو نوى الامتنان الحانة فان كان سبب امانته الشايع كالمسقط صار ضامنا بينه الجماعة وان كان
 سبب امانته المالك كالوديع والعارة والاجارة لا يضمن بحره النية **فصل** في الجارية
 للباح مملوك مع الجارية ولو نوى ولم يخرم ملك قولوا واذا ولو حاز ولم يوفقه وجهان الا قرب
 استأنتك **فصل** لو احيا ارضا بغيره جعلها سجدا او رباط او مقبرة فعمل صيرورتها بغيره
 الى ملك الغنم لانه نوى شيئا فيحصل له والا قرب افقاده الى الملقط وحينئذ حل يملكه
 النسيخ وجهان مبنيان على ان الملك الضمني حل هو كالحقيقي ام لا فعلى الاول ملك وعلى الثاني
 لا ملك بملك النية والاول قريب **فصل** ان سائر صيغ العقود والالتزامات تعتبر
 القصد الى الاشياء فيها سواء كانت بالصرح او الكناية عند ما في موضع جواز الكناية كما في العقود
 الجارية كالوديع والعارية والنسبة منها من القصد الى الملقط بالصيغة مريدا فاعتبا فلو قصد
 قصد الملقط لا لارادة غايته كما في امك لم يقع العقد ولا الاتماع سواء قصد صدغاسه كما
 لو قال بعتك وقصد الاخر او قال باطلق وقصد التدا ولم يقصد شيئا ولو انشئ العقد
 كما في الساس والنايم والغافل بطل بطريق الاولى ولا يكفي في اركان العقد ان سلفه كان قال
 بعتك ما ونوى الدار او خالك ما به درسم واراد عقد المخصوصا وخالف سراج الى جعفر ومن تبعه
 وبيع الارادة وكن اشترى به منها وفي البيع اذا كانا قد راطا على ذلك لانه كالمسقط والمطلان
 للاختلاف ركن العقد **فصل** تأثير النية في بعض الزوجية والمحقق فيما لو قال زوجتي طلق وروى
 زنت او عديت وروى نوى تغيب ولو تجرد عن النية فن وقومها وجهان فان قلنا ان الشايع
 من بعد ومقتضا جريان النية في الايمان والندور والعمود والنسبة الى محضات نوع من جنس
 كالوديع لا مأكلا ونوى المأكلا لا مأكلا ونوى المأكلا لا مأكلا ونوى المأكلا لا مأكلا ونوى
 المطلق بالنسبة كما ذكرناه ونحوه محض من العام بها فلو قل لا دخلت الدار ونوى دخولا خاصا او صرف
 مع ولو قال لا سلمت على زيد وسلم على جماعة هو فهم ونوى فوجه او التسليم على من عده لم يثبت
 اما الفعل في الاقرب عدم جواز الاستثناء فله كما لو قال لا دخلت على زيد فدخل على جماعة هو
 فهم ونوى الدخول على غيره والشخ جوزه كالا استثناء في العول اذا نية مؤثرة في الانغال لا اعتبار
 في العبادات ومعها افعال فكون مؤثرة منها وليس ذلك البعيد قيل لا يستلزم ادخل على الاعلى

قوم منهم وينتظم علم عليهم الا على قوم منهم قلت لم لا يكون الناعث على الدخول شجنا فان
 الناعث على الدخول يتصور تخصيصه بقوم دون قوم ويكون ذلك صالحا للتخصيص
 الدخول ومنع عدم انتظامه على هذا التقدير ولو اخبر عن اراده خلاف الظاهر في العين
 المتعلقة بحق آدمي فلا يقبل ظاهره ولكن مدعيه باطلا كالقول والله لا ولا طيبتهما قل قصده
 في غير الماتى او شرا او في السوق ويحتمل القول لانه اخبر عما يحتمل لفظه وموافق مقصده
 لو كان صاكا قريته يدل على التخصيص قبل قطعا وادق علم جواز اطلاق العام وادق العلم
 وقال لا كلف احد او نوى زيدا فان قصد مع ذلك اخراج من عدا زيد من شبهة عدم الكلام قصر
 وجاز تكليم غيره وان لم يشتر اخراج من عداه فالظاهر ان خارج اما على القول بعدم اللبس فعام
 واما على القول بعدمه فلان من عدا زيد على اصل حكمه قبل التخصيص فلا يخرج عنه الا يخرج واللفظ
 للمعنى به المخصوص كالناس على الخصوص فهو في قوله لا طلت زيدا او بالاجماع على انه لا يلزم تقييد
 غيره في هذه الصورة فكذلك ما هو في معناه وقال بعض المجتهدين براه من اصل الراي ان هذا اللفظ
 صالح لمن عدا زيد بالعمد الشاة كانه يتناول زيد بالعمد الاول وكرر زيد كذا كذا من افراد
 العام الذي ثبت في الاصول انه غير مخصص كمرشاه ممنوعه مع خلو العموم في الالباب ولان انعام غير
 المستقل بنفسه الى المستقل صير الاول في حكم غير مستقل كاذ الاستثناء والشرط والصفة
 والخاصة مثل لا لبت ثوبا الا القطن او ان كان غير القطن او قطنا او الى غيره ولم يثبت
 شدة لينة حتى يميز اللفظ بها غير مستقل في الافادة بل انية حارية بحسب انعام المستقل الى
 الى المستقل فظاهر انه لا يغير حكمه كالقول له على عشرة متعصمات او قال له على عشرة خمر منها
 لي ولو قال لا طلت احد ولا طلت زيدا كان مقتضيا التميم كلام زيد بالعمد تارة والمخصوص اخر
 ومقتضيا التميم كلام زيد بالعمد تارة والمخصوص فان قوله لبت ثوبا وكذا يخص
 به مع عدم المناقاة من الثوب المطلق ومن القطن احتسب ما ذكره من استقلال وعدمه
 فان قلنا غير مستقل فمستقل فلما انتم الى المستقل صير غير مستقل مدونه ومخصص بالقطن
 بخلاف النية فانه لم يثبت لها حكم اللفظ في الانعام قلت وهذا لا يخفى لانه لا يصلح اللفظ
 للعدا زيد مع انه زيدا ممنوع ولا يلزم من صلاحية مع الاطلاق صلاحية مع التقييد لان
 التقييد ينافي الاطلاق من حيث انه اطلاق واما جواز الشاة وخرجه العموم فمما جاز ان مستقلا

١٩
 فذلك جمع منها لعدم النافي واما صورة النزاع فانه كلام واحد ومع مدلوله وان علم
 ذلك الا من قصد اللفظ وان كان حكمه عليه من حيث الظاهر باحر اللفظ على ظاهره
 والعدو ان اللفظ انما قصد بالعام حزبا من حزباته فكيف تكون جميع الحزبات مقصوده
 واما كون النية لم يثبت لها حكم اللفظ في الانعام فهي جارية بحسب المستقل فانه لا يغير
 الحكم في الاول فخوا به انعام الاستثناء والشرط والصفة والخاصة الى اللفظ انما اتفق
 قصره ما عدا ما اقتضى ان ذلك بنية المخصوص اذ لو صدر هذه المخصصات من الغافل و
 البهي لم يكن لها اثر نعم لا يثبت حكم ذلك ظاهر الالفظ وكما كان حكم الايمان انما يثبت
 من المكلف لان غلبتها مدعيه لا تستغنى عنه عن اللفظ ولهذا الاستثناء في نية او شرط
 او قيد لا يغايه كان ذلك بقوله بالنسبة الى الخالف واذ قبلت هذه بالنسبة لغيره فالمراد
 في الحقيقة انما هو النية فكيف يحل اللفظ على مقتضاها مع تلك الالفاظ فكذلك النية التي هي
 اصل اعتبار تلك الالفاظ وجعلها مخصصة على انما نقول لان العلم والافعال على افراد
 حال نه لمخصص فليست النية هنا منصفة الى اللفظ الدال على العموم بل النية جارية على اللفظ
 العام في معنى اللفظ الخاص فلا ينتظم قوله ان انعام النية كان انعام المستقل الى غير مستقل
 اذ الاستقلال هنا في اللفظ العام لعدم نيته واما صار مدلول اللفظ بنية ذلك الخاص و
 متعصما ما يترتب في الدفع عن الدين المربون به ولو حاله المربون خلف الدافع لانه
 اعرف مقصده ولو لم يتوجه الى الدفع في التمسك او مطالبة بآثار النية الا ان وجهها
الغاية الخارجية لا تفرق بين المعصية عما بالاولاد ما لم يلبس بها وهو ما يثبت
 في الاخبار العفو عنه ولو نوى المعصية وتلبس بآثاره معصية فظهر بخلافها في تأثير
 هذه النية نظر من انها لما لم تصادف المعصية فصار كمن جردته ومن غير موافقها ومن
 ولا لها على انتهاك الحرمه وجراته على المعاصي وقد ذكر بعض الاصحاب انه لو شرب الخمر بها
 بشارب السكر فعل حراما وعلله ليس بجواز النية بل بانعام فعل الجوارح اليها ويتصور محل
 في صورته منفسا بالوعدا في منزلة غيره فظننا اجنبية فاصابها فبين انما رتبة
 او امته ونفسه له وعلى زوجته لظننا حايضا فبانت ظاهرا ومنعها انه لو افترقا

على انه من رمضان فبان من غيرة ومنه على طعام بيد غيرة فذلك منه فبين تلك
 الاكل ومنه على شاة يظنها للغير بقصد العدو ان طهرت ملكة ومنه على اذا اقل
 نعت يظنها معصية فبان مبددة وقد قال بعض العامة حكم بقسم متعاطي وكذلك الله على
 عدم الجباله بالمعاصي ومما في الآخرة ما لم يثبت قبا بالسر سلطان غيبات الكبيرة والصغيرة
 وكلها ما حكم وخبر على الغيب **فائدة** روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من المؤمن خير من غلبه
 وبرا روى ونية الكافر شر من غلبه فورد سوالا ان اهل العبادات احقرنا ولا ريب
 افضل من النعم **ان** العمل احقر من النية فكيف يكون مغفولا وروى ايضا ان المؤمن اذا هم بحسنه كتبت له حسنة
 فاذا فعلها كتبت عشر او هذا مخرج في ان العمل وخير الله ان التائب ان روى ان الله المجوده
 لا غيب فيها فكيف يكون شر من العمل واجيب باجوبة منها ان المراد منه المؤمن بغير عمل
 خير من عمل بغير نية حكاه المرتضى رحمه الله واجاب عنه بان الفعل التفضيل يتبين المشاكره والعمل
 بغير نية لا خير فيه فكيف يكون داخل باب التفضيل ولذا لا يقال العمل احل من الخلق منها
 انه عام مخصوص او مطلق مفيد اي انه بعض الاعمال الكبار كونه للعباد خير من بعض الاعمال
 الخفية كتب جيمه وتحميد او قراءة آية كانه ملك النية من تحمل النفس المشقة الشديدة و
 التوفيق للتم والنعم الذي لا يوازيه تملك الافعال ولعلنا قال المرتضى نفرا به وجهه قال وانه
 بذلك لا يظن ان ثواب النية لا يوازي ثواب او يزيد على ثواب بعض الاعمال ثم اجاب
 بانه خلاف الظاهر لان فيه ادخال الزمادة بسبب في الظاهر فقلت المصير الى خلاف الظاهر
 بعض غيرة وجود ما يعرف اللفظ اليد وهو منها حاصل وهو معارفه الجزئية السانين
 فعمل ذلك مما بين هذا الجزو وبينه ومنه ان ظن المؤمن في الجنة انما هو نية
 انه لو عاش ابد الاطاع الله ابد او ظن الكافرة النافعية انه لو بقى ابد الكفر ابد اقاله
 بعض العلماء ومنه ان الله يملك فيها الدوام بخلاف العمل فانه تعطل عنه التكليفات
 فاذا نسبت هذه النية الى العمل المنقطع كانت خيرا منه وكذا نقول في شه الكافر
 ومنه ان الله لا يكاد يدخلها الرما ولا اللعب لانهما لا يملك على تقديره المعصية غير
 خلاف العمل فانه يعرضه ذنبه ويرد عليه ان العمل وان كان موصفا لها الا ان اراد

يفتن به
 من

به العمل الكافي عساه والامر مع تفصيل ومنه ان المؤمن براد له
 المؤمن الحاضر كالمؤمن المغمور بفتنة عاصم اهل الخلاف فان حاله حاله
 حاربه على النية ومما رايته اهل الباطل وهذه الاعمال المعهولة له بقية منها
 ما استطاع منه بالتوكل كالعبادات الواحدة ومنها ما لا يواب فيه ولا عواب
 كالباقي وامان نية فانها حاله بين النية وهو وان الهير هو افعيه باركانه
 ويطبق بها نية الا انه غير معقد لها بحالها بل ابعثها وافر منها
 والى هذه اكنشاه تقول الى عبد الله الصديق وقد شاله ابو عمر الشامي عن
 العزوم مع عبادة امام العادل اياه بحسنه على بياقته يوم القيمة
 وروى مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الاحوية السلاية من الشوايح
 ولما في المرمض ايضا فاحويه كمن ان النية لا يراد بها التي مع
 العمل والمفصل عليه هو العمل الكافي من النية وهذا الكواب يرد عليه بعض
 السالكين مع انه قد ذكره كما حكى باعنه ومنه ان الله لا يعطى حارسا التي
 عني اعمل المفصل بل هي الموصوفة كما قد مضت ويكون معنى الكلام ان نية
 المؤمن من صفة الخير من اعماله حتى لا يقدر معدوان النية لا يدخلها الحكم والثمر
 كما يدخل ذلك في الاعمال وعلمك عن بعض الراسخين انه لا يرد عليه
 من هذا الاعترافا صاف ومنه ان الله لا يعطى اعمل المفصل قد يكون محرمه
 عن المرجح كما في قوله مع ومن كان في هذه اعمى فهو في الاخرة اعمى واصل
 سبلا وبول المتبني بعد عدت بياضا لا ياصل له لا انك اسود من
 ولا ان جنتي اراد انك اسود من حمله الظلم كما لعالك حر من احاد
 ويستم من ليانم وتكون الكلام قد تم عند قوله لا انك اسود ومنه قوله الاخر
 والنتب من ما المذكور كانه شهاب يداو البوداج عشا كره
 وقوله الاخر والنتب من ملك في البياض اسمن من احسن زبي الباض
 اي اسمن من حمله احسن زبي الباض ومن عشرتها فان قلت فعليه

من
 من
 من

هذا الكلام ان يكون في حقه حوله النية من حمله عمله والنية من افعال
 القلوب فكيف يكون عملا لانه يحتمن بالعلاج **قلت** حار ان يسمى عمل كما حار
 ان يسمى فعلا او يكون اطلاق العمل عليها **هنا** **قلت** وقد اختلف اصحاب الكون
 في معنى النية من ان يكون الحركي الصدقة والصوم والحج ولعله لم يجمع
 او من بعضها فيصير على ذلك لانه مفقود النية عليه وهذا الحركات مستوجب
 لا يبرر ويد **واجاب** الغزالي بان نية لا تطلع عليه الا الله تعالى على
 اصل من العمل **والنيت** **والنيت** **ما** **ان** **يعمل** **النية** **على** **العمل** **انها** **تدوم** **جزا**
 حقها او حكما **وهو** **جزا** **العمل** **لا** **يتصور** **فيها** **الدوام** **اعا** **تصير** **شيئا** **فان**
 يعتبر معارضة النية لاول العمل فحاش من لا يعتد به وان سقطت النية سميت
 عزما وهو غير معتد به ايضا على الاطلاق الاعلى القول بحجوز ان تقدم نية
 شهر رمضان عليه وقد اغتفرت المقارنة في الصيام في ارتقاء وتوطئة
 كما حاز مقارنتها وان كان فعلا في التماثلما جاز في مواضع الضم
 كنيان النية او عدم العلم بعلق التكليف بذلك اليوم او عدم حصول
 شرط الكمال **عند** **طوع** **في** **م** **اد** **ادعت** **موت** **في** **صوم** **العموم**
 استفاد نوابه باجمعه سواء فعل بعد الزوال **اذا** **جوز** **يا** **في**
 التذب او قبله وان وقع على سبيل التذنب كنية العبيد استفاد
 التواتر واستحق هو العزم وان وقع على طريق التذنب كنية الكافر
 والمجتهد والمغمي عليه والصبي لئلا اعذارهم في انشاء النهار استحق نوابه على
 ذلك العمل وان لم يصح **فان** **يسعى** **الحما** **وط** **في** **كثير** **الاصم**
 وصعورها وحسب اذا كانت ولعبه فليست عند قراة القرآن العزيمة قرانه
 وتذبه واستماعه واسماعه وحفظه وعزله وتبيله وغير ذلك من
 العبادات **المجموع** **فيه** **وسمى** **السعي** **الى** **مجالس** **العلم** **والحسين**
 منه ودصول **المستند** **والاسماع** **والسوال** **والسليم** **والنعم**

والتعليم

18 والتعلم والتعليم والسمع والفكر والعلو على المس والعلو على المس والعلو على المس
 والبصيرة والفرح على حكي او المؤمنين وعبادة المرحى والجلوس غده والادالة وزارة
 الاخران والسلام عليهم ورد السلام وحضور الجنان وزمارة المقابر والسعي في حاجه
 اخيه وفي حاجه عياله والشفقة عليهم والدخول اليهم وينوي عند الضيافة واجابة السؤل
 في الضيافة من نوى عند البياحات فاما كل والشرب والنوم فاصد حفظ نف الى الذي
 ضمن له من الاجل وقاصد التقوى على عبادة الله تعالى والمؤمن الحق خليف بان يعرف
 جميع اعماله الى الله تعالى فان الوسيلة الى القاعة طاعة وكل ذلك يحصل بالنية وينوي عند
 المباحة والمقدمات الخمس والتحصيل والالتفات المختصية للمودة والرحمة والتوض
 للنسل والضايف في ذلك كله ارادة القاعة الواجبة واستحبة تقربا الى الله ومن بعض
 العلماء لو قال في اول نهاره اللهم ما علمت في يوم هذا من خير فهو لي بخا وحكي وما تركت فيه
 من شر فهو لي بهيكل عدنا ويا وان دخل من الله في بعض اعماله والتفرك وكذا يقول في
 اول ليلته ويخبر به اعمال متصلة في رملها ولا يحتاج الى بحية نية فافادها وان كان
 قل واحد منها مبينا لصاحبه وكالتعقيب الواقع بعد **الفائدة الخامسة** **الحد** **الحد**
 معنى للثابت البصيرة في الجزا ان سحر الوجه خاصية العمل الواحد ويقصد قصدها
 باجمعه لينفذ كل واحد منها نفعه وتغير حجة مستقلة اجزا عشر الى اضعاف كثيرة ويجب
 التوفيق فيكثر ملك الوجه مثاله الجلوس في المسجد فانه مكن اشتغال على نحو من عشرة وجها
 لانه في نفسه طاعة وهو بيت الله وداحلة راحة الله ومسطر للصلاة ومشغول بالذكر
 والثناء واستماع العلم ومشغول عن انعام والمباحات والمكرهات يكونه
 فيه والناميب بكف السمع والبصر والاعضاء عن الحركات في غير طاعة الله وعلوقهم
 على الله ولزوم فكره في امر آخرة حيث سكنت عن اذكر وعن افاده اعلا واستفادة
 والمخالسة لاجله والاستمتاع له ومحبة محمد اهل بيته والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 او المكره وقد نبه على ذلك كلام امير المؤمنين عليه السلام من احلف الى المساجد
 اصاب احدى الثماني اخاصة الله الله او علما مستغفرا او اية محله او راحة مشغره

او سمع كلمة تدل على هدى او كلمة رده عن ردى او ترك دنيا خشية او حياء فاذا استخف بها
 بهذه الامور اجالا او تفصيلا او بعد ما تعدد ذلك علمه وصاعف جزاؤه فبلغ بذلك اعمال
 امتين وتضاعف درجات المترين وعلى ذلك يتجسمل اشتباهه من الطاعات **باب**
والعشرون معنى ان في الاشياء المحتملة للوجوب الوجوب كقراءة القرآن اذ حفظه واحدا على كثرة
 فربما يتعين على الحافظ له هذا من النسيان وكطلب العلم فانه فريضة على كل مسلم وكالامر بالمعروف
 وانما اقام غيره معاه وبالجمل فروض الكفائات كلها ولجب فيه الوجوب حيث يتعين عليه وفي ترك
 الامام نبوي الوجوب وفي فعل المسحب وترك المكروه نبوي التذنب والله الموفق **باب**
 لما كانت الاعمال تقع على وجوه واعتبارات المكن ان يكون الفعل الواحد واجبا ونهيا جازما
 وجبا حائلا للبدل وانما يخص ذلك بالنية كعمد اليتيم فانها حبيبة فخره ويستحب في تأديبه
 وظم لا لانه وكالاكل فانه مباح بالنظر الى ما يمتد ومسحب او واجب احيانا وكالتطبيب
 والجماع فانها من حفظ النفس وقدره في فضائل الاعمال لها ثوابا كثيرا وما ذكره الا
 بحسب الله فلا يقصد المباحض والمتطبيب بذلك ايضا حفظ نفسه بل حق الله تعالى في ذلك ولا
 حرج في حفظ النفس بان يصدق بذلك مجزؤ الله والنعمة او اظهار الجمل بالعجب واللباس
 للنساء خرو الريا واستجلاب المعاطين بل اذا انقضت المرأة لغير الزوج فعلت حراما فافاض
 وكذا اذا اخرجت متعيلة والنعمى للفقير او معدا له او قصده الرجل بذلك النود الى
 النساء المحرمات فكلما في حفظ النفس بصورة الاحكام الخمسة فالما ولا يصر الى
 احدا الا بالنسبة ومن الخير ان الممن ان يجعل المباح حراما فكيف الواجب والمسحب
 بل بعد ومن حرام ان صرف الزمان في المباح وان قل لا شغل من الثواب وتخفيف
 من الدرجات وما يهلك خيرا ما بان سهل ماضي وعسر زاده نعم سقى من صحت المتطبيب يوم
 الجمعة ان يقصد ان يمشى بالناسى بالنس الى الله طه ولا يمشى واسل منه علم السلام و
 منعت الكرام الملائكة القانتين ومنعت اعظم المسجد وكرام ملائكة ومنعت ارواح
 محاوره والجلوس في المسجد **باب** دفع ما عساه ان يمرض من راحة كبريه عن نفسه وغيره
 ومنعتهم من الغيبة عن المحتاجين لو سبوه الى الكرامة الكريمة فالمستوفى للغيبة كالسرير

فيها حال الله تعالى ولا تستوى الذين يدعون من دون الله فسموا الله عدوا بغير علم
 رماوه العقل بالهيب كما جاء في الاخبار من تطيب في اول تبار صا ما لم تقعد عقده ولا
 نطق ان النية من التلطف بقولك اجلس في المسجد واصنع العلم او ادرسه او ادرسه او ادرسه
 فان ذلك لا يغير بل المراد جمع المنة على ذلك وبعث النفس ووجهها وميلها الى يحصل ما
 ثواب عاجل او اجل بلطف مدلكا ولا ولو قدر بلطف مدلك والممة غيره فهو لغو **باب**
 حب الخبز عن الريا في الاعمال فانه يلحقها بالمعامى وهو قسبان جلى وخفى والجلى ظاهر حتى
 اما يطلع عليه او لا المكاشفة والمعامى كبريى عن بعضهم انه طلب الغزو وما في نفسه
 اليه فتفقد ما فاذا هو حب المحب بقوله فلان غاذا فتركه ما في نفسه الله فاقبل بعرض عن ذلك
 الريا حتى ازله ولم نزل تنفقه شيئا بعد شى حتى وجد الاخلاص مع تبار الانبعاث فانهم نفسه
 ونفقه احوالها فاذا يدرب ان يقال مات فلان شهيد التحسن سمعته في الناس بعد موته وقد
 كمل ابتداء النية اخلاصا وفي الاشياء حصل الريا فحب الخبز منه فانه منسبه للعمل نعم لا يكتف
 بمسقط هو احسن النفس وخواطر ما بعد اتباع النية في الابتداء اخلاصا فان ذلك معفو عنه
 كما جاء في الحديث **باب** اعتر بعض اصحاب في الاعتداء واستحقاقا من ان يبدأ العدة في
 الوفاة من حين علم الزوجة لامن حتى موته وبعضهم جعل العدة في ذلك ما عدا دور ما راج
 الاول بان المرأة قد توجد صورة الاحدا في هذه المدة مع انه غير كاف مع ان باقي العدة لا يشرط
 فيها التقصد فان المطلق بعد من حين الطلاق وان ما خراجا وكذلك امكوه بالناس اذا
 لحقه الوطى او وطيت لشبهة وقد قيل ان مداعمة الشبهة لامن اخرو على بل من حين
 الجنائما وهذا يمكن استناده الى اعتبار النية والى انما في الظاهرية عموم نكاح مد جامع بعد
الخطبة المودة للسر باب بعض العامة الى ان كل عبادة لا تلبس بعبادة لا مستقر الى النية
 كالابان بالله ورسوله واليوم الآخر والتعظيم والاحلال لله والخوف والرجاء والتوكل والحب
 والمحبة والمها به فانها متميزة في انفسها بعد رما التي لا تشاركها فيها غير رما التي لا تشاركها فيها
 كلها والنساء على الله وحق ما لا تشاركه فيه غير والاذان وتلاوة القرآن وهذا بالاعراض
 عنه حقيق وان اكثر هذه مكن صدور على وجه الريا والعبث والسهو والنسيان فلا يخص

واما حديث ما حدثت به النساء
 من ان الله لا يمشى بالناسى

للعبادة بالنية اما البيان المذكور فانه لا يقع الا على وجه واحد فلم تحت فيه النية على ان يختار
 ادله الايمان في كل وقت لكن سمي فيه النية وكذا في عقد القلب على ذلك ولا يستلزم عليه وقد
 جاء في الحديث جده واستلزم بقول لا اله الا الله **ما يدعى** لاصل ان الله فعل المكلف ولا اثر
 لنية غيره ومحذور من غير المباشرة الصبي غير المميز والمجنون اذا ج بها الولي وقد تؤثر نية الابن
 في فعل غير المكلف وله صور منها **ان** ما عدا الامام الزكاة فترام من الممتنع منه ان تعزى
 من الله فمكن ان حال حب الله من الامام وان كان الراجع للمكلف **ومنه** اذا اذ من الماثل
 قهر فانه ملك ما اخذه اذا اتى المتأخر وحسنه لو كان له على ما طرأ دينا فالمتعين منقوض الى
 الاخذ فلو اضر المتأخر له لاقب سماعه ووجهه على نية العائض **ومنه** اذا اختلف
 الغير وكان الخالف مبتلا فان النية لله المدعى فلا يخرج الخالف بالتورية عن اثم الكذب وبال
 العين الكاذبة **القاعدة الثانية** المشقة موجبة لليسر لعل له تعالى وما جعل عليكم في الدين
 من حرج يريد الله لكم اليسر ولا يريد بكم العسر ومول النبي صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية السموية
 وعوله صلى الله عليه وسلم لا يفر ولا يفرار كره الفاد وهدف اليهم وهذه القواعد فعودها جميع
 رخص الشرح كالميتة في المحنة ومخالفة الحق للشفقة قولوا ونفلا لا اعتقادا عند الخوف على النفس
 او البضع او المال او القرب او بعض المؤمنين كما قال الله تعالى لا تجد المؤمنون الكافرين اولياء من دون
 المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تقوا منهم قياء بل يحذر اطهار كل كافر للشفقة
 والاقرب انه عروا وجب هذا لما في قسلة اعزاز الاسلام وتوطئة عقائد العوام ومن القواعد
 سرعة التيم عند خوف اختلف من استعمال امار او الشئ او تلف حيوان او ماله **ومنه**
 ابدال الصيام عند العذر في الفريضة مطلقا في النافلة وصلوة الاحتياط عانا **ومنه** قصر الصلاة
 والعدم وان كان فرض السفر مستقلا في نفسه **ومنه** المسح على ارجاس والرجلين
 باقل من مسحهما ومن ثم ارجح الفطر جمع الليل بعد ان كان واما بعد النوم وكل ذلك لترغيب
 في العبادات وتجييبها الى النفس ومن ارفض ما غرض كرخى سفر ومرض والاكراه والعمه
ومنه ما لم كالنعوذ في النافلة واما الميتة في المحنة ثم عزنا في السفر والحضر ومن رخص
 السفر ترك الجمعة ونقص وسقوط النعم من الذوات لو ترك لمن يحسن عدم اعتقاد عوده وسقوط

٢٠
 التقابلات لو استصحب بعضها والظاهر ان التيم تابع لمطلق السفر ومن
 لم يقره الصلوة ومن الرخص اياها كثر من محظورات الاحرام مع الذرية واما
 السفر الحامل والمرضع والشح والشهوة والنفوس والندوى والنجاسات و
 الحركات عند الاضطرار وشرب الخمر لاساغه الله واما عند العز عنه فاكراه
 عليه مع عدم القضاء سواء جرت في حلة او خرق حتى وفطره المصحح وبكره على
 الكرم في الصلوة فوجهان مع قطع بعدم الاثم لو كره على الحدث اما بسببه بار وتركه والى بسببه ان
 السبابة واستحسان الخافه فكلام ومنه الاستئذان في الحج المصنوب والمرضاة
 برره وخاف العذر والجمع بين الصلوات في السفر والمرض والاعطى والرجل والاعذار
 بغير كراهية **ومنه** اما عند نظر المخطوبة المحببة للنكاح واما حلة لكل حال فيخرج مع بدل القيمة
 مع الامكان ولا معها مع عدمه عند الاشراف على المذبح **ومنه** العفو عما لا يمس صلوة
 فيه منفردا وحده مع نجاسته من دم القروح والجروح الذي لا يترقى وعدمه مع
 دم البواغيت بناء على نجاسته وما لا يدركه الطرف من الدم في الماء القليل وطرده
 بعض الاصحاب في كل نجاسة غير مرمى **ومنه** قصر الصلاة في الخوف كيفية وفعلها
 مع الحركات المكروه المبطله مع الاختيار وقصر المريض الكيفية ثم التحقيق بعد كون
 لا الى بدل كقص الصلوة وان استحب الجبر بالتسبيح وترك الجمعة والظفر في
 فام نفسه وصلوة المريض وقد يمكن الى بدل كقصره الصائم وبعض اذا سكن في بعض
 المناسك كبعدة عرفة وشاة المزدلفة وشاة بيت منى وعدا الشح من التخفيف
 بمحمل الركوة الحالية قبل الحول والبدنية قبل الملل والرخصة قد جيب تناول الميتة
 عند خوف الهلاك والخمر عند الاضطرار الى الاساغه وقصر الصلاة في السفر والخوف
 وقصر الصيام في السفر عندنا وقد يستحب كقصر المخطوبة وقد باح كالقصر في الامكان
 الاربع والابراد بالظفر في شدة الحر فحمل استحباب والاباحة وقصر فوايد
 المشقة الموجبة للتخفيف من ما سببك عند العبادة غالبا اما لا يترك عند فلا المشقة
 الاضطرار والغسل في البرودات واقامت الصلوة في الظهيرات والصوم في شدة الحر

في الجهاد

وطول النهار وسفر الحج ومباشرة الجهاد اذ يثبت على المشقة اذ يثبت من الكلفة فلا
استفتى الكلف فثبت المصالح المنوطة به وعدني الله على العالمين لاسفروا في الحروب
قلنا رجبتم اشد قرا ومنه المشاق التي تكون على جهة العقوبة على الجرم وان اوتى الى كلف
النفس كالقصاص والحدود بالنسبة الى الحمل والفاعل وان كان قريبا لعظم المصالح باستيفاء
ذلك من قربة لعله بها ولا يخذلكم بما رافقه في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر و
الضابط في المشقة ما قدره الشارع وقدا يباح الشروع في حلق المحرم للفعل كما في قصه كعب بن عجرة
بسبب نزول الآية وافر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على التيمم في البرد فليقارنها المشاق في
باقي المحظورات الاحرام وباقي مسوغات التيمم وليس مضبوطة لذلك بالجور الكلي بل يافيه
مصدق على النفس ومن ثم قسرت الصلوة واسمح الفطر في السفر ولا كثير مشقة ولا يجوز
علانا حمله بحوزة الجلس في الصلوة مع مشقة القيام وان امكن حمل على عرشه يد وكذا ابا
مراتبه ومن ثم غلغل الصدود والمحمود وان امكنها المصاهرة لما في ذلك من العسر المتأنيق
التخفيف في العقوبة كما نفع في العبادات وراتب الزيفها لثأرها ما سهل اجتناب
الملاحم والمصامير وغير المقدور على سبيله وهذا لا يخفى فيه لانه اكل مال بالباطل وانما
ما عسر اجتنابه وان امكن حمل مشقة كسح السفرة في فتره والبطيخ والرياح قبل الاحبار وبيع
الجداد وفيه الاس وهذا يعنف عنه مخففا بالنفس ما توسط بينهما كسح الجوز واللوز في الفتر
الاغلا وسع الاعيان الغاصب بالوصف والظاهر صحة مشاركتهم في المشقة ومنه
الاكتفاء بظاهر الصبره المعاملة ويظهر مبادى النفع في بدء الصلاح وان لم يقس وتضعف
شرعه خوار المجلس لما كان العقد قد نفع نفسه فيتعقبه الدم فشرع ذلك ليبرئ من ما كان به
التدوين في ذلك حوز خوار الشرط كسبه وان زاد على ما كان له يومئذ ان كان له ما عساه يحمل
فه من شق محله ومنه شرعه المراجعة والمساواة والراض وان كان معاملة الى معدوم ككفره
الحاجة اليها ومنه اجاره الامان فان المنافع معدومة حال العقد ومنه جواز تزويج المرأة
فمنع ولا وصف دفعا لثقة اللائحة للأقارب بذلك وايتار الجيا وسد باب التبرع على النساء
خلاف المبيع وان كان له عدم المشقة فمن ذلك شرعه الطلاق وتخلع دفعا لثقة النكاح على الثمان

في الجهاد

وسوء الاطلاق وشرعت الرجوع في العدة غالبا ليتروى كما قال الله تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك
امرا ولم ينزع في زيادة على الميتين دفعا للمشقة عن الزوجات ومنه شرعية الكفارة في الطهارة والحيث
يتبرأ من الزام بالمشقة لاستحقاقه الدم غالبا ومنه التخفيف عن الرقيق بسقوط كثير من العبادات
للاجتماع عليه مع شغل العبودية امر ومنه شرعية الدية ابتداء عن القصاص مع المراضى كما قال
ذلك بخفيف من ربه ورحمة فمرد ان القصاص كان حتما في شرع موسى عليه السلام كان الدية كانت حتما في شرع
عيسى عليه السلام في زلزاله بتوسيع الامرين طلبا للتخفيف ووضع المصارف وصيانة للمعا من اذى المومن
النفار السالك التخفيف على المجتهدين اما اجتهاد احرار كفى الوقت والقبلة والتوخي في الاسر
المعوم واجتهاد مجمع في الوقوف فيخطيون بالتأخير دفعا للمح في ذلك وقيل بالقصاص اما لو غلظ
بالعدم اجترأ في الشهادة روي في سلال سؤال وسلال رمضان وذلك قلل الوقوع واما
اجتهاد اكله كالعالم في الاحكام الشرعية فلا اثم على غير المقصر وان اخطأ ويكنهم الظن الغالب
المستند الى اماره معتبر شرعا وذلك تسهيل ومنه كفا الحكم بالظنون بالعدالة ما لا مانه
الراعي في الحاجة قد تقدم سببا في الحر لولا كالمشقة كالفن في نظر المخطوبه ومحل الوجه
والكفان والجهد من وراء الثياب ونظر المسامحة من الاما فينظر الى ما روى من العبيد وقيل نظر
الى ما بدوا حال الفقه وقيل ينظر على الوجه والكفين كالمشقة ولحوز النظر الى المرأة للشهادة عليها او
المعاط اذا احتاج الى معرفتها وينظر على الوجه والفرق منه ومن النظر المباح على الاطلاق من معين
احد ما يحرم انكر في ذلك خلافا مناهة منظر حتى مستتب وحرم الزايد والشيء ان ذلك قد
صدر من غير قصد حتى قبل تجرعه مع القصد بخلافه مناهة ولو خاف الفتح حرم مطلقا ومنه نظر
الطبيب والقاصد الى ما يحتاج اليه بحث لا بعد المنكشف فيه متكال لرويه ونور فيه لاجل هذا السبب
عادة وهو مظهر في جميع الاعضاء في السنتين مريد باليد في مراعاة الضرورة والظاهر نظر الشبهة
عادة وهو مظهر الى العورتين ليقلوا الشهادة على الزنا والى فرج المرأة لفعل الولادة والى الثدي
لفعل الارضاع ومنه فاعنه المعن ومن ابناء على الاصل فهو استصحاب ما سبق
سمى وهو اربعة اقسام احدها استصحاب النفي في الحكم الشرعي الى ان يرد دليل وهو المعبر عنه بالبراءة

فالمصالح الدورية

الاصل وثانيها استصحاب حكم العدم الى ورود شخص وحكم النص الى ورود ناسخ
 وسواء ما يتم بعد استقصا البحث عن الشخص والناسخ **وقال** استصحاب حكم
 ثبت شرعا كذلك عند وجود سببه وشغل الذمة عند اطلاق او التزام الى ان ثبت رافعه و
الاستصحاب حكم الاجماع في موضع النزاع كما نقول الخارج من غير السبيلين لا ينفي
 الوضو للاجماع على انه متطهر قبل ذلك هذا الخارج يستصحب اذا الاصل في كل مجموع داوم
 حتى ثبت معارضه والاصل عدمه وكما نقول في التيمم اذا وجد الماء اثناء الصلوة لا ينفي تيممه
 على صلوته بل وجوده فنستصحب حتى ثبت دليل يخرج عن المتكبر ومن فروعهما طهارة
 الماء لو شك في نجاسته ولو وقعت فيه نجاسة وشك في طهارة الكربة لان الاصل عدم نجاسته
 وقيل ممن باب تعارض الاصلين لان الاصل طهارة الماء والشك في نجاسته بالنجاسة ينقض
 بان ملاقة النجاسة المعلوم دفع حكم الاصل السابق فصاح الى مانع اما لو كان كرافعه متغيرا
 ونشك في نجاسته او بالاجماع فليكن على الطهارة للاصل الذي لا يعارضه اصل آخر ومنها
 عدم الانقضاء لو يتيقن الطهارة ونشك في نجاسته وقال بعض العامة ينقض لان الصلوة ثابتة في
 بقائها فلا يزول الا بيقين الطهارة ويرد على الجهر السالف في هذه القاعدة والاعادة لو انقضت
 اعاده الصلوة بالشك في الركعتين الاولى او في الثانية او في الثالثة لانهما في طهارة بالصلوة ثبت ولا
 يثبت بالبراءة منها الا باعادةها ولزوم الاحتياط لو شك في غزول ذلك فانه من اعادة البناء على اصل من
 عدم الايمان بالزيادة وجوب اداء الزكاة ونفس لو شك في اداها وسقوط الوجوب لو شك في بلوغ
 النصاب وصحة الصوم لو شك في عروض المفطر وصحة الاعتكاف لو شك في عروض المبطل وكذا انك
 في الفالح بعد الفراغ منها وعدم قتل الصبي الذي يكن ملوغة ودعي المشتري العيب او تحريمه و
 انقار في الشقة قد تعارض الاصلان كدخل المأموه في صلوة شك هل كان الامام راكعا واقفا
 ولكن يتايد الثاني بالاحتياط وكان شك في بقاء العبد الغائب تحت فطرة او لا وهو زعم في الكفاية
 او لا والاصح ترجيح البقاء على اصل البراءة وكما خلاف الرازي والمزني في تحريم العبيد عند
 اوعده لاراده المرتين فسخ المبيع المشروط به فالاصل صحة المبيع والاصل عدمه المقتضى صحيح
 لان الاول قوي لبايده ما ظاهرا من صحة القبض وكذا لو كان المبيع عصرا وكذا لو اختلفت سائمتين

في قوله
 لو شك في نجاسته

في تيمم المبيع وهو ما يحمل فيه فالاصل عدم النجاسة وصحة المبيع والاصل عدم طهارة المشتري
 بهذه الصفة التي هو عليها الآن فاني حاصل دعوى البيع ان المشتري عليه على هذه الصفة
 ويتايد هذا ما صاله عدم وجوب الثمن على المشتري الا ما وافق عليه ولا يفتى اذ كان
 دعوى المشتري حدوث عيب في المبيع بعد الرؤية لان الاصل عدمه بغير العيب على الرين
 الذي يدعي المشتري حدوثه فيه اما لو ادعى المشتري استماله على صفة كمال الرؤية
 كالسمن والصفه وهو مفقود الآن وانكر البائع احتماله عليها فانه يرجع قول البائع لاصاله
 عدم ملك الصفة ولو سلم المشتري العيب وادعى على البائع ان غصبها من يده وانكر
 الموجه فثبتا اصلان عدم الغصب وعدم الانقضاء ولو بد الاول ان الاجرة مستحقة
 بالعقد والاصل بقاءه ولو شك في وقوع الرضا بعد الخولين او قبله معارضا ورجح
 التفاضل للحل وفصل باعلمه بحرام على الحلال عند الاجتماع ولو رسل في حصة المودود
 مصفين معارضا وعدم اصل الحصة قوى فرما من بعضهم من كونه في كنفه
 ومن باب الاحياء وهو فاضل ضعيف لان الميت قد صاحب سبب الاحياء والحق قد
 لمس شاب اموتى وخصوصا المحرم **ومنه** اختلاف الرزقين في التمكن
 او النشوز او عدم الحمل على الطلاق في صوته مهترقة **ومنه** اقوال في
 قد يسمى من علق العن على الشك مسأل منهن المنجزة يغفل عند ادعى
 الاحتمال والاصل عدم الانقطاع ونحن قد بينا في الذكرى ضعف هذا والوجه
 الصمد حرم مع اصالة حدوث سبب الفروع تحت غسل جمع الثوب والبدن لو علم
 اصابه موضع وجعل بعينه مع اصالة الطهارة في غير ذلك الموضع لا يفتى انك
 بعد الفراغ من العادة مع ان الاصل عدم الفعل ومن فاته صلوته واحدة يجب
 ملت مع اصالة البراءة **الثانية** انه قد عارض من ظاهر من يرجع احدهما وجهان و
 صورة كثره انما كغالة الحمام ورجح فيها الاصحاب الظاهر وتباب مد من كثره
 وطعن الطريق ورجح فيه الاصحاب الطهارة وما فرق من طريق الدور ومن طريق الحار
 ولو سارع الزاكن والمالك في الاحارة والعارية بعد انقضاء مدة فقيه الوجهان ورجح

من حيث كل ما
 ومع ما انت الاصحاب
 اسم او المصنف ان
 والا ما صاله لا مع

قول الحاكم اولى لان الظاهر بعض الاغنياء في الاذن فكذا في صفة ولو
تأخر العاذف والمعدون في الحية والرقية فالاقرب مرجح الظاهر لانه الاغلب
في بني آدم مع امكان ان يجعل معتقدا باصاله الحية ولو سادع الزوجان بعد
ردتها في وقت الاسلام فالظاهر مرجحها تحت السعة ويحمل مرجح دعوى الزوج
لاصاله البراءة من النفقة بعد المودة واصاله عدم تقدم الاسلام والظاهر بقا
ما كان على ما كان والاحتمال في شرط مفيد للعقد مخرج منه حاشا الظاهر
على اصاله عدم صحة العقد وعدم لزوم الثمن وكذا في جواب الشرط في الصحة
فما جعل حصص الخامل من هذا الباب لان الظاهر انه دم عليه والاصل للامه
والظاهر الغالب عدم حصص الجبل فيكون لعله وهو ضعيف **ومتى اذا تعطل**
شرا الفاره في البر فزخت حتى غلب الظن على حوجه فانه يحكم بطهاره الماء وان
الغالب انه يبقى شي فرجيا للاصل وقطع لان الصغير **وتحت العائنه**
منها قصه ذي الدين فانه اعلل الاصل من استعجاب بقاء الصلوة وسير عثمان
العمري الذي حرروا العلوا الظاهر من عدم السهو على النسي والزمان قابل للتح
محوزا ان يكون شريعا والى كون عارض غيرهم الاصل والظاهر وان
بأنه قابل بينه ولم ثبت عند باقي اصحاب **الكاسه** موضع الخلاف عارض من
الاصل والظاهر ليس غاما اذا اجماع على تقديم الاصل على الظاهر في صورة دعوى مع
اوشرا او دين او عصب وان كان المدعى في غايه العدا مع فقد العصبه وكان مدعى
عليه معهود بالتغلب والظلم كما اجمعا على عدم الظاهر على الاصل في البيه ثابته
ما لم يكن فان الظاهر الغالب صدقها وان كان الاصل رايه ذمه المشهود عليه ولذا نقا
فيما اورد الصراحي وما صليها انها مرجع الى تحصيل المانع او غيرها
لرفع المانع او احتمال احف المفسدين وفروغها كثر حتى ان القاعدة الاولى تكاد
يدخل هذه القاعدة فمنها وجوب تكس الامام للمسلم في الظلم ومما لم يكن
واعدا الدين ومنه ما في المشرئين مع ضعف المسلمين ورد بها برته دون ما سادنا

وجواز رد العيب او اخذ ارشته وزد ما خالف الصفة او الشرط وفتح الباب عند
عند عدم سلامه شرطه من الصمن او الرهن وكذا في الكساح بالعرب ومنه
يجب على المفسس والرجوع في عين المال والرجوع على الصغير والسفوف والمجنون يدفع
عن انفسهم الملاحق بقص ما هم ومقتضى شرعه السعد والعطف على العاصب
بوجوب دفع يقيم ويحمل مؤنه الرد وفمان المنفعة بالغوات وشرعية القصاص
والحدود وقطع السارق في بيع دينار مع انما من مد شمله او قسما دينار صيانة
للمد والمال وذهب الى العري يد بخمس **فمن عتق** كذا في ما بالما وقطع دينار
فا جابه السعد المرفي حاسة الدم اغلاها وارخصها **حاسة** الما في حكم الباي
وعلت في نهايتها لما تنها كانت ثمنها عند ما كانت ايسر نظا تقول بعض القائل
لما كانت ايسر كانت ثمنها فلما خافت كانت وذكير الصمن وكايف باعتبار موصوف
مذكرا في شيئا ومن احتمال احف المفسدين صلح المشرئين لان فيه ادخال ضرر على المميز
واعطا الذمة في الدين لكن في مركه قبل المومنين والمومنات الذين كانوا جالين بكم
لا يعرفهم كثر الصمى كمال معالي ولولا رجال مؤمنون آله وفي ذلك فسد
عظيمه ومعه على المسلمين وهي اشد من الاولى **ومتى** الاساعه بالخمر
لان من الخمر فسد الا ان قوات النفس اعظم منه بطا الى عيوبها وكذا
قوات النفس اشد من اهل البيه ومال الغير ومنه اذا كره على قبل مسلم
محقون الدم بحيث تقتل لو امتنع من قتله فانه يصبر على القتل ولا قتله لان
صبره اخف من الاقدام على قتل المسلم لان الاجماع على بحرم القتل بغير حق و
الاختلاف في جواز الاستسلام للقتل ولا كذا لو اكره على قتل المال لان
الملاف منه اشد من الملاف المال فالغلب دفعه اكثر وكذا لو اكره على
شرب حرام شره لكثرة الفساد في العسل **فصل** في دفع الخسر باعتبار

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

[illegible]

عاده فعلية وحمل على الاستحباب فيكون تدفع عن كل المائل **فان** ما كان مما
 كذا لم يشرع الاحكام وهو ما اذا لم يشرع لوقوع الاحكام ولنفسه فاحكام تادله
 الوقوع منتشرة جدا فان الاول سبب لوقوع صلو الفهم واول حصة الاول
 ووقوعه في العلم منتشرة كما لا يصح لانه لا يورثه الدار والاسحاب المائل
 والمناهل بالبرهان واعتبار بالانفراد في بعض الاحوال وفيما جاز الدرك على ما روي
 وكذا جميع الاستصحاب والشروط والموانع التي توقف عنده شيئا على نفسه دليل
 مد على وقوعه من جهة الشرع بل كونه اليقينيا والشرط شرط والموانع موانع
 فاما وقوعه في الوجود فهو كونه للمكلفين تحت ما عرفوه موصلا الى ذلك واما
 ادله تصرف الاحكام لمخصوص كالعلم وشهادة العدلين او الادب والعدل من العلم
 واخبار الرأى عن حقيقتها وطهرا واشتمار البدعي الملك والاشتراف في قول
 المحل فما شرط وقوعه والاشتراف القائم والتمسك على المنكر والتمسك
 التمسك وشهادة اربعة اشياء في عصر الصدوق والتمسك في مثل الوقوع والاستظهار
 فيثبت الزعم بالواحد وشهادة الصبيان في الجراح بشرط وطه ووصف
 القطعة بالاصناف الخفية فانه يبيع الاعطاء والاستفاضة في الملك المطلق
 والنسب والنكاح وهذا كله قد يسمى بالحجج وهو مختص بالاحكام باختصاصه
 ادله الشرعية بالمختصين **التابع** كونه اجبر احتياج لغير العادات
 كما في النقص المتفاوت والاوزان المتفاوتة ونفقات الزوجات والاثاث فانها
 تسع عاده ذلك الزمان الذي وقع فيه وكذا صدق العوارض ما عدا ذلك وفي
 الاختلاف بعد الدخول في نفس الصلوات فانه لا يفتل في قول الروح عمدا بما كان
 عليه التعلق بعلم المهر على الدخول **وقد** ما لا قدم شيئا قبل الدخول
 كما في حال ادالم بغيره تنقل تلك العادة قال ان ينبغي تبيين قول الروح

واختصاص

واختصاص منكم من مثل **ومض** اعتبار الشري في ذلك والذراع في
 المكلف فام معتد بانقضاء الاما عا لان ثبت اختلاف المقادير كما في
 الظاهر **فان** ما كان في الميزان الحمل على الحقيقة الفاحصه فالخارج
 والمشتك دليل من خارج والحقيقة ثلاثة اقوال وعرفتم شرعهم وادى
 الحارون لا يجازي اخرون بل خالف فيها في اصل الوقوع **واما** الاشياء فبما
 الماهيات المحملة كانتما العادات **فان** ما كان في حقل شيوخهم ومن
 الاشياء المتصلة بالانفكاك المصدر فاع الفاعل واسم الفاعل واسم الفاعل
 معتد في الصلوات عندنا ولا يحذف عنده في ما كان في حقل شيوخهم ومن
 والخاص على الظاهر **فان** ما كان في حقل شيوخهم ومن الاشياء المتصلة بالانفكاك
 وبما كان في حقل شيوخهم ومن الاشياء المتصلة بالانفكاك وبما كان في حقل شيوخهم
 فانما سماعنا وهذا مودع عندنا وفي الغنى كغنى معتق وقدره من ربي
 انت حروا تنكسر اعي وبكفي المصدر في الغنى كغنى معتق وقدره من ربي
 واما افعالنا فاما ما كان في حقل شيوخهم ومن الاشياء المتصلة بالانفكاك
 بعض مواردها ونفسه في اللسان واشهاد صبيح المشتغل ولو قال تشهدت
 كذا لم تقبل ولو قال اياها عندك كذا فاما ما كان في حقل شيوخهم ومن الاشياء
 في السكاح والبيع المشتغل عا **فان** ما كان في حقل شيوخهم ومن الاشياء
 صبيحنا المانع **فان** ما كان في حقل شيوخهم ومن الاشياء المتصلة بالانفكاك
 وفي السكاح على قول ضعيف وفي المزارعة والسيارات في وجه وفي ذلك الخلق والمخذ
 في ضريح صدر المحل في حطاب الشارع كذا في جميعها **فان** ما كان في حقل شيوخهم
 لا شغل اللفظ الصريح في غير ما به الاقرب فان اطلقت حلا على موضوعه
 كما شغلنا اشد في البيع بغيره التفسير فلو لم يغير فبما كان في حقل شيوخهم

شروط التلف ان الاصل في الاطراف الحقة فلو قال يقتل وقتل بالشر او
او غصاة ثم ادعا احدها قتل الشان حلف الاخر ومفرد والاصحاب
في ارادة احدهما من العكس فالقول اما المقدم اشتد ان اللفظ في حدهما فتقدم
دعوى المطالبة من اللفظ لا من البصر بينهما واما الامة وان اشتد في بعض
اصل اخر ولو هو منا فقول الموعى خفي اللفظ في الاشتغال ولو باع المشوي
من البائع بعد قبضه وانفقا على رآه الا قال لم يصير ان لم يصير اشتد في وفي
انفقاده بيقانظر لعدم القصد اليه مع احتمال حلفه ان اذا اضيق لها مخصوص
بل المراد ما ذكره من كل المعنى ونظيرها في الشفعة والخيار ولو تقابلوا
ببيع فالاشكال اقوى ولو قال عتق بلاء ثم غصاه الشبهة واللفظ باباه ولو قال
وهبتك الغصاة يكون غصبه بعرض او بيقا الظاهر الاول ولو عقد المتألف
الشرايع عندنا ونحى عليه احكام الشايبات الموردة في عام الوجود
عند العقد ولو كان موقوف انا اقرب انفقاد بيقا وحسب هذا **الحكم**
فخص احد العوضين في المجلد الاقرب لم يخرج عن بيع الميزان بالدين ولو قلنا
هو سب وحق فبعضه فنه امانه كان في معيشة في العقد بحسب نفسه
في المجاز ان جعلناه بيقا ولا وجب من كفى ان يملكه او كثر من الزه عرقه
في المجاز ان جعلناه بيقا احتما ان يشترى الى الاحا وعلى على يد من غصه في
المجانبا بيقا البيع عند ولو عبر عن الاجاز بالبيع والظاهر في الانفقاد في
اقدما عدم الانفقاد وهذا الباقى من قبل والرخ في اولك ففي انفقاده
فكونه صاعدا او قرضا او بطلان العقد فيكون مضارفا وفساد وجها اقرب
الثاني والرخ لما كان في العوضين وعليه اجره القامل وحمل شقوق الاجرة في
اروز رضاه في السعي بلا عوض **فصل** في علق البيع على الواقع ولو علم منا

هو شرط فيه والاصح انفقاده قبل عكس النكاح او هتلا ان قبلت وحمل المطلاق
نظرا الى صيغة الشرط المحترز عنها في البيع ولو قلنا ان قبلت بذا شئ فان الاحا
الملك الا بعد الموطا: على العقد فلهذا منع النكاح ومنع العبد من نفسه ففي
انفقاده كقائه او بيقا من غير او بيقا وجوه ولو وقف على غير المحصر كالعاودين منع
عندنا لان المقصود من جهة الاستبعاد ومنع نظرا الى انه ما لم يحصل ذلك
ان يوقف بملك ولقد اجمع بلفظ النكاح او التزوج وفي حقه الرجوع وخبره ان وتقوى
الصحة اذا قصد الزوجية ولو قصد حقيقه النكاح والتزوج ضعفقت فاعص
الرجل الموطا الواحد على حقيقه ومجانة فلو اوقف او اوصى الاولاده لم يدخل
اخفوه ولو جعلنا مع حقيقه دخلوا ولا فوق بل اولاد البنين والنسب لقول النبي
صلعم الحسن والحسين ولداي ووفيه عليه ان ينفق ما استبدت شيئا الى الحسن
عليه ولو جعلنا السلطان على اغراضه فلهذا منع النكاح والنسب ولو باقى فنفق
فعلى القاعد **الحنف** والظاهر الحنف وحقل القبر للمنفق المشرك بنصره
الفاعل غرضه او مرجحون استعمال اللفظ في حقيقته ومجانة فلا اشكال في
عنده **وهو** او لا يمتنع النكاح في الحمل على الحما والمتر باليد ومنه
فقد جعلنا ان سلطانا في الحمل على الحما والمتر باليد ومنه
في القصاص وعنه صديق والطاهر ان المنفق المشرك بنصره القصاص والدين
وهو ما لم ينكح ف**صلى** مفعول حمل المشرك على معانينه العنق
او لا يبيع او الوقوع على المرافة اعلم ان الطاهر من قبل ان يمتنع النكاح
لما لم يملك على الجميع لم تقع النكاح حتى يزوج جميع متمها **الحنف** وقال بعض
اعا من منع بوجوبه ان يفرده لان النكاح بالعليق فعلق ما اول افرادها

نوى لخل المتعبد فدمه او ناكل راتبه والظاهر اجزاها عن سلاسل النجم وقد قيل
بحد ثلثي الاجرام عنه فقتل بالربع اذا ناكلها اذا لم يكن الجمع كما اذا قيل
واحد جماعة فان ثلثا قتل بالاول فالاول وكان للمباقر الدم على الاثرية ولو هو الاول او صرح
على قتل بالثاني على هذا ولو قتلهم دفعه بان القام في ناكلها وهدم علمه حلالا وجرجه
فانه حقيقا قتل بالجمع ويقتل قتل بالجمع بل هو كخروج الفرع عما بهن الامام وبأخذها
الما قبل الامم ويقتل المرتب المتأول بالثاني وهو ظاهر بعض الاصحاب ولو اخذت شيئا
او شرا وتناظرا على الامم فخاله ان تناظرا قتل بالثاني كما في هو انزع ولما في صرنا المحرم
وقد حكم بالثاني عند احتياجه كقوله في البنية على قول الرابع ان يحد السبب وتهدد
السبب للبريد رح احدها في اخرها الزنا يوجب الحد ويحصل منه المصلحة وفي موضع
للتعريف في حق الحد وعطع الامر فقام بالثاني الى السبب بدخل دم الطرف ثم دم السبب
واما الفصل في ثبوت الاقوال المتداخلة اذا كان من وجه واحد وعنده ان تصدق
واما الزنا في المحضر فحب الرح علم وان كان شحا جمع بين اخلد والرجم وان كان
شانا وقيل زنا المتداخلة انما يوجب عظم الامرين بحدودهم لا يوجب احدهما
بعضه وانما قرى بعضه على حد حث في جلدتها بكتاب الله وحلها وزجرتها
بشبه رسول الله صلواته من اتحاد السبب وقوله المسبب فلا يدخل متببات
الحبص والنفاق وصلى الاصول والاشخاصه مع كثرة الدم فانها توجب القتل
والقتل عن زنا وقتل بغير وجه الدم والقذف واللفاع والفتنة مع العهد وان
حال القذف بوجوب الضمان والقذف قد ضل المحسن بوجوب الحد والفتنة وزنا
المكر بوجوب الحد والحز والنفر بوجوب الحد ودخا مع الفتنة والسبب
واحد واختلفت الصفات بسبب الحزم الصلوة والحواف وسبب التهود وتجاوز
العهد على قواضيه المصنوع واختلفت البنية بدعي ذلك فراه العهد واللبث
في المتاحد على الاطلاق واخوان في المتحد بن وعظم الصوم والوقاية والطلاق
في الحبض الى احكام كثيرة فامسك النكاح سيما في شأنا كثيرة فيبطل بالوطء
بالوطء انما المهر المسمى بكلامه ووجوب مهر المثل اذا لم يتم اصلا ووجوبه الفرض
المعكوم به اذا كانت موقوفه المهر ووجوب مهر المثل عند التفرق من الزوج
اصلا ووجوب الفرض المعكوم به اذا كانت موقوفه المهر ووجوب مهر المثل عند التفرق من الزوج

يكتف التسمية فاستوعب في الزنا والفساد ووجوب المهر ما دامت مملكتهم في
الدام وانما الزنا في حد السبب في المتكلمة ووجوب النكاح والمساكنة في الدام والخان
او كانت مملكتهم ووجوب المهر في الزنا ووجوب المهر في النكاح ووجوب
المتكلمة لكل منها في الدام ووجوب المهر في النكاح ووجوب المهر في النكاح
بغير اذن ووجوب المهر في النكاح ووجوب المهر في النكاح ووجوب
النكاح اما التداخلة او اذا قتل امرأتها والطاهر ان يحد من المهر ووجوب
المتكلمة في نكاح اذا طلمها ووجوب المهر في نكاح الفقد في نكاح المهر لان يسرا
فكفي الفقد في المهر ووجوب المهر في النكاح ووجوب المهر في النكاح ووجوب
وجوب المتكلمة في نكاح او افتناء فتسبب بالهنة الطاهر ووجوب المهر في النكاح ووجوب
اللفاع فيها وفي الطاهر تنهوا فاضا منها من كل النكاح وكل ما يتبادر من نكاح
واحد على الاطلاق وانما المهر في نكاح الفقد في نكاح المهر لان يسرا
علمه اذا طلقه حقيقا ووجوب ذلك للمباينة اذا كانت حاضرا وامسا ووجوب الفرائض
والتم التصفية دل فانزال المهر المهر ووجوب الات الطبع والادل واثره والالام
بالفعل لو كانت في حيزه ان وقفها الاستماع عليه ووجوب الحق احكام مع الحاجة
ولدا ووجوب المهر على قتل وصفا من الحرم والمهر في الهبات المتطوع بها
والاشعار غير الواجب ونحوه والمباينة والكرامات في سبب تربية على التكسير
ولم يحد على محرم الفقد كما تربية عليه بل المهر اطلاقا لغيره ووجوب الحث لو حلف
على ثبته واخوه جمع العهد بين المهر عنها ووجوب الاستماع المراه والنظر الى جميع
بدنها في العود وبالفعل واشتغال المهر بوجوب احدها ولو كان موقوفه المهر في
النكاح وقيل مهر المثل ووجوب المهر اذا طلق او فسخه قبل الاحد وكذا
اذا طلق قبلها قبل الاحد او اراد غير فسخه اما عن الاثر في الجميع ووجوب
المهر في موقوفه البضع اذا طلق قبل الاخذ والفوقه ووجوب المهر في النكاح

الامم

والعلم ونسب الاح والاختام من اهل الاختار ابرضاها وتحويلها على ابيه من عدا
وعلى ولا فناء او حكم العقد على غيره ان كانت دايما بالواجب او نالته جرم الروح
عند الوفاة او الزوج حذر ومكن طلاقا وحلفا وظهارة او الاطلاق ولها ان
وتبوع الفسخ بظهور غيبه او غيرها ووجب بفقها بالملك وجواز التبرك وحكم
العقد على الام الا بالاذن الخ وفعل من ثانيا ان شر لمصلحة ف القصد عدم الطول
امسا العقد فلم ان تزوج الام على الخوة عند بعض الهام والا قرب المبع وثبوت العلم
للمعة والمواث اذا لم يكن شرط في صحة العقد والاجل ما يقامه وجواز عتله ولو
تكتفها اذا كانت اياه واشتقاق الصلح عليها والزواجر في غيره وجواز ذلك لانه اذا
ماتت هذه ان كانا رجالا او في بصيرة الزاوية علا او سفل محرما او تصدرا منها وان
علت محرما لم يملك فسخ الصداق لو كان عينا مطلق قبل الزوجه وقت الحاكم عند
الشفقة والرهما بالقتل من الجسد عند الزوجه ان حرمتها الوطى فبلغ ولا او كانت في
الزواجر ما استحداد وما سوقف عليه كمال الاستمتاع والنهية للدخول كما بحث في
النكاح وبعدم قول الزوج في قهر الصداق وقولها عدم دفعه والمخالف لو اختلفا في
عينه ولا يفتخ العقد ويحتج بها على غيره وفيه خلاف في الدور والهدوء والرفاء
اذا اشتمل على منع حق فاسد ينعى الوطى بانقضاء الاحكام المحتبة بالنكاح الى
الزوجيه بحث بعد كل ادم اشر فلهما الاشتقاق عليه وان لم يكن بوليا ان الولي كغير
عليه او على الطلاق وهما مختلفان وحتمل احبار على الطلاق وحتمل احبار على الوطى
عينا ولو طلقا اشاء وشفط الوطى اذا كانا بانيا ولو كان زنا عينا ففهم اشكال حشانه
واحب علنا شذراكم ومنه والحققة القصة فان قلنا لمجابه علمه وفوطها بمرجه
قطعا والاصح عدم الاحبار لم يوراجعها امكن الاحبار له والمانع بل يكتفى لو
تزوج بها بعد البتة كما نوصي لها بالباي الجوز ولو اخطب الوطى بعد ما انقضت الا
بعد الا فم بعد ذلك اشر في الظاهر وقد استحب الوطى وهو مع الامتنان والاشهر
ولا مانع وقد تلزم في الاوقات والاحوال المخصصة وقد حرم ما حيف النكاح

واشتهاه

واشتهاه الحصة قبله وفي الاحكام منه او منها والصلح المباح كذا وعندنا في وقت
الصلح وفي الانعكاس وفي المنع وفي الطهر حذر كفو وفي القدر على النكاح والصلح
وبعد الاقضاء ان يسمع ويلبس فيجل على قول وادام حتمل الولي لعقده وضمها او
ضمفها او صنف من الوطى قبل وفي لم غيبه وادامت فماتت فيه الصداق
فتمل وفي عن الطلاق احرى ويسكن الزوجه ببقته وباعدا ذلك مباح
فانسل يهلك اقبيله الختف في الخوة او قدرها ومقطوعا نفسا الطاهر
ان يكون ما عدا عا قاصيف ووجب القتل على الفاعل والناية ووجب
عند الجور الما وختم الصلح والطوان وكجود الشهد قبل وكجود التلاوة وكجود
الهدية انما في الكثرة في النكاح والرجوع الى المتزوجين واقتاد الصلح والهدوم
ان وقع عدا واقتاد المباح ان كانا في شدة شدة فذلك ووجب قصاص العدم
ان كانا بانيا ووجب الكفارة في المهر واقتاد الغنايان ووجب قضاء ان
وجب ووجب اتمام ان كان قد شرط قيمه التسابع واقتاد اية والعهد ووجب
المحرم في اية ما ووجب قضاها ووجب البدن او بدلي مع الجوز لم يرق فان
لم يحد تسبع شياه ان جعلها الكفارة كالنذر ونفق المراه التي حاصها في النكاح والتمل
للبدن عتقا لو كان في وضع النكاح او لا وهل يهلك بالوطى يمنع بخلق العقاد
احوا منها او يعقدان فاشد نطرو ووجب الفرق بين الزوجين او مسلام وضع
اخيلته الى ان يقضيا المناكح فينبذ الفسخ اذا خاف في الاحكام او ابدهم
الا حيت او لا اعطى عالما بالجميع ونزيت المهر على ذلك وانما الصلح
اذا اراد النكاح لا يفتل فان تقدر بالقيم وكفارة الجوز حيا او استحبابا
وحمل المهر بها بغير بطلان في النكاح ووجب الهدية النكاح اذا كانت من لها عدا
والاختصاص في القدر اذا كان الوطى زنا لا مكره ووجب الخلع والاح
الحزب والقبيل ووجب ام الموطى واخنة وبنية والمشهد بام يكتفى هنا
الا في بعض الخوة عن حكم العنة والتحليل المطلق فلا يجوز واستيناف

واشتهاه

ليجز الكلام في الباقي كما انما الجرح علم هل هو للسيد او احكام وحياد
 المشركي الحارثي بهذا التنازع في التفرقة في الخلاف لعدم القاصي المثل اذا
 بل الحننم وتكثرت منها العقول حيث لا يرجع عودها وكذا الوجه في هاتين او
 عصمتها ودقتها وتمنا واتخذت من عصمتها فان مصيرها الى الهلاك لمن ايرس
 وسع القدر الحافي بالوجوب القصاص في النفس وسع الميرد وخصوصا في قوله
 واما ما تثار في التنازع في الحل والشرط بغيره ووجه ثلثه وانما يحل لظهور
 اماره الفلاني كان يكون الموت متاويلا الى ان لا يفي بموته فانه قد علم على قصور
 ما لم يرد في وقتها والكل لا يعلم الا ان لشيء يدعى معرفة هو مشرف على الفج
 فاعلم ان الداحس بانذره لانه شرعا لا الى ان لا يفي بما لا بد منه وانما يتحقق
 الذم ومنه عليه نية الصبح في تميزه الوجوب وانما في الطهارة الكبرى بل الحننم
 لا شتم وان طهارة الواقعة في ارضه بخبره فكل ما لم يفي بعبادتها وانما
 ما اول ان يفي بعبادتها في ارضه ولا يفي بعبادتها في ارضه ولا يفي بعبادتها
 او على علمه في تقديمه ولا يصح عدم الاخذ **فصل** في جبر على الكفا في شتمه
 حيث يقطع البعض بفعل الباقي وقد سمي بالتفرض في قول القائل لم يرض
 يسقط لزمه عن الجرح وان كان غير ذلك في تارة فيقولون فقام ورمى
 ان الانباء يفرض الكلام اوصل من حيث انما في شتمه في قوله تعالى
 عزيمته وعزيمته وشيكنه في اشتداد لافضلهم الى ان يادوا الفلاني الى ان يادوا
 الذم اما الشروع فيه فانه يلزم انما غائبا كما اجبها في جملة اخبائه وعزيمته
 شيئا بالندس حار الاختيار في علمه كما لا ينبغي ان يادوا في حار اخبائه
 على فرض الصبر في الام والاطعام المضطراة كما في ما في انما يادوا

القول

العرصت فاعلم ان بعد الامر بحسين او بفعل ما تقدم المشرك وهو مفهوما
 ولا تحبب في وقتها التخذ الحننم في الامه انما على غير حار كما لا يجوز
 لم الاخذ الحننم في الامه لانه لا يفي بعبادتها لان تعلقه هو في حار
 الذي هو مشرك فيهما بمجرم جميع افراد لانه لو دخل في دال الوجود لو دخل في
 المشرك وقد حرم بالغير لا يفي بالتفرض في الاختين والام والمفت فانه تعلقه في
 ثما فنقول التحريم هذا لئلا يفي في التحريم لانه لا يفي في التحريم عينا لا المشرك بين
 الافراد اما انما لا يفي في التحريم لانه لا يفي في التحريم في الوجود وعزيمته لما فيه تحققت
 عدم حار ما لا يفي في التحريم لانه لا يفي في التحريم في الوجود وعزيمته لما فيه تحققت
 المجموع لانه لا يفي في التحريم لانه لا يفي في التحريم في الوجود وعزيمته لما فيه تحققت
 فانه ما لا يفي في التحريم لانه لا يفي في التحريم في الوجود وعزيمته لما فيه تحققت
 حصار التنازع لما وجب المشرك جميع برك التنازع في التحريم لانه لا يفي في التحريم
 لا ما حار عينا من خصائصه لا يفي بعبادتها في ارضه ولا يفي بعبادتها في ارضه
 وكيف لا يكون قد علم ان ما حار افعل ان غدا في قوله تعالى في قوله تعالى
 بفعل ذلك المشرك من غير انما في التحريم على كل بالضرورة في حار لا حصر في
 لا علم ولا حرج في التحريم لانه لا يفي في التحريم في الوجود وعزيمته لما فيه تحققت
 والتنازع في التحريم لانه لا يفي في التحريم في الوجود وعزيمته لما فيه تحققت
 البديهة في التحريم لانه لا يفي في التحريم في الوجود وعزيمته لما فيه تحققت
 المدرس انظار العقول والصدق في هذا حال المنزوب اوصل في التحريم لانه لا يفي

٢٦
 نفع العبد من كان شوقا فبينما يحول في الحيرة لا تراها علمه خير
 بين اللبن والخبز ما حذر الله تعالى جبريل عليه السلام من ان يترك العطره ولو احتضر الخلق
 امثل فليس هذا تغييرا لغير المباح والحرام لان سوء الفاعله يرجع الى اختيار الفاعل
 علمه في **البيوع** على ما لا بد من الواجب اليه ولو حذر غفل الغفلة عند اشتباه
 النجاسه في جنابه وعمل الثبات المحصور عند اشتباه النجس ونحوه وحذر اعاده
 تلك ضلالت او الخوض عند اشتباه اثنائه ووجوب احده الكمال والقدرة على البيع
 في البيوع على السرى والتميز ووجوب الاكاف والحذر من الزام والقبض على الموجب
 ما يحصل من ربح ابن عباس في البيع صلوه ام قال ان الله تجاوز لي عن اثم الخطا والنجاسه
 وما اشكره هو علم رواه ابن ماجه والدارقطني ما شاور حتى ويحتمل الحكم في المشتدك ورواه
 عن عمر بن الخطاب البيهقي عليه السلام في حكم الخطا الجمل ولا بد فيه من قدر من البيع في المقصود
 احكام او اثم او الارم او الجمع على اطلاق الاصوليين وعمل اليه صلوه الله اليه
 حرمت عليهم الشجر فباعوه واكلا لثانها رواه مسلم وفيه داء على اضرار جميع النقرات
 المتعلقة بالشجر في الحرم والاما حرم النعم على البيوع وقد وقع في الاحكام ارتفاع الحكم
 لكن نسي صلوه الخفيف وتوكل في صلوه ما شيا او احطاطا بصلوه غيرها صحيحه او نسي
 طهارة ما اقتطعت او انه على اخذ مال الغير وورد فيها ارتفاع الاثم لكن نسي صلوه
 انظر او نسي حصر القليل فاحطاطا به لا يرتفع الحكم ادلا بحصاها وما يرتفع للذخيره
 به ولا اثم عليه ووجوب التردد في امر جديد كقوله عليه السلام عن عمر بن الخطاب
 في بيعه الجوز كره ما وقد بيع التيمان والحناء في المصالح على كونهما وحق
 في شمس فقام ما اوتى بالاسفلق ما في من نسي ما كل طهرا ما نجبا او حولا لكون
 هذا

انما
 اقول
 في
 النظم
 في
 الصوم
 المتكبر

٢٧
 هذا حرم وشيئنا وهذا انما يرتفع منه الحكم والاثم لان الحد مثلا للزجر وذكر
 اما يكون في الذكر الثاني ما يتعلق به من كره او دعه شيئا او محصيا فالمراد
 من انهم والمخاض ما ينفذ به لئلا يعلم النصارى العالم ما يتعلق به من كره او دعه
 النصارى كما قيل خطأ او شيئا او انما ينافي في عموم المتعين وهذا كما انما فيجب التتابع والعدم
 وزا حرم من ارجصاب الخوض ووجوب اشتراط على تمام تلك في الصبي والمجنون وان يتصور
 فيهم تخلف ولو لم اوصى باسمه ونسب الفاشي في حرم الكافل ينظر كما اوجلف على تركه
 في وقت وعينه في علم حذرا في تناقض التفرقة ما يربط ولو علق الظاهر على نقل ففعله
 جازما كما انما في نفي في موضع الظاهر وانفق الاصح على ان الجاهل في الثاني لا
 لقدا في نقل الصيد في الاحرام ولا يترك شرط او نقل في البيعه اما مودعه الاضا
 ذكره في الجهر ولا حرام في القصر والتمام وبعضهم جعل ما هو من قبل الانتفاء في حرمان الاحرام
 لا حقا ما صيد كلفن شعره وقوله الضرر وقيل الظفر وقيل احتشيش والشعر
 الحمر وما اطلق بقوله المحل في دفعه ان يكون من ظهر غناه او فنفذ اذا اجتهد وفي بقا
 اللباس المراءاه فمض خلافا في جعله المليل بغيره وهو في كل حال مضاف
 من طينة اهلا ما في غير من ويقتل في الجمع لان شرط صحبه الامام فيمنع في حال
 لو ظهر عدم الاهلية ولو انما في غير من وجوب واحطاح الحاج فوقفوا لما شتر
 الا جلا النظم العامة وشرع وقوله بخلاف ثامن لنور شفاها للنور من غير شتر
 وعلان ما اذا احطاشودم قليل فوقفوا العاشر فان الشرط منهم حتم لم يختلف
 ما حصله الاكناه في نقطه اثر الصن الا في موضع اعلام الحزني والمدرع علم
 والزمه مطلقا الا الذي في الارباع فيبشر الحزمه في باطره صوره ومحول لبن

ادعياد ايستغفار قال ولا اذن قد يكون العائق المستول على فاقه وقد
 في الوجود والوجود هو مطلق فالاعتناء الى عقد الوجود في
 التقيا على الاحوال كلها والاعتناء الى اطلاق النوال وارتال الحكم
 غير فصل قصص استنوا الاحوال في غرض الجيب فمن قال بانهم اجز
 نوال الاشتغال التفت الى هذا الوجه وهو اقرب الى مقصود
 الارشاد وارتال الاشكال والفرق بين نوال الاشتغال وقضايا الوجود
 ان الاول عام في لفظ وحكم من نفع صليبه بعد شوال عرفته لحتل
 وقوعه على وجه متقدده فبرئ الحكم من غير اشتغال عن كيفية القضية
 كيف وقعت فان جوابه يكون شاعلا لتلك الوجوه اذ لو كان مختلفا بوجه
 والحكم مختلفا بينه الى صلوه واما وصا لانه بيان في القضايا التي
 حكاها النجاشي اي في فيها سوى مجرد فعل عليه اذ فعل الذي ترتب
 الحكم عليه ويختلف ذلك الفعل وقدره على وجوه متعددة فلا يعم
 لدن جميعها فيكفي حمل على صفة منها فمن نوال الاشتغال وقايح
 على اسم على البرهان وخبره الى صلوه لغير ان اسئلة وفيه ان
 الحارث وعرف اسر عود التقفي ونوال اسر معا وبه وصفت حيث
 واطه نوال في غير ان الى صلوه والها وقد ذكر انها لغا صان
 دم الجيب شوا للهو فاداك نوال فاستل على صلوه وادا

كل

كان يتصرف في وصله ولم تتشغل من عادته قبل ذلك
 ويرا حرم من مرق صحاب نيسر على عادته وفنسه سوال كثر
 اسما حجاج اليه صلوه عن الجوه في المقدم والناخير بحسب الاحرج و
 تشفصل من العمد واليه هو والجهل والعلم ومسته حوله مع امراه
 اليه تالعه الخ على ما بعد موتها ولم يتشغل من اوله او قضايا
 مراعيان نود الى سليله ما عز الريح من لتي اربع مجازين لحتل ان يكون قد
 ومع ذلك اتفان الا انه شطط فكل في حمل على اقل مراته وحدثت بكثرة
 لما روى وشي في العود حتى خاف فيه فقال له اليه صلوه رادك الدحر صا واندر
 ادخل في المشي غير كثر عا كاحتل الكثرة فيحمل على ما يكثر في نفي الحدث
 حجه على حنا في الصلوه مستا وصفها صلوه اليه صلوه على النجاشي
 ان حملت على غير ادعاء قيل لحتل ان يكون عد ربيع لم شربه حتى ساء
 كما روى في المقدس رجع وصفه وودعه هذا لا احتمال ولو روى خبرهم
 به لان فيه حرف عاده فكله معده كما اخبرهم بقصه بين المقدس وحمل
 بقصه على ان العبد يصل عليه لانه كان يعلم ايمانه ولم يصل فلو لم يعلم
 الصلوه الا انه عي من قال لولا يصل عليه وكل ان تقول لعل هذه خصلة
 للنجاشي رحمه الله فاعسره في المطلق والمقيد لاجود حمل المطلق
 على المقيد لان فيه اعان الدليل وابتد منه في كل ارض شاه شاه

النجاشي
 رحمه الله

في موضع في العلم انما لا يرد حتى يجل في اول على الشوم ان احسن هذا
 وجب تخصيص المقام فلا يكون جاعلا بين التبيين بل هو ارجح الى المقام
 هل يخص المقوم ام لا ولذا لا يثبت فيه لا ينفق وار فيه ولا ينفق وار فيه
 كانه قصته تتعوض فهو تخصيص ايضا واذا قيل عليه خلاف الحكم في تبيين
 الامر فاما مطلقه لا عام وكذا في النفي فالحاصل ان حمل المطلق على التقييد
 اما هو في الحكم لا الكلي كما مثلنا به فتسرع لو صد بقيد من متصادق
 تناط او بقي المطلق على الإطلاق الا ان يرد دليل على اخذ القيد من كذا
 ورد عن النبي صلى الله عليه وآله انا انا احكم فليفتل في سبيل الحد
 بالتراب وروى وروى اولا هو في المطلق على الإطلاق كذا واما في
 اشهر فتنة تحت هذا الاعتبار فاعلم ان افعال البيع جليله حجة كما
 ان افعال السجدة حجة ولذا ورد الفعل ليس الجمل والشرع هل على الجمل
 لا صالة علم الشرع او على الشرع لان صالة بعث لسان الشرعيات
 وقد وقع ذلك في مواضع منسوبة جلية لا شراخروهي ثابتة في فعل
 صالة وعصا العامة نعم اننا انما نقول هذا ان يكون وحمل التعميم
 انه الجمل ومنسوبة وحمل التعميم كذا لانه صادة في طريقتي اوله
 سنة ويطهر المائدة في استحبابه لكونه داخل ومنسوبة في
 بالمحصول انصرف في اخبر وجملة الملاءمة والخلية ودها لده
 بطريق في وقت جوعه يا خير والصحاح حمل ذلك كله على
 الشرع

جامعا

لذخيرة

نظاما وروى في افعال السجدة

لذا بالانوار

الشرعي فاعلم ان ما نقله عليه ويمكن فيه مشاركة الامام دون غيره
 فالظاهر ان الامام عليه السلام في العلم بقصدي الدون على لم يفتي في نقله
 اولى بالمؤمنين من انفسهم وهذا حاصل في الامام والمراد به هل اليه عليه
 ان على جملة الامام ان يقتضي عنه ولما اقتضى ان يصلوا هل خير على الدم
 قال في شرح ما اقتضى من مقتضى في محذور ذلك احالة الامام وقيل بالمع ان المعنى
 الذي يفهم منه علمه الاجل هو انتظار العرجي وهو لا يمكن في حق
 "امام مسلم كل عمل طهر فيه قصد التقية ولم يعلم وجوهه فخلد
 فيه هل هو على الوجه في حقنا ام لا في خلاف وتذكر في موضع
 منها الملاءمة في عمنه والتميم بل في العمل وفي الطوائف والشي وخبر
 اخبرهم وصلة تلك الامور وحسنها وانما هي تحت ما باقى
 في الاحكام ومنسوبة انعام في الخطبة والحمد وثنائها والمبيت في ذلك
 وكل ذلك مع عندنا وجوب مسلم ولو هو ارضى العمل والاقول
 كانت اعم صالحة امره بالقيام للجماع وقام لها ثم تعد فالظاهر
 ان الثاني ما تنحى للاول فاصح في حق الله عليه ما في التبليغ
 وهو الغنوة وثان بالامانة كالجواهر في التعميم في الملاءمة وثان
 بالقصا لفصل مسلم المتدعيب بالبينه او الميم
 او الاقوال وكل تصرف في قامة قراب التبليغ وقد يقع التردد
 في بعض الموارد بين النص والتبليغ في حقه فاعلم حاله

الطريق
إلى
الأمم المتحدة
5

والمختصة في قولهم عندنا وانما يطهر العادة في اجماع العالم
مع عدم تميز المقصود به في فعل هذا قدر واحد او اكثر وهو قد اوجب
والعبرة بهم ولو كان غير معروفين قد حذر ذلك في اجماع وعند العالم
حذروا في اعتبار النادر هل يلحق بالحق المختار او ينفقه وتقع عباد كل طول
باعتبار المتعارفين بالحدود عن العادة وهذا في اخبار الحائقا له
بختهم ولغاتنا في الحق به وان ندر وكذا التمهيد في الجمع ومن اجماع
المعنى بالشكوت ولا اثر عندنا والما تميز عليهم من صور الامر عقد
العضوي في شكته ومشكون النافع على وطن المشتري في ماء الخبر اما حلق
الحل راس الحسم فالشكوت فيه موجب لاثباته شكوت المحمول عن الحلبي
عن الفقه مع مكنية العلم واعتبار الشكوت فيقول له رجل حذرين واخف
او القمته او متنفذ عنها اصل الفهم غير عام فاماها واما الفهم ظروفا اعتبارا
فاشتراط عدالة المفتي في محل الشك والاصون الاحكام وحفظ دماء
الناس واموالهم وايضا بينهم وعرضهم واللعنة امام وكذا شرط عدل
القاضي وسبب الحكم وناظر الوقف والتاعى المصنف العظيم بالاعتناء
على الفائق فيها وكذا في شهادة والرواية ان الضرورة تدعو الى حفظ
اشرع ومعونته في الرد وكل مع منسب العدل فهم في قوله في
نفس الامر ودوام العدل شرط انفا في المفتي والاعتناء

الى دوام الاعمال على مولها وانما بالهدايم واما ما هو في محل
الحاجة فكذلك الاب والجد في الواجب على الولد والمودق باعتد
اصحاب الاعمال على قول في الوقت - واما ما الجاهل لقوله عليه
الاله ضمنا واصحابه في محل التهمة فكذلك الواجب في عقد النكاح
لمن طبع الولي نزع عن الحجابة والنقصير في حق المولي عليه
انه لما كان بعض الفساق لا يبالى بذلك جعلت الهداية من الملكات
ادني فقد غنينا الكاح الفاسق من الاوليا وفيه الشبهة اثنا
عشر وجها **ومنه** ولاية تحصيل اعدا في لان شرط شفقة
القرينة تبعته على الاحتياط في ذلك ولكن مع الهداية يكون احسن
واباع فلهذا كانت الهداية هنا شتم اعترافا واما الشبهة عنه
لعدم ظهور اعتبار الجاحه اليه فكذلك الاقرار لان قصصه الطبع حفظ
الفقر والمال على الاطلاق فلا يقر بما يقدر وما يعتد به المقر
في المرفق بلان الما اقراره في نوع ملك الصغير فصار لا اقرار
كالشهادة اليه بقدره في الهداية في محل الضرر **واما** المتعدي عنه
لقيام غيره مقامه الوكيل والاياد ادا صدرا ما ملك فانه
تكون له توكيل الفاسق وابداعه اذ وثق به اذ طبع الما في
عن الما ان ماله في ملكه في جوازها فلو كان الما في نفسه فاقامه
الطريق لم يحرم الضرب ولو كان المودع غير المالك لضرب اعتبر

في الودع اعتبارا لوجوب الاحتياط عليه في مال غيره بالواقع
الشرعي وكذا التوكيل فيما يحتاج اليه كونه الامانة كما قال الشافعي
والضرب فيها اما في محرم **فاما** **صسط** كغيره
في باب الاستفاهه بايتنا في العلم وقصصه يحصل العلم وقصصه
في خبر المتفهم عند الصوليين وهو المشهور بحديث زيد بن ثابت
وقال بعضهم نيل الاستفاهه اثنا عشر وعشرون النيب الى الابوين
والمقت والنكاح والولاية والعزل والولاء والرضاع ونقص الزوج والوفقة
والصدقات والملك المطلق والتقدير والخرج والاشهاد والمكسر والرشد
والشفقة والحمل والولادة والوصاية والحريه والوثيق والعصب والشرع
ولا **عشر** **تليج** كل جار السادة به جار الحلف عليه وماله فلا
يخرج عن ملك الحلف على ملكه **واما** **اشهاد** من ي ادا قلنا ان شهدا بالملك
وان حوزناه ولا يخرج **احسن** ان اغتبر بالي الاستفاهه انما جار الحاكم
ان حكم به الماستفاد منها ولا في غير ذلك فعد نصوا على ان الخاتم يحكم
في التقدير والخرج مع انه الاستفاهه وقد فرق بين التهدير والرواية
القاصه لجميع الناشئ لان نصيبه على كل من جهده عليه **فاما** **تليج**
فهو كالرواية لا يشترط في قبولها **اما** **سجلات** باقى الاستفاهه
الاستفاهه ما بها احكامها **اما** **تليج** فاعتبر في العلم الوطني

ع

نقلته

فاعتدله بحود الاعتقاد على التزلف في موافقه وحسن راجحه
مناقاده الخبر المختص بالقرآن العلم اما الخبر المريب او هو بالآ
ولكن معظم هذه المواضع غالب لا غير القبول من المبدع اليهودي ونحو
البار والذئب وجوار اكل الضيف لتقدم الطغمة مرغ غير اذن
والنصف في الهدية مرغ غير لفظ والسادة بالاعتبار عند صبر على الجوع
والهوى في الحلوى وشبهه قاع ~~سنة~~ كل شرط في الراوى والشاهد فان
معتد عند الاداء لا عند التحمل الالبه الطلقات قطعها وفي البهه من
الجري على قول ولا يقتدر بوانه تلي البلوع وان في تحمله وعمل القامه
ملا عتبه بها ففرعوا عليه حواش توفيق ذو وصيته وامانه كافرا
واشلاه ميمنا في ~~سنة~~ عند الصبح في الدما خطأ مع نص
الاصحاب على ذنبه واصطفاه مع ذنبه في مشروطان بالقصد
فكيف اعتب بالقصد هنا ولم يقتدر في الدما وقد نزل اليه مصاغرته
لمحذور الاحرام على ان عمده عمدا وخطا ~~مكتوبا~~ وانما عتبه
انه لو بعد الكلام في الصلوة والافطار في الصيام لبطا وتترتب على
ذلك نجيم المصاهرة بطيبه اما عتبه او شبهه او ليقاب ذكره ونجيز
ابعد في اعتبار عمده واعتبر بعض الابواب من الزنا محصيا او غيره
محصن قاع ~~سنة~~ كل ما توعد السوء على تحصيله فيه فانه
كبير وقد نعت ذلك بعصيه فقال اني اشرك بالله والعمل بغير

واللواط

والمعاصي والزنا والفراغ من زحف والسحر والربا وقدر المحصنات وكل
مال التبيح والقبية بغير حق والهمم القفوش وشهادة الزور وشر الخمر
واشكال الكهنة والتزلف وتلك الصفقة ولا يقرب بعد الحج والبيت
من وجه الله والامن عن كسر الله وعقوبت الوالدين وكل هذه وردت في الحديث
خصوصا عليه بالبداهة وورد ايضا فيهم وتشر الشدة ومنع ابن التبريل
فضل اما وعدم التفرغ من البول والتشب الى شتم الوالدين والاضرار في العصبه
وهناك عبارات اخبرني حد الكبير ~~مكتوبا~~ كل مقصده نوجب الحد
ومنه الى الحق ما خفي الوعد الشديد بكتاب او سنة ومنه
كل شيء به تؤذي قلم اكثر ~~سنة~~ بالدين ومنه كل مقصده نوجب
في نفسه حدا وهذا الكتاب المصنوع عند التامل يرجع الى ما يعلق
بالفروقات المختصه في مصلح الادب ان القفوش والمقولات والآثار
والاموال لمصلحة الدين ~~سنة~~ ما تهلكت بالاعتقاد وهو اما كسر
وهو الزك بالانك اوليت بغيره وقتك الله اذ لم تنته الى الله ويدخل فيه
مقالات المبتدع من الامه كالرجيم والخوارج والمجتمه وقد يكون
الاعتقاد في نفسه خطا وان لم يثبت كونه ولا بدعه كالا منعه كسر الله
والمبايع من وجه الله ويدخل كل ما اشبهه كالشبهه بنقض الله
والاعتقاد من في قدره وقد كور من انفاق القلوب المتعدية كالكبر
والحسد والقيل للبر من ومنه مصالح الدين ما يعلق بالدين
اما قاصرا كالخمار في الحرم فيسوحل في شجره كاحافه المريبه

مر

الترتيب والاختلاف فيهما والكدر على البيع والامانة وسلبها واصحابها
 معذبا وقد يصرف منها على النهر والتخرو والتوكي على الرحمن ومثل
 الصنفه لان صرنا متعده واصحابها مصلحه الغفر فكما القبل بغير
 ويدخل فيه حياها الطرف واصحابها العقل وشربها الحمر ويدخل فيه
 كل منكر وكل المشرك والنجاسات في معناه لا تثبت في الخمر على
 النجاسة واصحابها الانبياء والزنا والواط ويدخل فيه القيان ومن
 التثيب عقوق الوالد بن والاضراب اما فعل وهو المداومة على نوع
 واحد من الصغار سدا لقوم او الالف من جنس واحد او من نوع واحد
 القوم على فعل بل كذا الصغرة بعد الفراغ منها **اص** ان فعل الصغرة
 ولم يخطو بها لم يعد فائدة ولا عزم على فعلها فالظاهر انه غير
 مصر عليه ما ذكره الاعمال الصالحة في الوضوء والصلوة والصيام
 كما حثي الاخيار في مسودة الدية **بشر** وطلبها توبل الكبار
 والصغار وهل يشترط الاشتغال من يظهر فربا فؤده وصلاح
 شريته كما قال الشيخ **انا** الذي لا يعجز عن ذلك واصحابها الظاهر ذلك لان
 لا تحقق التوبة بدونه وان قدر تلك الدية فندبه بعض العامة يستنه
 او يصحها وهو حكم اذ القتيبة من صدقة في توبته وهو مختلف في
 الا شيا جرد الحوائج المستفادة من التوبة على ان بعض الذنوب
 الكف في التوبة منها نذكرها لمجرد **بشر** اشتباها كن عزم على

ما الرصد في الصغرة
 مع الصغرة والاضراب

انقضا

القضايع وجبه فاستغنى ثم عاد لو اوصى اليه وعلم بعد الموت فاستغنى ثم
 عاد او فغنى عليه الشهادة فاستغنى وعاد لو عصل المراه عن الزوج
 ثم عاد وظهر من كلام الشيخ رحمه الله عدم المنع من المراه لانها في
 الشهود ما كانت تقول له الحاشية فثبت اقبل شهادتك قاعين كل
 مسلم اخبر عن امره في فعله فالظاهر قبوله وهو يخرج من قوله
 قول الصحابي امرنا بكوننا او امرنا ان نكذب او نهى عن كذا لان الظاهر حال
 الصحابي ثبته ومعرفة ما يقوله فلا يظن ذلك الا بعد تنقير ما هو امر
 او نهى وفي هذه الفأ **بشر** كالحصار المثل لو قال في بيع او وصية او لمن
 ما في يد طاهر او لغيره وانه طهر النقص المأمور بتطهيره تنبيه شرط
 في بعض الامور هناك **بشر** عند اختلاف الاستبا كالحجر بغير
 الامانة بكن ان يتوهم ما ليس بشيئا وان كانا عدينا اللهم الا ان يكون الجدير
 فقيها لوافقا غنا **بشر** **بشر** ومنه عدم قبول شهادته السادة الخلف
 الشفعة وان يسهل رضاع محرم بالحقق الخلاف ذلك وما لم يسهل رضاعه
 مشكوك او يكون اوصو كغيره ويشكل **بشر** **بشر** لو شهدوا بالملك عز زيد
 الى عمرو ولم يبين سبب الاقتناع او ان حاشا كما جازي اعلم حكم هذا ولم يبيناه
 او شهدوا على امرع عبد امر زيد امر عاد اليه عز زيد ولم يبينه اقامه او بقاء فضلا
 وبالحمله البنية للشاهد ان توب الاحكام على استبا ببل وظيفه ان نقل
 ما فهم منها ما قد ارا وعقد في او غيره او نقل ما رآه واما ترتيب

المعينات وظيفة الحاكم فالشاهد صغير الحكم منصرف قاصصة
 كل ما كان هناك بيل ومخارج على وجه جرت مبعوث في الماهة الكلية
 اتبع ولقد بان المطلق لا يتناول اجزى المصير كوجوب احوال كونه عند
 الحول والحمى وكما يبيع ثم المثل فقد انقضى البلد وقرب من حوله القاع
 ان الادنى التمتع ان في لوازمه كالممكن في البقرة فان لا يضبطها البعد
 الواحد هو كل في الزند عن المكن وكذا ادنى في ادا الدين فامر لو انفسه
 اثباته قاصصة **قاصصة** هي في غير العباد ان فقد يقصر الفساد بان يكون بالنهي
 التمتع لعينه او وصفه **تتضمن** له فالاول كسبع الميته والحمد والى كسبع الملات
 والمنازلة والحصا والربا ونكاح النفاق و**قاصصة** عدم جواز ترك
 العاين بغير كقطع الطرق والابقع مواه لان خروج التمتع عليه لوصفه الذي
 انشاه الجمل ففى احوال النقص له بالقصر في شدة من جرحه انشاه عاين
 له على المصيبة وان قل في دفع العاصب للشاة منه عن الوصف لازم وهو
 كونها ملك الغير مع وقوع الدماء عليها **قاصصة** وصف الدماء جبا خارج
 عن النسخ اذ النسخ مستوفى في شرائعه والشاة باقية على ملك ماله وهذا
 بخلاف النهر يخرج الدفني فانه يحتمل الربحية او المنفعة او الشاة او غيره
 مع امكانه فان قصد المهر يردح الى الوصف ايم التروكاه **قاصصة** هي ذكاه
 قاصصة هي الانسان عر حرج نفسه وانفسه وكفى في النحر **قاصصة**
 الماحد الجرح واشكال جوارحه من قبل الحقتن الجنتى لانه جرح

مع انشائها فلا يكون مباحا وجوبه على عود اقطن واليجوز
 لمخلق كحقيقة لحوار رجوليته ونجب علمه الشدة الصلوة كالمراه
 فاعتبرك **قاصصة** عدم المظان للشك **قاصصة** في فحجم علم النظر
 الى انشاد رجالات كما عزم على القبيلين النظر اليه **قاصصة** الان
 واللام **قاصصة** في معانيها عند الفقهاء والاصوليين **قاصصة** لانه لانه اما
 ان ينظر الى متعلقه **قاصصة** هو هو وهو الحقيقه كقولنا اشتد
 الحزن **قاصصة** لا يريد شيئا عينية او حش **قاصصة** تفرق تام لما يندرج
 تحتها وهو الحزن او حش **قاصصة** هو جرح وهو العهد **قاصصة**
 كان **قاصصة** معهود مكن عود **قاصصة** ايم تقيز وان لم يكن معهود
 ولا فتنه عهد فاما اصلها **قاصصة** لعل لان اعم **قاصصة**
 فالحمل عليه او لم يمانعه **قاصصة** الحش **قاصصة** على الحقيقه كقوله لا اكل
 الحبز ولا اشرب الماء **قاصصة** قول تعالى حيا **قاصصة** عن يعقوب **قاصصة**
 واخاف ان ياكل الذئب وصف قال اسم الحش **قاصصة** قال الاشتباه
 تعريف الحقيقه **قاصصة** على العلم الاشكال **قاصصة** الطلاق يلزم لم لا
 تقع التلث لان ايم **قاصصة** ان **قاصصة** يعرف الحقيقه **قاصصة** ويعيم
 جميع عود الطلاق متعده واتحاد التلث **قاصصة** فحمل عليها واجاز
 بعينه بان ايمان **قاصصة** المتفرقات **قاصصة** عاين دون الاوصاف

في كلامه
 في كلامه

اللقمة فعدم عليها عند ارضه وقد اقبل الكلام في الحل بالطلاق
 الى حقيقه الجنتج ونا شفراته فلذا لك كالحالف لا يترفع الا الماهية
 المستدله ولا يرد على الواحد ووجهها في بانها امسح حمله على جميع
 الجنتج اعداد الطلاق انصرف الى تقريظ حقيقه الجنتج وكان يقال
 اسما القوصام الطلاق في ذلك البعض فحمله على الواحد فمقتضى
 فيصير اللفظ اليه **قاع** الموالاة مضمينه في العهد فحمله
 فهو ما خود من اعتبار الاتصال بين الاشياء المستثنى منه وقال
 بعض الفقهاء انصرف فعل الزوج بعد الايجاب المحرم والصلوة على
 رسول الله فليست بواجبة ومنه الفوري في استثناء المترقبين
 في الحال وقيل الى ثلاثة ايام ومنه التكرار في اثنا الاذان ان كان كثر
 ابطال وكذا الكلام عند طهر النفس ومنه التكرار في اثنا الفرة
 او فرة غير هلالها وكذا التشهد ومنه حرمة المأمومين
 في جميع قبل الركوع فلهذا عدا او نحو املا جميع واعتبر بعض
 العام تحريم من قبل الفاحه ومنه الموالاة في العدة من حيث
 استوفيت متى ان تكرار الموالاة في سبب التعريف فلو رجع في اثنا هذه اشترت
 ليتقوا الا يخافوا وقيل يني **قاع** الاستثناء المتفرق
 باطل احكاما واحلف بالوعظ فمصلح العدة على ما
 في الاستثناء وفي المستثنى منه هل يجمع بينهما كونا كالكلام
 واحد

في الاستثناء
 في الاستثناء
 في الاستثناء
 في الاستثناء

الواحد لقوله على درهم ودرهم الادرها وقال ابو الجواد من الغاص
 لا حرم لان الحملين المعطوفين تفردان بالحكم وان لم تكن اواول للترتيب
 كما اذا قال للفقير المرحول في ام طالق وطالق لا تقع الا واحدة بخلاف
 طالت اثنتي عشر درهم وتفرع على ذلك على ثلاثة ادرها في درهم
 ولذا له على درهمان ودرهم الا في اواول على ثلاث ادرها في درهم
قاع الاستثناء المعنى ثبات وشكل عليه والاداء اجزاء في
 التثنية لا مع فصلا بينه ولم يجمع اصلا فان قصيدته القاع ان تحتل
 فقصوا ثانيا الى مجمع ووجه عدم الحث ان المقصود بالثنية ان يرد
 على الواحد فيرجع ذلك الى ان التعريف جعل في معنى غير واحد لوقال
 ليث ثوبا الا الكتان فقد عدا يا بقصد العامة لا لمجرد ثناء وكل عليهم
 بما ذكرناه **جواب** ان في الحلف انقلبت عرفا الى معنى الصفة مثل سنوا وعنه
 مكانة قال الاستثناء ما جازا كذا فلا يكون الكفار مخلوقا عليهم ملا يضر تركه
 والابن ومنه لو قال الميت علم عيا عشرة الاخوة فانه قبل لا يلزم شيء
 لان الاول توجه الى عموم المعنى والاستثنى منه وذلك عشرة الاخوة
 وهي خمسة وكان قال ليت له عيا عشرة ووجه اللزوم ان الذي يلزم
 لا يفي الفشور الاستثناء بعد من النفي بل يبين مكانا اثنا
 للحث والحق ان نص خمسة فلا يشي وان رفع خمسة **قاع**

الاستثنا المجهول بطل فيبطل البيعات سائر العقود كقول
 بعقل الصبر الاجزاء منكم وفي صحته من جانب ان الذي عليه
 عن الغنى او رماجات في الاتفاقات كقول عبيد احرازا الاول
 او اعطى من اجل الخلقة ولفظ بعقل الصبر الاصاغا منها وفي
 واراد واحد من المتفرقة ولم يبين بطل البيع وكذا لو قال بعقل صاعا
 من عباد متفرقة في الام عريث بل احتتامه اولان العقدم بحرمه
 بعقلها الا بحمل عليه وان الصبر محقق فيقال بطل صاعا منكم فان كانت
 مجهول الصبر فان بطل البيع لعدم معرفته قدر البيع وان كان بالعقل
 صاعا منها وان كانت ~~بطل البيع~~ بطل البيع لعدم معرفته
 بطل البيع ان تولاه على الاشياء والادان ان اشياء عليه ان
 كانت معلومة ما شقها من عدد مقنيا مع قطعا واخلاق
 لتزيل فعل هو ثبات جزء من الجمل كالبيع بالمشروط وان كان الصبر
 انتم اسرع بالبيع وعلى هذا حاله اذ ان لم يشق شرطه ان
 وقيل ان البيع جزء من بيعه في مقهور فلو لم يبق الا ساع بغير البيع
 فيه وعليه دل خبر زيد بن معمر عن الصادق عليه السلام في البيع
 العقل العام **واعلم** بالملف والمقتد اقناع **احذر** من ان يفتى
 ولا يحمل فيه اتفاقا مثل ولما كان في كتمان مع قوله في هذا
 دوي عدل في باب القصة في قيد المتكلم بان هو الم **ان**

تجد

تجد السب واحتمل المطلق على المقتد قطعا مثل من يفتى
 فقد حسم عمله في قوله من يفتى في بيعه وهو كذا في قوله
 واشهدوا اذا تباعدتم مع قوله من يفتى في بيعه وهو كذا في قوله
 اليه صلوا احكاما في بيعه فلهذا ما او في حديث احد فابردوا
 من نوزم ومثل حشر فاشق بغير الحيل والحكم وكذا الغراب
 منها وفي حديث شريك في بيعه **القرابة** لا يقع ومن امثلها
 وهما نفيان اتبعوا الذهب بالذهب **الامثلة** مع قوله في الحديث
 الاخر **الايام** لا يبدل ولا يبيع من شيا غايبا **بنا** **حذ** **ان** **تختلف**
 السب وتجد احكاما في قوله في البيع **الامثلة** مع قوله في الحديث
الايام **ان** تجد السب وتختلف **الامثلة** مع قوله في الحديث
 بوجوهكم وايديهم منه مع قوله في البيع **الامثلة** مع قوله في الحديث
 السب فيها واحد وهو ان يفتى في بيعه **الامثلة** مع قوله في الحديث
 بالقتل **احذر** **الامثلة** مع قوله في البيع **الامثلة** مع قوله في الحديث
 على ان يفتى في بيعه **الامثلة** مع قوله في البيع **الامثلة** مع قوله في الحديث
 اما اذا او عقيب **الامثلة** مع قوله في البيع **الامثلة** مع قوله في الحديث
 حتى نجيب وحده لم ياكل **الامثلة** مع قوله في البيع **الامثلة** مع قوله في الحديث
 من يفتى في بيعه **الامثلة** مع قوله في البيع **الامثلة** مع قوله في الحديث
 على ان يفتى في بيعه **الامثلة** مع قوله في البيع **الامثلة** مع قوله في الحديث

لا يعلم كنهه فانه ظاهر
 الغم بالغنى

التاويل ان يكون الطواهي دون النصوص ولا ما ويل لبيان الجمل
 تاشبهت اذا حمل على احد معنييه بقربيه ولما ويل مراتب
 اعلاها من اللفظ محملا له وكثير حوله في الكلام وبيانه
 ما يكون احتمال فيه بعد لكت تقوم قدومه تقيضي نك فان زاد
 البعد شكل القبول والرد محله القريبه فوضعهما وانما
 لا تحتمل اللفظ ولا تقوم عليه قرينه فبرده وهذا وارد في الادله
 وتجي مسئله في انفاء الكلفير مثل طلع للرجح كتمل الانشا
 والاشبار فاذا ادعى الاخبار قبل من وهذا في الحقيقه تبين
 احد محتملي اللفظ المشدك وليست تناوبيل ولو كان اسمها
 ما انما حصر فناداها بذكر فان قصد النفا فلا حشر وان قصد
 الاتباع احتمال الوقوع وان اطلق فالانفرا الحمل على النفا القرينه
 ومقتضى خصه الامام وبقبيد المطلق بالنسبه كما تنوع في الامان
 ومقتضى المقتل او انطاطا وادعى تنفك شيء من قصد وان اراد
 ان ينفك المقتل ومقتضى مقتضى لزوج في عدم الرجوع رجعت
 الى تصديقها هل ينفك من اقرارها لا من اخبارها عن طهاره تبين
 لها خللها وشكها الاقرار بالمجرمه والرضاع يزوجها ولا ينفك
 مع قيام الاحتمال فيه وفوقه ينفكها بان المجرمه والرضاع ان
 ثبوتيان

٢٨
 ثبوتيان وعدم الرجوع في الاحاطه في النفقة اقترانه من النفي
 ثم لو ادعت الطلاق عليه البيان فمد اليها خلفه ثم رجعت قبل الرجوع
 الى النفي ولا بها اكثر حقه فوجه من رجعت الى التحديت فيقبل الحقه وقبل
 لا يقبل في جميع هذه المواضع لان النفي في نفسه كالاتات ولهذا الخلف
 على اتبع وكالتاويل رجوع عن الاقرار بقوله لا يشاؤك كليل ومقتضى
 دعواه ولو قال له على شيء نفقه بحبه حشم قيل يقبل لا به شيء بحرم اخذ
 وتجب رده ولو نفقه بغيره بغير علم ردها وبصحة الرضا والنفقة او
 فترام عياده وقد انتم بقبل البعد التاويل ولو قال له على حق احمي يقول
 ردا انما يشك بان اخصه بعد قبله بغير تناوبيل لا يقبل انعم ولو
 قيل بان المعروف بان يتاويل في الرجوع من امكن ومقتضى دعوى اقام القباله
 في الدين الرهن فاعلمه وقد ثبت صحتها لا تثبت صحتها او هو ما خود
 في هذه المتخصص في اصول الفقه وهي ما اذا كان المدلول مضمرا بغيره
 صدق المتكلم برفع النفا او توفيق صحة اللفظ عليه كاشا في الترية او
 لاقتضا الشراء حشر مثل اعنف عبدك يعني بانه يقتضي بغيره بغيره انتفا
 الملك اليه كما حكنا في اول الصوم سهادة الوا حذوا في طون
 عند ما التفتلير صحتها وان كان في الاشكال لا تثبت به وقيل لا
 افلا فتفع حله في يد من يعلق الظهار وغيره كذا ما

والاعتماد على خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 التمسك به في غير ذلك من الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 ملكه فلا شك في القول في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 الخارص والافترس هذه الخبرات لا تقبل بالوحدانية الاخبار بالانفراد يكون
 يدل ثابته عليها انما ذلك اصل المقتضى فلا خلاف انه لا يقبل فيه التعدد وكذلك
 لا ينافي ما نقله في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 واما في قول الواحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 فانه لا خلاف في حكمه على خلاف ما هو عليه في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 المفيدة للقطع وهذا قول ان كل صيغة من اخبار المراهة اهدا
 الصواب في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 وان كان متبعا للخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 شاهد او لا رواه ما في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 التوكيد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 كما في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 الروايات ما يثبت المتصل ان في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 طسار خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 وهو شخص واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 معتمدين خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 لمؤلفه لا يشرع في عام على جميع الخلفين فروع لوزن خبر واحد المتعارضين في
 يقضي خبر واحد او خبرين في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن

منكم

مسلم في خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 في خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 ومقتضى خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 والحق على المراهة في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 وحج الاخبار في خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 بعضهم امر من الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 المراهة في خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 فادحضه امكن حصه طلب مثل في خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 لا يمكن في خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 الحكام في خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 ما اعدوا شاهد وودع في خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 اعصم اذا رعت انوع الجوارح المحذورة لازم وانه من القضاء ما يمكن منوها
 بغير الشهود وتبديلهم كالتشهاد على بيع فمبين انه يمكن ان حصه خراج
 بقا في بيعهم في خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 وظلنا وكن يمكن في خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 خبر واحد في خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 ما في خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 في خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن
 في خبر واحد في الخبرين المتضادين أو المتعارضين في الشبهة ويمكن

به لفقد المتروك ما يصلح لاجاد مدلوله طاقرا ولا يتحقق لعدم الوجود
 في ذاته لا موصى وان لا يخلو النفس قال ان الاشياء السببية والشرطية والم
 بل احكام الحتمية فام بذاته ثم انه يقال لما انه في الكتاب سدا لاعلم ان ما بذاته
 زيدا احدا ومتعلقا لا فكله التفت لا الهم فيه ولا مدلوله لا ضافته ولا
 وممكن ولكن الظاهر ان النيات اشياء هي ما يقال القلوب وقد قل
 كثير منا يفتوح العهد والنقد بالنسبة والاول ان يقال الاشياء صرفة
 او عقيدة بوجده مدلوله ولا حاحر الى نفسها الامر ان الصمم البانية
 تتو ان اشياء ان محار مستفاد والفرق بينه وبين الخبر ما سبق او ح
ان الاشياء سببية مدلوله والخبر ليس شيئا الاشياء تنبئ مدلوله او
 تنبئ مدلوله ولا تدنبه الخبر لمدلوله انها في لفظه في زمان ما صيا كان او
 حاصرا او مستقبلا انما تنبئ الخبر بوجده والام يصدق له ما تنبئ
 الحاضر من غائب وهو متاخر في الوجود والمستقبل وجوده بهذا
 متاخر تنبوعا **انما قاح** فنقول الخبر للصدور وقد ان الحلال الاشياء
 ان الخبر يكتفي فيه الوضع الاصل والاشياء قد يكون متعديا اصل
 الوضع صبيح الفقد والانتفاعات وقد يقع انشاء الوضع الاصل في امر
 وتبين فانها تنبئ بالطلب بالوضع الاول فاسس الاشياء اقسام التنبؤ والتم
 والتمني والرجي والترض والنداء اول هذه متفق على كونها اشياء لا تدور
 والعامة بل هي **امما صبيح العقود** بالصحة انها انشاء وقا ايضاً العامة
 انشاء بل انشاء على الوضع المعنوي والشرع فقدم مداها فلانها قبل التنبؤ
 بل بان الضرر او قد يبق المتكلم في ولا صكار او في البطل وقد كان

فاعلم

فاعلم

٨١ احكم لما تنبئ في الوقت السبب هو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدم
 العام لذاته فالناتج في الوجود يخرج الشرط فانه يلزم من وجوده الوجود
 انما يلزم من عدمه القدم وبالنسبة في القدم يخرج المانع لانه لا يلزم من عدم
 عدم شيء انما هو اثر وجوده في القدم وقولنا انما انما هو اثره في القدم
 وجود السبب عدم الشرط او يجرى رد المانع فلا يلزم الوجود او قيام سبب
 اخر حاله عدم الاول مقامه فلا يلزم القدم واما الشرط هو الذي يلزم
 عدم القدم ولا يلزم من وجوده وجوده في عدمه لانه لا يشمل على شيء من المناجيب
 بل على غيرهما في الاول يخرج المانع وبالنسبة السببية وبالنسبة خبره من مقارنته
 وجوده لوجود السبب فيلزم الوجود وتكرر ليرد لانه بل ان السبب او قيام
 المانع فيلزم القدم لاجل المانع لانه لا يثبت الشرط والقيود شرعا احدا من حرج
 فاعلم فانه يلزم من عدمه القدم واليلى من وجوده وجوده ولا عدم الامة تشمل
 على جزء المناجيب ان حرج المناجيب ضابط واما المانع فهو الذي يلزم من عدمه
 وجوده القدم ولا يلزم من عدمه وجوده ولا عدم لذاته في الاول يخرج السبب
 وبالنسبة الشرط وبالنسبة خبره من عدمه عدمه لانه لا يشمل على شيء من المناجيب
 القدم او وجود السبب فيلزم الوجود وتكرر ليرد لانه بل ان السبب او قيام
 المانع فيلزم القدم لاجل المانع لانه لا يثبت الشرط والقيود شرعا احدا من حرج
 فاعلم فانه يلزم من عدمه القدم واليلى من وجوده وجوده ولا عدم الامة تشمل
 على جزء المناجيب ان حرج المناجيب ضابط واما المانع فهو الذي يلزم من عدمه
 وجوده القدم ولا يلزم من عدمه وجوده ولا عدم لذاته في الاول يخرج السبب
 وبالنسبة الشرط وبالنسبة خبره من عدمه عدمه لانه لا يشمل على شيء من المناجيب

وقد يكون عقليا والشروط القديمة هي التي لا ينفك مثل تعليل الظن
 على الاحول وهي من الاربع مع الشروط في الوجود والعدم هي اعتبار
 في المعنى والعرفية كالتام مع صفة الصلح والشرعية كالظاهرة مع
 الصلح والعقل كالحرف مع العلم فاطلاق اسم الشرط عليها اما بشرط
 الاشتغال او بطريق الحقيق والمجازنا على ان المجاز خبر من الاشهر
 او بطريق التقاطعي والقدر المتكامل بينهما توقف الوجود على الوجه
 مع قطع النظر عما عداه **باب** دقيمه مقيس الشرط للقول
 دايمة على السنة الا فاضل فلنقل ما حجب ما قررها وهي ما ان
 بعضهم ما يفعل العقيقة بئر الله والاراء عنده احسان
 في فتي علق الطلاق تشهر قبل ما قبل قبل رمضان
 ولتمثل عندنا في الظاهر او في التدقيق ويمكن ان اشار هذا البلد
 ثامه بالقدم والما خبر شرط اشتغال الالفاظ في حقايقها دون
 مجازاتها مع بقا الوزن ولو طرحا اعتبار الحقيق والوزن وطولنا
 البيت مثل اشمل على سبع مائة وعشرين متلف فقههم والاشهر
 فكت فانها ببيت سقق فيه تحت التهديد بدهون الف بيت
 وعشرون بيتا على امام حليل لم ازيد شائع كرم عليم
 ولست محاذاه بعض الالفاظ حبيب مليم طريق
 بوع جميل رشيق لطيف وهو من بحر المتقارب لان
 الالفاظ بين الاولين لها صوران فاد اضر بنا في مخرج السات

صارت

صارت سنة فاد اضر بنا في مخرج الرابع صارت سنة وعشرين فاد اضر بنا
 في مخرج خامس صارت مائة وعشرين فاد اضر بنا في السنة صارت سبع مائة
 وعشرين فاد اضر بنا في السنة فمئة الف فاد اضر بنا في مخرج الثامن
 تبلغ ما قلناه وهذا يعلم ان صور التكرار الصور مائة وعشرون ولولا اعتبارنا
 السنة ببيت حليل كانت سبع مائة وعشرين وبلغ السبع قصا
 الف بيت على القول بالاحسن او بالاحسن فان اذ كان اردنا في بيت
 التوال فتكثير فمنا في بيت ثلاث مائة لفظ قبل وبعده وبنام مائة
 فمجموع في البيت سنة في مخرج البيت عن الوزن فمقول قبل ما قبل قبل بعد
 ما بعد بعد رمضان ثم لنا ان نؤي كل قبل وكل بعد شهر اشهر من
 شهر السنة ان شهر كان من غير مجاوره ولا الفات الى ما بينهما مع
 اشهر وتكون بالمجاز فان اشهر اخذت فمئة وبنام شهر البر سنة البيت
 بالعلم والهدى عرافة من جهة من جهة السنة فمئة او هو قبل من حيث
 الجملة او بعد من حيث الجملة او من جهة ما يليه من شهر من شهر
 ما قبله الى غير ذلك كالاتي بالمجاز اما هذا في هذه الالفاظ السنة فمئة
 فمئة الى الدهر فمئة ويطهر صورة كل شهر المشول عنهم ثم نورد عليها لفظ
 اخري من لفظ قبل وبعد الى اخر السنة ومنه افضى الامر الى التواخل
 بين بيتين في شهر ثوبانهم احرم شهر من السنة فمئة فمئة المقاييد
 فمئة الالفاظ السنة ما ذكرناه وان زدنا عليها لفظ قبل او بعد في

قوله

لا يمد الى ما انتهاه لم وقال ان الحاحا ما لم هذا البيت شدد على ثمانية
 اوجه لمن صار قبله اول مد يكون قبلين وقد يكون تقويزا وقد يكون ان
 مختلفين وهو اربع اوجه كل منها مد يكون قبل وقد يكون قبل بعد صلة
 ثمانية فاذكرها على يدني عليها ثمانية الجميع وهذا كل ما اختلف فيه منها
 قبل وبعد ما قلنا ان كل شهر حاصل بعد ما قبله واما ما قبله ما هو
 فلا يبقى حصيد الاقطار رمضان فيكون شعبان او قبله رمضان فيكون
 شوالا ولم يتفلا ما خفيقه قبل او خفيقه بعد والاول هو الشهر الرابع
 من رمضان لان مفع ما قبل قبله رمضان شهر متقدم رمضان قبل شهرين
 قبله وذلك دو الحجة والى هو الرابع ايضا ولكن على الفكرة ان المعنى
 ما بعد رمضان رمضان شهر تاجر رمضان بعد شهرين بعد وذلك
 حادى الاخر فلا تورد لك قبل قبل رمضان رمضان لان ما قبل
 قبل شوال وقبل رمضان فهو ذو الحجة وقبل ما بعد رمضان رمضان
 ان الشهر رمضان رمضان وذلك شعبان وقبل ما قبل رمضان رمضان
 لان المعنى قبل رمضان وذلك شوال وقبل ما بعد رمضان رمضان
 شوال فهو الرابع الاول ثم يلحق الله الاخر على ما تقدم ما بعد
 بعد قبل قبل رمضان شوال لان المعنى قبل رمضان رمضان وذلك شوال
 وما بعد رمضان رمضان حادى الاخر لان ما بعد رمضان رمضان
 وهو رمضان فهو حادى الاخر وهو ما قبل رمضان رمضان
 شعبان لان المعنى بعد ما قبل شعبان وقال بعض المصريين

هنا

هنا مباحث يصح ما لئله او حان يكون راسا وموصولا ويكون
 موصولا والتخيل الحوام مع شمس من الراس نحو قولنا قبل قبل
 قبل رمضان والموصول بعد ما الذى اشتتر قبل قبل رمضان ويكون
 الاشتتر فى قبل الذى بعد ما هو قبلها وتعبير الكره الموصولة قبل اشتتر
 قبل قبل رمضان فيكون الاشتقرار العامل في الطرف الكار بعد ما صغ لها
 ان هذه القبالات والبدوات ظروف زمان مطروقاتها الشهور
 غي قبل او بعد شهر هو الشهر فيجمع ان اهل اللغة قبل غير مصر
 المطروقات لان الفاعل انا اذا قلنا قبل رمضان احتفل ان يكون شوالا ان رمضان
 واحتفل ان يكون يوما واحدا من شوال فان رمضان قبل الصدق قبل رمضان
 قبل الشهر فيجمع لكن يجب لها كون المصروف شهر للتيق وضروب الصدق
 على الفاعل الى ان المتناول عنه الان روى الشهر بعبارة شهر للجمع
 ما قبل ان المعنى ما قبله على الحقيقة هذا الشهر قبل الاخر المصروف
 ما قبله ما قبل المتوسط قبله من نفسه ضمير خطنا ان ذلك محتمل ان
 مطروقة شهر بالدليل العقل لان رمضان اذا كان قبل قبل الشهر المتناول عنه
 وان كان احد قبلين وهو الذى اصيف الى ضمير مطروقة شهر ان
 ان مطروقة القبل المتوسط شهر ايضا لان لئله شهرين من جميع
 شهور قبل شهرين مصروف على ان قبل شهرين شهرين او شهرين
 بين شهرين بعد ان شهر قبله من ان مطروقة في الطرف

عن بعد وهو البعد الثاني فيكون رمضان قبل البعد الثاني وهو أول
 ذاك واقع قبل رمضان وليست لها شهر بعد رمضان قبل البعد الآخر
 الشهران فان كان رمضان حينئذ هو قبل البعد الاخير وهو شهر شوال
 باعتبار البعد الاول كما يسمي فلم ان يكون قبل وبعد وهو حال ان القبلة البعد
 ضد ان والصدان لا يخفى فان في الشئ الواحد قلت انهما ضدان وانما اختلف
 في شئ واحد وهو رمضان لكن اعمارهما متماثلين فيكون رمضان قبل باعتبار
 شوال وهو باعتبار شهرهما كما يكون المؤمن صديقاً بعدو والمكافؤ للحق فيه
 الصداقة والعداوة باعتبار فوقيته اذ عرفت حتماً فيميز بالوزن في لفظ
 بعد لفظ اخرى منه فقلنا ان ما بعد بعد على تقدير ان يكون الشهر عظيم جداً
 وان جعلنا بعداً ربيعاً كان حمادى الاخرى او حتمت حمادى الاول او شبه كان
 شهر ربيع الاخر وذلك لما زاد بعداً زاد شهر قبل فان هذه الشهور طوفاً
 كما تقدم فيحصل على هذا الضابط مسائل عن رمضان واذ وصلت الى البعد
 من شئ طوفاً فقد رتت ان شئ قبل فربما عدت الى عيبه من الذي كنت قلته
 في المسألة ولكن شئ اخرى وكذا في التنبيه اذا اكثر من شئ فان عدت الى قبل بعد
 ما قبل قبل رمضان فيقتضي جعلنا الطوفاً محاوراً عما هي في اللفظ يكون
 الشهر الاول اعني رمضان فان كل شئ بعد جميعاً له وبعد قبله وان
 كثرت وقال ابن الحاجب انه شوال بناء على ما تقوم وهو الاول مقدم على
 البعد الاول فتوسط رمضان الى البعد الاخير المضاف الى ضمير القاد على
 الشهر المتناول عنه شيفر مشهوراً هو شوال فيقبل رمضان وقبل رمضان
 رمضان وانما يفتقر الى ان رمضان بعد احد القبليين والقبلي الاخر هو
 واجعلنا شهر قبل شهرين انما هي شهر رمضان لا شوال فيكون رمضان
 موضوعاً بان بعد باعتبار شهرها وبان قبل باعتبار شوال وانما كان

تقدم

تقدم وان زدنا في لفظ اخرى فقلنا بعد ما قبل قبل رمضان كان في دور
 القعدة فان رمضان صبيحة ان قبل قبلها شوال ودو القعدة فان جعلنا
 لفظ قبل بعداً فادى الى الجواز حتمتاً من المحرم على حتمتاً من جعلنا
 بعد ما بعد بعده رمضان فهو حمادى الاخرى ان الساب قبل بطق ثلاث
 بعدات غير المتول عنه فوجب البعد الاول في شعبان والبعد الثاني ورمضان
 البعد الثالث والرابع هو الشهر المتول عنه الميقوم عليها وذي حمادى
 الاخرى مستحسلة واذا قلنا قبل ما قبل قبل يقيد ووجه ان الساب قبل
 ثلاث لفظ قبل في المحرم والقعدة وقبل ذلك القعدة شوال وقبل شوال
 رمضان وهو ما في الساب وما قبل ما قبل بعده او بعد ما بعد قبل فيقيد
 تقدم ان كل شئ هو قبل ما هو بعده وبعد ما هو قبله واذا اخذت القصر
 مع الكلام بعد رمضان او قبل رمضان فيكون المتول عنه شعبان في الاول
 وشوال في الثاني **بجاء** جميع احوال البيت محصورة في اربعة اشهر طوفاً وواضح
 فالطوفاً حمادى الاخرى ودو الحجة والسواضح شوال وشعبان وتقدم
 ضبطها ان جميعها ان كان قبلها في الحول بذي الحجة او بعداً في الحول ب
 حمادى الاخرى مكرب من قبل وبعد في وحدتها الاخير قبل بعده او
 بعد قبله والشهر محاوراً رمضان فان شئ هو قبل بعده وبعد قبله والكلمة
 الاولى انما كانت حسيدي قبله فهو شوال ان شئ قبله رمضان او بعد
 فهو شعبان لان التقدير بعد رمضان هذا ان اجمع احر البيت قبل
 وبعد ان اجمع قبله اربعه وان قبلها محاوراً في لها ففي البعد

شعبان وفي القليل والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث
 بيت حادي ودواحي هذا كله على تقدير اليقين على التوأم الحقيقين والوزن
 واما على خلافها من الزمان المجاز وعدم النظم بل يكون الكلام نثرًا
 فتصير المسائل متباعدة وغير متصلة **فأقول** طرأ الدافع للشيخ هل
 هو وسط لم أو ما ان انتهت به وهي ما خذوه من الغيب هل هو دفع أو بيان
 وتفرع عما ذكره من مسائل كالمردا القبيح والوثن وفي الخبر ورد ان
 اليم الهين كالعيب وبعد بعد عنها بان الزيل العايد هل هو كالمردى لم ينزل
 او كالمردى لم يهدر ان القابل بانها كالمردى لم ينزل كعمل المودع ما لا يستند
 الحكم الاول والقابل بانها كالمردى لم يهدر يقول وفيه الحكم الاول بالزوال فلا
 يوجع حكم بالمودع وقسمه لو انقطع دم المتخا ص بعد الطهارة ولما علم
 ان هو لم يهدر ام اقامتها نصير الطهارة ولو تركه معام الانقطاع **فقد**
 ما صلت الطهارة التي يعقبها الانقطاع وان عاد الدم ففي القصر وجب
 صلبان على ان هذا القادر كشف عن ان الدم لم ينزل فهو مثابة الواقع وان
 كالمردى لم يهدر فيجب القضا وهذا اذا دخلت الصلاة كالمردى وجب
 السلام بها مع علمها بانها مكلف ما عاده الطهارة بانها فقدت صلبان
 ولا تكون صحيحة ولو تعجل الغيبة لم يهدر في انشا الخول او فحقوا
 انها زكوة **اقرب** ومنه عاده الملك يهدر الى يد المقتل فهل
 لغيبه الرجوع ولد الوعد الملك الى الموهوب بعد زواله قلنا

ان

في هذا الخبر
 ان الدم اذا
 دخل الصلاة
 وجب السلام
 بها مع علمها
 بانها مكلف ما
 عاده الطهارة
 بانها فقدت
 صلبان ولا تكون
 صحيحة ولو تعجل
 الغيبة لم يهدر
 في انشا الخول
 او فحقوا انها
 زكوة

ان المصنف غير مانع وممنوع لوزن ملك الموهوب المهدر عاده وطلتها ٥٤
 قبل الاخذ لو اصدقها عصبه ثم تحرم يدها ثم عاد حلا فحل رجوع
 النوح المطلق بنصفه لكونه عيبه باقية واما بنصفه صفتها او ابرجوع
 بشي لان حق الرجوع اما ثبوت اذا كان الفروض ما لا والمالية هنا
 حدثت في والاقترب رجوع ومنه لو دبر عذام ارتدت ثم عاد
 الى الا علام فهل يعود التدبير ولو حارس القتمه يطلقها ثم تزوجها
 فهل يحل عليه القضا او فتق الحكم او جرح او اعطى عليه ثم رالت الاعيان
 فهل يعود ولاية النفاذ وحرمه من الجرح ارتد الجرح ثم عاد بعد
 تriage زمان ارده او قبله **فأقول** في حرمه الحكم قبل العلم بوضع
 حكم التبرأ حتما لا نفع لها ما ودانها عده خواز النسخ قبل الفعل
 وفدوعه كرجوع المودع قبل علم الوكيل وعزلها العاصي لما يعلم او رجوع
 السيد عاده الاحكام لصدده ولما يعلم حرمه ورجوع وهدية
 اللبيل ولما يعلم الزوج وصلا له لامر مكشوفه الدار ولما تعلم بقتلها
 قل او المهر ثماره فاكل بعد رجوع ولما يعلم او رجوع القبر فاحتملها
 المستعبر جاهلا ولا يصح انه لا اثر له في حكم بل في حكم قبل العلم
 لاقتناع التكاليف **فأقول** في هذا الحكم على خلاف الدليل
 لما ربه دليل قوي منه ثم رد المودع عن كبر المصدا وقنول قوله دعي
 اليد في شر ما في يده من العيب المرتبة للمضاربة والخصاير والمريه

وعزاه ممدوحه المهادن والكتاب ومع تيره المنصور في عالم القبر
 الاشتيف وحقه جاربه على العلم للرد مع الطائفة على علمه ولا مقدور
 على تسليمها **فان** كذا وقع الاتفاق على اصل اجريته ففوقه علم
 وقد تختلف فيه القارص من قد يكون الاختلاف بعد تعيب العلم
 كما اتفاق على ان العلم في ظهوره الماهي اطلاقه بخالف القاص في المنقبر
 ما شرب المطروح قصد او ما الملح الماهي وهذا عجيب لان العلم اذا كان
 فانه لا يتغير عن العلم لانه هو قلوب استمع الماهي من ظهوره اما
 بعد لا يقبل عنه واما اختصاصه بغيره لطافه ثورقه ونفوره
 شاره في كتاب الماهيات وعلى التقدير الماهي الاسم فلما لم
 نكس المقدم انه لم يزل الا نتم بهذا النوع من القبر ولوقال فلا اشكال في
 الطهوريه وقد يكون الاختلاف بعد تعيب العلم والمرجع فيه الى العلم
 كالقوله البيع فانه هي عنده الاختلاف في صريح سبيل الاجام مع
 القصص وشبهها من الحكم فمن بطل بقول لا تقع الصبر عن صفة
 المنضم مع هذه مقصودا فافزون بحاله ومن حجة بقول **فان** الماهي
 في ختمها كالحمل في بيع الداي اذا شرط او مطلقا عند البيع والتبراج والتبر
 هذا القايي لان الوصف الخارج بديل الفرع فاما ما عرفت
 نذار كخيار روى بمثل الاستمهرة عرقا وقد يكون الاختلاف بعد
 تعيب العلم والمرجع فيه الى الحثركه والعبارة بالماية عند صفات
 على محاب نظاه الماهي بذا والحقه كيف افق من قال ان ثوب من بيل

فان العلم في الظهور ماله ما لا يكون له مثل والزمعوان في علمه الطائفة
 كما حصل في العلم من ادعى الى امره **فان** ما يكون قبل تعيب العلم والمرجع
 الماهي في العلم كالقول بعد ظهوره الماهي المتغير والاختلاف في التقليل اما
 بادا القرضه اذ العبادة **فان** العلم الماهي على اسم الحثركه قد حصل
 فيه معنى وقد يكون تعيبا ونظير القايي في ظهوره عند صفات القايي
 من العلم ونحو ذلك انه ما به ودون مثل احصاء الماهي الطهوريه هل تعيد او
 لعل كما مر واختصاص التبراج بذكر تعيداه استهزاء في الولوج للبحر بين
 الطهورين وتعيده او اشتطار او تعيد القايي في شتان والزمين في
 الاولين في بيان دون **فان** لا يكون نقول التعيب عن ممكنه لا م اذا دار
 الامر بين احتمالين نكس القطع لاحدهما قينا فبقى علوم التعيب بحاله
 ولما عدم تعيين الحثركه الاستمهرة فاحر عند النصوص الصريحه عند
 القاصد وروى عن ابن النبي صلى الله عليه وسلم ان شئني برون او عظم فانه يعلم منه
 انه لا تعيب الحثركه والمالك في استثنائه رين عاينه واما دار الاجار
 في رها عالمي كل موضع واما الاجار في رها عالمي كل موضع ولا حثركه
 عدم التعيب **فان** الاستمهرة في رها عالمي كل موضع ولا حثركه
 المقادير ولكن النفي ان كتحقيقا مهم للموهب لا بد فيه من اتفاق
 الاحكام القايي بين الحق اضيق بونا هنا منهم من هذا

٥٧

امر

على العفو فحسب من الاستحسان عداه الى كل نجاسة قدور الوجود وهو مقدار
 المتدبر غالبا ومنهم من اعتبر النقا او بواجب طرا الى النقا ولم يقد
 الحكم الغيبي ومنهم من جعل على النقا واعتبر التصدد والنقا وان اعتبر
 النص فالمراد بالنجاسة فحسب من دو الوجوه والمأخذ ما روي ان النبي
 صلي الله عليه وسلم جعل في رؤيته بالقي الوضوء واستعمل الجودس فان الظاهر
 انه استعمل وجها واحدا **فاما** الحق بوضوء العام اذ لم يجز ان يمس بالما
 بالرحص قال لان الما ان كان قليلا فالحزب الذي يلا النجاسة نجس نجس
 المجاور له لم المجاور جمع نجس **فاما** التي يصيب بها كل جزء من
 التذبر لو كان ما بالجزء فحصل الحقة وان كان متصلا بالجزء
فاما اذا لاقته نجاسة نجس كل الجزء فنجس ما حاوره وهما جسد
 مجليد اذ لم النجاسة من باب الرخص والوصف **فاما** اذا لاقته نجاسة
 على نجس وهذا الحاق باطل لان الطهارة والنجاسة حكم شرعيان
 وقد جهل الشارع للنجاسة علامتها كالنقا والكثرة واشتغال
 السطح اذ لم النجاسة في القليل ولا الحكم بالنجاسة بدون ما نصبه
 الشارع امارا لها **فاما** الامور الخفية حوت عاردا الشارع
 ان كحلها صوابا ظاهره ومنه **اشتمل** اما كانت المتدبر
 خفي عن العيان وكانت الثلاثة مما تزل النجاسة عراها عالما صحتها
 بالمشقة والقصر ما كان المشقة وهي مضطربة فمختلف باختلاف

المتاخرين

المتاخرين والافقا ضمنت بالنبأ في المعينة المشقة غالبا **فاما** الذي
 الذي يثبت التكليف **فاما** ما جعل صفة بالامور المعتبرة للنفوس
 وضبط التمس في الحقوق بصرفها الخاصة والاستسلام بالشرائط
 لان المتدبر القلبي اطلع عليه وصيبت العدة الاستحسان **فاما**
 بالوط والتمس بغيره الحشمة **فاما** ان لو علق الخطأ بالمشقة
 وقال شئت وهي قار ذلك هل يقع على القاعة نبي ان يقع
 لان الامور متوسطة الظاهر **فاما** لو وقع بيقا او شوا قاصدا
 الى خلاف صلاوة او غير مريلا وهل ينفذ ظاهره وباطنا بحتل
 النفود ان الشارع وضع ذلك **فاما** اذا دار الوصف بين
 الحسني والعقوي فالظاهر ان الحسني ولي الكوفة اضبط ويتفرع علم
 خرم انهزم ما به ضعفه المتلبيص ما به بطل ثباتها بطل من
 المتلبيص ما به ضعفه وواحد وحل التمسطة الطمأنينة
 وان كان هناك عرق والحقى المكشورة ونكار غير موثرة **فاما**
 كقصد الزوج والبيع الذي هو كوابل **فاما** ان كان افع من الفرس
فاما كالمات العلم من توقيف الحكم على اجتماع اجزائها كاقول
 عرء وانا شقنا القود وكالشكوك لا نفيه القطع او انقطع
 لا نفيه السكوت في المرأة اي بطل اجتماعها بطل وكالمنية

الاعتقاد
 المتدبر
 النقا
 الحكم
 النص
 صلي
 انه
 المجاور
 التذبر
 فاما
 مجليد
 على
 وقد
 السطح
 الشارع
 ان
 خفي
 بالمشقة
 القصر

القصور: النقل العديم لا من وكلاهما يصح فتح ادراج
 لقدران متساوان خارج الوكيل لما تشاؤ في جوابيهما وحيث ان
قايده كل حكم شرطية شرط مقوده كالجسم ووجوب الحد والقصر
 في المشافاة لعدم بعلم. وحدها **واقس** المقارضة بتقيد
 المقصود اقيم في موضع كحيث ان القائل لا ارث في اثبات انفق لترك
 ومن ثم قال ان لا عقيل مع قول الخطا الارث مطلقا لا يمتنع مدعي
 الخطا الى ان يمتنع الارث بالقتل وتوغل العام في الامام لو قيل عدل
 حد المدح او بالمدح قد كلفنا فيه وجها فلا يصح صرف في الثاني
 تبقي بالبينه او الاقرار ففي الاول يمنع في الثاني لا منع لعدم التهمة
 فصا صلا خلاف مرتب واولي بالحقان عندهم وكذا في الميت بالتبني
 أصب الميراث ووضع الحجة الشهادة عامود ثم بما يوجب رجاء او
 قصاصا واخراج الحجاج والرواية في موضع عامود ثم ومن ثم ما اذا
 لو شرب من الماء او مر قد اوال في فقه مشافاة فحين فانه يجب عليه قضا
 ملك الاياه في الجنب نظرو في قل ام الولد يترك والمروءة ورسا الذين
 مدبره الموكل مدبره حبر القايمة بعبد ووزن المطلق في موضع من
 بانيا والمروءة في امره عالما فانه لا يمتنع في الحل قبل وقتة فهو رضى
 نقبض قصود والحق الجاهل مع الدخول لتوغل في الحال
 في مطنه البقا ولو جئت الروح فقلنا ان الحاء شافيه في نفسه وجبه
 متفقها افش اما هاهنا المشكوك ان دارا صان او متع فيه القارة

٥٩ والاسباب ادخال التقصير على نفع او اوصى للقاتل قبل الجرح او
 نفع فله جرح والفرق فيه ان اذا اوصى الجرح الوصية دون
 القتل لو قبل القتل قبل الدخول لم يتقيد المهر بخلاف ما لو قبلها
 قبلها **قايده** قد وقع التقيد المخصص بمواضع لا يكاد فيها الى
 العلم كالميراث بظا من الاراع وباطنه وكما جرد ان لم يطلل روى القصاب
 ما اذا من شفعة او لم في الحجرة والنهر من الطعام حتى يكل او يوزن
 فله ان ينفق في الكمال لو قبلها به نصرا او اذن الواهية فله ما يشاء
 المهر وحب ومضى زمان عند الشيخ والشرق في استعمال الماع الى
 نهر او نجر قايمة مكره ووجوب طلب التيمم وان علم عدم الما ووجوب
 امرار المهر على الفرج او شح بار ولا تدخل فيه تخلف قول اذا امرتكم
 بامرنا فاضربوا القنطريتم ان لم مات شي من المامور ووجوب الصدقة على المتوفى
 عنها في عدم الدخول ووجوبها على العفيف والياسة عند المتوفى وخم
 اللد ومشمع وعدم وجوب اخراج القدية الكفار وفي الزهامة ان
 عند بعض الاصحاب مع ان مشروعية الزكوة لا تدخل في الزكوة
 حاصل باليقين وتحتهم انما هي على المصالحات المحصورة بخرج
 عن التحريم والتفاضل حاصل **قايده** ما ثبت على خلاف دليل الحاجة
 قد يقدّر بقدرها وقد يصير اصلا مستقلا وشرع وقع الخلاف في
 مواضع فمستطاع الماشع على الحنف والحبيبة او عاقل موضع

الشيء ثم يزول السبب ومنها صار أصلاً للحاجب فانها معاً على المانع
المعدوم ثم شرعيتها للحاجب ثم صارت أصلاً للمعوم البلوى وأختص
شرعت للموصل إلى تحصيل الجهول فلو كان معلوماً ففي الجوار كلام
للقامه والاشياء صارت أصلاً مستقلة فاختص مع العلم وحذراً فقدر
الجنين المرأة والزوج وان كانت شرعيتها للحاجب المرأة وصلو الخوف ثم رعت
مقصوده بنص القرآن أجل الخوف في الشفرم عم جميع الاشياء المباحة
وحجراً لما تقر به مع جهالة العمل ومع المرايا والمزارعة والمناظر
ولكنها مقام البنية على زيار وجته وهي جوار كذا كذا اعتاد على
اللقا لا نذكر عار وخزي ولا المعوم فلم ينع ولم يكن لهم شهداء
ففيه بيان في النفي صليهم مع عموم الحاجة اليهم هل ينع ذلك قد حان قدس
الدليل فيه كلام في الأصول وقد عرفت القامه بالقاش الخرب تمام بر
من اليه صليهم فيه بيان مع عدم الحاجة اليهم في رحانه أو عموم الحاجة الي
خلانه وله أمثلة منها إذا عثر الحبيب في صاقليل فهدى به
أحدث هل يغير لما مستعداً فاستعد هذا أم ما أشق في ربح كثر
الآن فلا يوقع بانك وفارضة ان اليه صليهم لم يبين في كس لكان
البوادي مع تكرار حاجة اليه اليدين ولوعته لا ينفذ الاستعمال
ان قال ولوعته لا ينفذ أصلاً فالظاهر انه حصل اليه كمال

يقدر
بشاعة
الوصف

والفهم
الوجه
بالمعنى

حصه

منه لم اعتاد على البنية في ومسلها ما ذهب اليه بعض الصحاب
مسلط اليه على التكبير بحيث يقع بيد الفهم والآذان دليل المقام
قد بدا عليه مع ان اليه صليهم لم يبين مع احتياج كل الى بيان ومسلط
ما ذهب اليه بعض القامه وحجواً الأصول على دل متغاب بالنبيه
في مشارق الارض ومقاربه ولم يبين اليه صليهم تفوق في الوقا ومنهم ولا
الفاق عند الكاح ولم يبينه للبوادي وغيرهم ممن اهل عليه الفسق
ومسلط صان ذلك عاين صان مالم يجب وموقع مشيت الحاجة اليه ولم
يبيها اليه صليهم وحجواً شرعاً عاين وفقاً بصره بشره من الفير فان قصه
الدليل عدم الحوان لانه اقربا لملك لغيره وادعى حصه لم ينفذ ولكن
شروع لما قال عليه لولا هذا لما قام المسلمون وقد لم تنقل هذا بيان عن
اليه صليهم مع الحاجة اليه **فأما** الحاجة القامه فمولى من المضرورة
لجواز قتل الكفار والصبيان والكفار بل ومن المسلم عند الحاجة وحجواً
الطرحا حقه الفلاح الى التحليل هل هو ملحق بالتيمم في قدر المرض
الذي يبيحه هل هو المضي او يكفي مطلق المرض وان لم يخش عاقبته
وفرق بينهما فان الحاجة الى التيمم غايه بخلاف الحاجة الى الطبيب في
هذا المقام فانها حاصه نادر وقد عرفت **فأما** الحاجة اليه في ما ينع وان
خوف من انه ما تنقل اذا خشي **فأما** المعدول غير الأصل
المتنقل اليه الى الأصل **فأما** المعدول غير الأصل
منه اذا كثر جهوده في حكم عدم الانتفاع فلو شك كثر الشهود في

٦٠

تتجوز او تعجبكم او ذرا و هو في محله فانه الملتفت ان كثرة العجز
 البناء على العقل مع ان الاصل غرضه فلو فعل ذلك هل تنطلي صلوته فيه
 او جهة تالشق الفرق بينه وبين غيره وكما اوردت موضع التفتيش
 صارا صلا فلو صح حينئذ في اجزاء الاحتمال وورع العاصمان اذا
 ابل بداع الاصل كون المخرج من حشر المخرج عنه و حوزا
 ان يكون اصلا و زبول عليه اجزا البعيد عن حشر شيئا او عن شاه
واعلم اذا تردد الفرع بين اصلين ومع الاشتباه وهو مناط
 الاشكال مع موافق منسما هو داخل القياس فذلك التام و منسما
 عيبه مثله حشر شيئا و تردد بين كونها نقص فيه كالصحة او النقص
 بل الحجة المال كحشر العبد و يفرع عليه لو ادن الولي للتفتيش البيع
 فهل يطل كالتبع او يصح كما عبد و ينفع عليه و لو لم يفتد
 والوصية و عمنسما الجنوا لئلا يتبع الى الادبية و غيرهما فان
 بالضرورة فان بالتحسين فالاول منه فاذا الفقه في المحطاة
 الحق قبل و سوله لما فرغ من الضمان قال ان الحيوان يقطع مساره
 البعد و الامع الصمان لانه صلف على كل حال و اذ في غلطه ففتحا
 فطارا عند غرضه مباشرة الطائر و هو خطا بل يعمه شوا
 طار عقيب الفقه او بعد مكنت و لو كثر الطائر في خروجه
 قارون احرقه بها الفاعل ايضا و اوقع جوارث غير له و كما

فتنه

٢١ فتنه و اذ لم يبقه فالافضل الضمان على الداع و لكن يرجع على صاحب
 ان فطره و اما التحسين و كسبه العبد و الحرقان و الفوق و هما
 الادبي و لكن الملوكة للحقة شبه غير الادبي من الحيوان في هذا الحرف ما حذر
 في فتنه فدر و ما الحيوانات الملوكة فيها لا مقدار فيه في حكم العبد
 الا على ان في المواقف و فضل الاما بسا فقل و حشره لفق و اختيار
 الواف **فتنه** الممان متردد بين الامان و الشهادة ان الامان اقوى
 فيكون الادبي و حشره انقدر منه و تردد بين حق الادبي من خضراته
 بغير الفرق و ان اشتبهوا بادن الامان في حشره لا و منسما في
 مع التفتيش و يفتوهم بفقوه و انه لا يفتوا بالرجوع من الفتنه و انه
 موافق و تنفع علمه بفقوه بالاشهاد على الشاهد و المدة متردده بين حق
 من نقالي حق الادبي و يغلب فيها حق الدين في الامور مع الفقه
 و انهم رجل و اذ كان الامان يعلم تداحل العذابين و حشر الادبي
 و ان يفتنه او كونه عصفا مراد هذا فدل على اعتبار الفتنه
 و انهم يدخلون عند الشك في البيع و القنف و التوبير و انهم في وجوبه
 عن و منهم و هو كالماتر الحكة و الامان استناد الى الامور منها
 و حوب **فتنه** متردد بين اصلين و كسبه العبد و الحرقان و الفوق و هما
 الادبي و لكن الملوكة للحقة شبه غير الادبي من الحيوان في هذا الحرف ما حذر
 في فتنه فدر و ما الحيوانات الملوكة فيها لا مقدار فيه في حكم العبد
 الا على ان في المواقف و فضل الاما بسا فقل و حشره لفق و اختيار
 الواف **فتنه** الممان متردد بين الامان و الشهادة ان الامان اقوى
 فيكون الادبي و حشره انقدر منه و تردد بين حق الادبي من خضراته
 بغير الفرق و ان اشتبهوا بادن الامان في حشره لا و منسما في
 مع التفتيش و يفتوهم بفقوه و انه لا يفتوا بالرجوع من الفتنه و انه
 موافق و تنفع علمه بفقوه بالاشهاد على الشاهد و المدة متردده بين حق

كما انما في المبدأ بعد استلامه والبرهان كما في فعل الفسخ لمن انسخه
وعلى البيع لا يقع الا ان يكون من مائة دينار على الخلفاء وثمان مائة
انما في الشرط والحيوان والشفقة وجوز ان لا يحد الثمن وجوز
فصل القنب في المكل والموزون وعدم ارش البيع لو لم يبيع يدرك
المشترى بهذا اقاله على قول الفسخ وعلى البيع يتبع البائع بثلث اجاره
الاتام وان ارش وبين الفسخ وقيل لا ارش في مائة دينار وقيل من مال
الايجاب بان القنب الحادث به له قد قيل القنب في الارش فيه
واو اطلع البائع على غيبه حدث به المشري قبل الاتام فلا رد على
الفسخ وعلى البيع والاقتناء الرد على القولين وما لم يرد بين
اصلين الا بطلان نقاط او نقل وتفسر علم احتياجه الى القبول
وعنده فان اعتبر القبول لثبوته ونولي الميراث الفسخ على المشري بكونه
حايث على الاستفاضة وعلى المالك من على حوائج تولى الطرقة والابرا
عن الجحود والبيع على الاستفاضة وبطل على التملك ولو قال بان اعتبار قد
اعتبر التملك وان بين الغيبة فابداه بكن القبول بالصحة ^{لها} استفاضة
محض والا فله البيع للاختلاف في الاعراض والدفن بالجهول يمكن
واو يرد على ما عدا ذلك فقال انما لا يجوز في هذا التملك ^{لها} قطعا
وعلى الاستفاضة يمكن الصحة ورضا بالبيان ومنه الحوام
هل هي شتى واقراضها لمحال علم او هي اعتبارها عما كان في
دم الحبل مما في ذنب الحمار ^{لها} وله قسوف كثيرة ^{لها} وشبهه

ما

ما هو فيه دليل القرض والشفقة لغو الغنم عندك على ولم تدل العوض ٦٢
او اوصى بدين ولم يدر ارجوع في كل رجوع ما هو في الموضع كالفرض
او لا فانه لو دعي اليها الوقت انما هو حائز في التملك او يرد او قال
ان من ارضي كل موقوفين بما يرضون الارض فهل المال قرض او هبة ولو
دعي ان يقبض راجع وقال اشترى بها في مسائل فهل يكون هبة او قرض او قسوف
الهبة صاعدا ما قبله وابي له المدونة الى شوا غير المقتضى قطعا الا ان
يؤيد قوله على تبيل التملك فيقتصر فيكون شرا ولو دعي الى شاهد
في موضع لم ينفه المشتري فخصوه احره دانه كبره او يمل وهو قرض او هبة
وهو ^{لها} ندد الهبة المشتقات للرهين في الغارم والاضمان وكان
الميراث على المال ^{لها} يرضى والمشتري صوم عنه وتنتفع عليه
معه في الحبس اقدروا ^{لها} صفة على هذا الصان بل ومعه في المرحون
عنده ولو لم يرد به فله قول الضمان لانته عليه وانما الراهن
دعي قول الاقرار على الراهن الصان ولو لم يرد الاقرار من على القولين
فسرع وقال مال المبدأ ضمننت صالفان عليك رقبه هذا المبدأ
قبل صم على قول الضمان ويكون كالاعارة للرهن وكل يصح قبوله
المتمم له الا ان يقال فقول غير شرط بل يلفق الزنا ومنه ان الصادق
قبل الدخول من ضمن على الزوج صمان بعد او صمان بدونه وحيث ان
وجه الاول ان ملك بعقد معاوضة فهو كالباع ووجه الثاني ان

فان قلنا للحمل وجبت والا فلا ومع الاعتناء صحتها ان كانت لا ولو اسلم
 وهي كفاؤه وجبت ان قلنا للحمل والا فلا ولو اسلم اليها نفقة ليوم فخرج
 الولد ميتا الى دوله لم تنفذ ان قلنا لا والا استردت وجبت الفطره ان
 قلنا للحمل دون الحمل وكل ما انفق عليها حقيقة فليس الحمل
 فطرته ولو انفقها قبله ففطرته وجبت بذلها ان قلنا للحمل ولم يفرطوا
 تشريف الساج وهي حامل اكلت وجبت النفقة ان قلنا ان الحمل وشكل
 بانها غير مطلقه ولا تفنده ولو حملت الام من رقيق فان قلنا للحمل
 وجبت على السيد وان قلنا للحمل فعلى السيد ان اقترن السيد بالولد
 لو كانت مطلقه عن الرضا لان ماله من ماله على الحمل
 والحامل وجبت ان قلنا للحمل والا فلا كما لفتنه عن الساج الفاسد
 او الشبهه او المفتوح نكاحها لغيره ومنه ما ان انفق الحامل
 اما حب كونه كالحائضه ومعينه الحائضه فممنوع فلا نفقة الحال
 بين المطلق والمفتوح نكاحها فحب النفقة لا يخرج عليها على
 التقديرين فمن نفقة ثلاثين فرعا ومنه اذا نذر عبادة كمن
 كنه له من شئلا واطلقها فهل يسير المطلق الى ابيه فينزل على اقل وجب
 ان تنزل على اقل ما يصح من المصروع شرعا الا قرب الاول ويتفرع جواز
 ان النكاح من ماله اذا نذر او وجبت النفقة فتعلق
 ونكود الشهوة فيها وجوار الاسام بها وفيها وجواز اكله وجوب
 التقديرين كل كفتن لغيره وان كان يفتلهم ولا يندبر
 فعلى اربعا اناسه في واحد واشين في واحد كالحاير شرعا

م

٢٤
 في الاطلاق والاعتناء صحتها ان كانت لا ولو اسلم
 زلناه على الواحد من حيث وجبت القيام وان نزلناه على الجاير شرعا لم يحسم
 ثم تم اكله من حيث تنبت فيه على ذلك فان جعلناه كالحمل خري
 شرعا فهو كالحمل المنزوع خري فمنه ان ينسب لولدها العضو وجب وقلنا
 بخلافه ان ينسب اليها من النضوج وهو النضاج فان نزلناه على الواحد من حيث
 من اجزائه ان قلنا بغيره على الحائضه اجزا ولو نذر غنقه
 فممنوع كفاؤه ان قلنا بحرقه كفاؤه ان قلنا بغيره على التفرقة على وقت
 الوحيه على مختلف الحائض ولو نذر ان يهدى بغيره او يشاء فهل ينزل على
 الهدي او حيا فيشروط فيه شروطا ام على الهدي انما يشوعا وان نذر
 كسوة فغيره فليتم فان نزلناه على الكسوة الواجب له من غير المثل والا
 اجري الزم وقد ذكرنا ان صاحب خبزان اكل من شجابه الاصل المندوبه
 وشك فيه شاع في نهر يله منه الا حبيبه تنسب الى الهدي لو اوجبوا نذر
 تبار لتجدها حرام فان نزلناه نذر على واجب اشرع نزع ثيابه بئس كل
 ونزلناه على الحايض شرعا وكان من حوزة حوله عليه غير احرام لم يجب
 ومنه ان يقطع الطريق اذا قتل فانه يقتل فقي هو انقل معه انقصا من
 حرامه ان قلنا لم ينفذ فيه حرامه الا مع عفو عنه بل وعفا قتل
 حرامه او قلنا بالترتيب او بالتحجير فهل غلب حق الله او جانب
 الذي فيه وجب وان نزلناه فانه في موضع مسدود اذا قتل من لا يقاد

الا ان يقال العاقل لست من الخبيث لادنى قايه مقام الحائز الخطا وهو عيب
 لو ادعى كمال الخبيث رويته صدق احد بهما زهرا من الخبيث
 الاتم نعم ان المقصود المهر وما اشترى فمدفع بالجاره وان كل حلف
 كالحلف ان قلنا كالبينه ويرد الكلام **لا** لو ادعى غير من هو
 احد هذين ثم عين زيدا فهل هو احد حلف فيه **استبق** لو ادعى علينا
 في يد فقال هي فلان وصدق فلان احزنا وهل المدعى حلف المصدق
 ان قلنا بالضم نعم والافقيه **استبق** لو زوجها احد الوالدين بدخل
 والاخر باخر او ادعى رويته اثنا صدقتا الصدقتان احدتهما اثبت
 نساحه وهما حلف للاحد ان قلنا بالقدم حلف في اليمين على الوجهين
 واما انتم عطا من الاول الثاني عند يمينه وضه ما تقدم وكذا انتم اعقب
 من المصدق او في التامه **استبق** اذا باع احدا التزكيز سلم بينهما
 وهو وكيل في القبض دعاه المشتري عليه صدقة التزكيز وانك باع حلف
 لها فلو نكل البايع عن التزكيز حلف التزكيز استحق نصيبه والبايع
 المطالبه نصيبه المشتري عند يمينه على عدم القبض ولو قلنا للميراث مدد
 كالبينه وانما حجه على الخارج لم يكن له مطالبه المشتري **واحد** البين لنفي
 شيء لا يكون اثبات غيره وانما صدقتان صنفا اذا اختلف البايع والمشتري في
 قدم العيب خلف البايع مع عدم البينه والقدرة وحلف على القيمة فلو
 اختلف بعد ذلك في الثمن وقلنا ما اشترى الا حلفا في نصيب ثمران
 المختلف فيه هو اقرب ففتم البيع اما ما خلف او غيره على ما اختلف
 فيه فطلب البايع من المشتري ادنى العيب الذي حلف فيه او انما باع على
 انه اشترى انه حادث يمين البايع لم يكن له كمالا لمينه فتم

عنه

عنه او انما حلف على اشهر ذمه المشتري بل حلف ان المشتري على ان هذا
 العيب ليقع حادث فان حلفه به فلا يثبت تقدمه بحسب مطالبه المشتري
 بارشه وان رد البينه تكن حلف البايع **اليمين** على حدوده واشترى ثمنه
 ثمنه ثلثا من ثمنه ثلثا ثلثا او كالبينه **ومنه** لو قدومه بالمرار عليه فلو
 طلب منه يميننا على نفي اننا وقلنا بقول **اليمين** ثمنه ثلثا ثلثا او رد
 على القاذر حلف القاذر انه زنا استقط **اليمين** القاذر عنه الا انما
 انما على المتذوق ولين هذا كالبائع ان يكون الزوج عنه بوجبه عليه
 الحد **ومنه** لو اقر بوكيل في بيع وقصص الثمن بما او اكل الموكل القصاص
 حلف الموكل لا شيئا له فلو حرج البايع مستحقا ورجع المشتري على الموكل
 ما ثمن حلفه بالمر كانه لم يكن للموكل ان يرجع على الموكل ببدل الثمن **استبق** على ذلك
 البينه ان لم يمه تاس لنفي الغرم عنه اشهر ذمه الموكل بل القول ان قول
 الموكل عدم القبض مع يمينه فلو رد على الموكل امكن القول بحلفه بانه
 حبيد ثلثا ثلثا ثلثا او كالبينه **استبق** لو اعلق ثلثا ثلثا ثلثا
 ان التدبير يمينه بالعتق لعل على صفه المصور والمخيل **استبق**
استبق لو اقر بوكيل في بيع وقصص الثمن بما او اكل الموكل القصاص
 حلف الموكل لا شيئا له فلو حرج البايع مستحقا ورجع المشتري على الموكل
 ما ثمن حلفه بالمر كانه لم يكن للموكل ان يرجع على الموكل ببدل الثمن **استبق** على ذلك
 البينه ان لم يمه تاس لنفي الغرم عنه اشهر ذمه الموكل بل القول ان قول
 الموكل عدم القبض مع يمينه فلو رد على الموكل امكن القول بحلفه بانه
 حبيد ثلثا ثلثا ثلثا او كالبينه **استبق** لو اعلق ثلثا ثلثا ثلثا
 ان التدبير يمينه بالعتق لعل على صفه المصور والمخيل **استبق**
استبق لو اقر بوكيل في بيع وقصص الثمن بما او اكل الموكل القصاص
 حلف الموكل لا شيئا له فلو حرج البايع مستحقا ورجع المشتري على الموكل
 ما ثمن حلفه بالمر كانه لم يكن للموكل ان يرجع على الموكل ببدل الثمن **استبق** على ذلك
 البينه ان لم يمه تاس لنفي الغرم عنه اشهر ذمه الموكل بل القول ان قول
 الموكل عدم القبض مع يمينه فلو رد على الموكل امكن القول بحلفه بانه
 حبيد ثلثا ثلثا ثلثا او كالبينه **استبق** لو اعلق ثلثا ثلثا ثلثا
 ان التدبير يمينه بالعتق لعل على صفه المصور والمخيل **استبق**

اليمين على نفي الغرم عنه اشهر ذمه الموكل بل القول ان قول الموكل عدم القبض مع يمينه فلو رد على الموكل امكن القول بحلفه بانه حبيد ثلثا ثلثا ثلثا او كالبينه استبق لو اعلق ثلثا ثلثا ثلثا ان التدبير يمينه بالعتق لعل على صفه المصور والمخيل استبق

يؤكد التدبير في الكتاب جهان ويحتل انما قصد بالمخاطبة ارجوع عن
 التدبير كان رجوعا على القوا يا ارسنه والا فهو مدبر مكانه لو ادعى
 الصداقه بر ففى تمام الدعوى قد رد متوهم ان الانكار رجوع ولو
 حلت بقوله اراد اما على القدر اما على الواسع فمشكل من حيث ان وجه
 ما فيه لا يدخل الحمل المحدث قبل الوفاة هذا لو كان له
 لتوى الا انه بان الولد مدبر ما غفاني في حق من هو من الرجوع في تدبير
 لودج في تدبيره و بولدا صفة **فان عسفة** العمل بالاصلين المتباينين
 وان كان كثير انما واصل الا حينا لا حينا عالما وبار على التي صفة
 فظنهم عند ان تصفهم فذلك بعد ان زعم الولد للفرش والحق في منه ما سودا قبل
 قال ان لما رافيه شهابه ان شرفا من فانه للفرش ما حتى سقوده ان الواسع
 وامرهما ارا حتى منه ذلك الطارى على الفاشد وماروس عنهم ليه ان في
 الذي وعلى امتهم واما احسن فجودا وخصلت اماره على كون الولد لثبات
 فام لا سقوده ولا عثم ميراث الاولاد ومنسبها المتجبر اذا قلنا ما احتياط في
 نفرض بالشبه الى وجب العبادة طامد والشبه الى وجب القضاء وكم
 الولي وغيرهما حائضا ومسا حبيب الحامل مع علم انفسا العده من
 صاحب الحمل ومن غيرة الانثى غشا واشتباة منقذ الصيد باخرج او الما
 القليل في احد الوجهين وفي احصان من عثر بالولد من وجته وان في طمها
 فانه لمحقه الولد ولا ثبت احصانه ان ينصروا علوتها من صايم بفسر في طي
 قبل او ما دعى المطلق انقضا عدتها واكثر حلفت وتجب عليه الانتفاق
 ولم يتزوج بالانثى والحامه في وجهه والمقبط في داره لا عثم لواقدر

بالرقية

في قوله
 فظنهم عند
 ان تصفهم
 فذلك بعد
 ان زعم الولد
 للفرش والحق
 في منه ما
 سودا قبل

بالرقية اعلمنا فيه الاصلين المتباينين على ما اختار بعض المحاي **واعسفة**
 القليل انما المقصود في وجود المانع مختلف في ويخرج الاول اعتضاده
 بالاصل والثاني على خلاف الاصل وله مسود فمسا ان حكم سلطان ابيع
 ادر من المغير وشبهه كارجاه هل هو انتفا المقصود في معنى دليله المقصود
 صحة التصرف وهي التكييف في الوجود المانع وهو شرطه على الواسع ونظيره
 القابله لاذن له الواسع في الاول البطلان انتحار وعلى الثاني **فان عسفة** في
 الاختيار الاختلاف المصاح ودرع المفاسد وقد رتب في ان الشاك في
 من ان قال صلوة وتكون او متا في وان كان الصدد بطلان الثانيه شهابه
 وهو استنباطه ان الاصل عدم فعل الشكوك فيه وفي ان يبيع منه في الاكثر
 وحسب ان الاحتياط كنه فحسب بالندرك وان شاك في عين اعانيه حجب
 حنا احتياطيا واخبرهم شخصان بصام احتياطيا وانصلوا على جميع
 اقدم وقد فتم احتياطيا عثم شهابه المسامح بالتمفار ورك التزوج بالثقة
 باخبرهم في عدد محصور واسل هذا احاد في ساسه في عثم وعوض
 فقل الى عليودع عاين بك الى ما لا يبيك اما اعادة الصلوة لو شك
 عثم انتفا في ركن او فعل او اعادة الصلوة او شك في نية او فعل واعلاه
 الزوا لو شك في التحفات القايص واعاد ما حجب في ان ايام اركام بل اعاده
 جميع العبادات عثم رايه الفقه بعد فعلها ولم ينظر فيه نص على عثم
 وا انما فيه قلة من اختلف وان كان متاخرا الا صحاح او انق الواسع يصح
 اكثر وقد حققنا من القاعون كتابه انكاره ويطرد ذلك لو شغل في
 الحث يدينق المانع او في وجود العثم بل الطمها او في اشتغال

دونه يصلح واجبه لينوي واجب الطهارة او في كون الخاتج غيبا او في
 تغير المني وصاحبه التور المشرك فطريق التمسك لا يحصل في غير ذلك
 في مقابل الاحداث في الشك في الطهارة بل تنبهي بحالة الشك في التيقن في الفعل
 لان الفصل مع البناء المشكوك فيها كلافعل عند نقص الاحتياط فيكون العمل في ذلك
 لا شجب بطلاق الزوج مع الشك في وقوعه والى بانتهاء بطلان خبره كذا
 شك في شك ما اذا اجمع نفع احتياطا ومن كل ذلك ينبغي توصل الى المقتضى
 عند ذلك ما لا ضابط له وقد عتبر في عدم العام ما لم يوجد الى كثره في زمان
 مقتضى ما عناه التور الحتمية في وجهه في اجوام الرجل والمرأة والافر
 وجوب لتقارب الاحتمالين وهذا الباب اجمع بين المقاهم صما يمكن في وجه
 العبارة والمعاملة وهما قولان في الاحتمال وتفاوتها في المقتضى
 على وجه مرجح لاحد المحتملات ففيه سوزا احدهما ان يكون ذكر في
 الامارات ففيه وجهان التوقف والتحيز وقيل بل الدليل ان مقتضى اطلاق
 ويرجع الى التور الاصلية في انبساط ان يكون في الاول في ينظر حوا وتتم
 غير او الا يتعم به في التوقف ان يكون في الثاني في ينظر حوا وتتم
 على وجه الفحص في واحد في ينظر عاريا ولا عات غندا ورايها
 ان شك في الوقت في ليه الصريح في وجهه في خواتم وحاصلا الشك في وجه
 القبل فيصلي الى اربع جهات وقيل في غير ولا اعادته عندنا في كل حال
 وشاد شها بحرم الاستبراء في شهر رمضان فان تيقن في ان
 صادق او لا في **احكام** والا اعاد **فاحكم** العادة في العمل بالظن
 الا ما اذا كان المتوهم في قولنا على شاطئ بحر او في غير عظيم وهن
 القاع **فاحكم** ما حوز من اختلاف في الاصول ليس في حوا في الاحتياط

حصر

حصر الرضا اصيله ووقوعه وقا من الاحتياط في اربعة ابد المودن
 القادر على الوقوف في النادر وعند بعض الفقهاء مع دخول
 عندنا لا اختلاف في التوهم مع وجود ثور ملا قد يقينا وفي دخول الوقت
 القادر على العلم به وفي استقبال الحجر مع وقته على الكعبة غير معلوم اذ ورد
 من النبي وروى ان سبع اذرع منه او شتا وخمسة وجوب الطواف
 به يدرك هذه الحيات الا ان يقال الطواف بحسب ما يتبين ان لم يكن من البيت
 وهو بعيد **فاحكم** هل يتكرر الاجتهاد في تكرار الواقع فيه حذفي اصول
 وفي الفروع **مسائل** لطلب المتيم عند دخول الوقت الثانية او عند صيف
 والاجتهاد في القبلة للصلاة الثانية والثالثة ولين منه طلب التركه فمن
 زكي ولا وان طالت المدة **فاحكم** كل محتمل من اختلافها ما يرجع الى
 المنة في القبلة وطهران الا انما والقول ان احدهما باصاحبه وان اختلفا في
 فروع شرعية لاحد بالصلاة كرك الوضوء من حصص حركات النوم ووقت
 من الفرج والتخيم كرك وضوءا واشغال النوم والاجتهاد بالركن المطلق
 ووجوب القنوت وكسرت الركوع والتسجود لم يصح اقتدا المقتضى بطلان
 صلوات نفسه لو فعل ما بفعل امامه ورا قبل بالصحة وقررت بينهما ان الاول
 يقتضيه المامه بطلان صلوة تسبيل كان واقفا ثم اجما في في البطلان
 خلاف الماني فان الواقع ليس اجما في بل يكون صلوة حتى لقائه في
 استعدده ويشكل بان الظن واقع في الطريق فبطلان الصلوة باجماع
 ليس بمحصل الا بعد صدق طهارة وكونه من صلواته وقيل في الفرق ان كان

يودي الي تعجيل البيان لكنه الخالف في اشرع خلاف الوافي والذاني
 بادوا **فأجاب** يجوز التقليد في الفقه والى اصول الضرر في
 التعيين وحود التقليد في غيرهما لا يجوز عند قول الدليل اذا انطلق في عمل
 ما لا يعلق به عمل فان المطلوب فيه العلم الجوزي التقليدي كالتفصيل
 السبب الثالث والآثار كسبها اليها لا تنقلها اليها العمل بتقديم غيره
 عنه وبما يريه غيره **فجواب** لو عارضت الامارات عند الجسد والمكان
 اما الجسد او الوقوع قد ذكرنا موافقة في التخيير عند التعارض وقد
 يكون الجوزي بحجته فانه يحصل له في التخيير عند التعارض وقد
 نشأ والتخيير من كل ما يثبت من الحقائق واثباته في الجوزي داخل في الجوزي
 قبل الفسخ واصح صا بما يقتضيه بطرفه خارج من حيث والاحتمال
 لحاشية المجردة واختيارا وحسب احتمال مثل موقوفه دين ان يتقيه
 فيلزم بطلان استلوات وهي الزهاريه وبين ان يتلوه في صومه او
 بقوله فكل ذلك احكاما للفقهاء في التخيير وحكم في اعادة الصلوة وتأكيدها
 واصحابها على الصوم وارجاعه الصوم لشروعه فيه قبل الصلوة **فأجاب**
 الفرق بين الفتن والحكم مع ان كل منها اخبار عن حكم الله تعالى بغير التعلق
 مرجح بالحكمة ان الفتوى مجرد اخبار عن الله تعالى بان حكم في صوم الغصية او اكل
 انشاء الملاقاة او الرام في التبايل الاختصاصية وغيرها مع تقارب الدار فيها
 ما ينتزع فيلزم حصول المصالح المعاشية في الاشياء خارج الفتوى لان اخبار
 ولا يطلق في الزعم في الحكم وعالم الاحكام انهم وبيان اخذت في
 الحكم بالاطلاق فيكون العلم بيقين الحق عليه ورجوع ارضي بحجة المحض

مثله

ثم اعرض عنها وعطىها وباللغات جريز على رقة وان كان لا بد من تقارب
 الدلائل في مسائل حرج ما عرفت من حد الجوزي والتقصيص في كل المسألة
 ما فانه يوجب حرجا في حيث نقصه بلصاح المعاشية خرجت انصافا من ان لا
 يدخل تحت احكامها ولو حكم احكام الجوزي في رده لم يسلح صحتها بل ان كانت في الجوزي
 في غير ذلك فذاك والا فانه في كذا الحكم بان قال الجوزي لا ركون فيه اولى
 الميراث اختلفت في حق الحكم به اذ يرفع الخلاف بل الحكم غرض ان يخالف في ذلك
 لم لا يصلح اجلا لحاكم من جملته بالوحس مثلا لم يجز نقصه فالحكم
 المجرد عن صالح لا خداجا كالفقوى واخرى للفقهاء حكم بالتحقق فلا
 يقصدا دكا في عمل الاجتهاد او اشتملت او تقع على امرين احدهما
 من صالح الامور والاخر من مصالح المعاشية كما لو حكم صحة حج مراد من المضطرب
 اشترط ان ياتي بانه في بداهة دمه الثاني في نفس الامر ولكن يوثق بعدم
 رجوعه عن حجه بالاحكام واجزاء فالصوم ليس بها مع التعبير عن حجة
 مقتضاها من الحنفية والاشعريين اما في الفقه فظاهر وامامان
 المشتقين فلان المشتق من ان يشتقني اخر اذا اختلفا عمل يقول
 العلم ان اوسع من متحد مع التساوي وان حكم لا كان انشاء حاشية في
 حاصه ونوع الخلاف في ذلك الوقت بحسب الجوزي في نقصها كما لو حكم
 كما تفردت ان العلم وضع في كتاب وفي المسألة خالف فانه يعنى بخصوص
 مع حاكم اخر اقتضى التام به لم لا ينفى الى عدم شمول الاحكام
 كان لا يحرم **فأجاب** في هذه المادة لام لو حار له نصها

وحيث ان المصلحة لا اجلها شرع أصلا الحكم من نظم امور أهل الاسلام ولا
تكون ذلك وفقا للخلاف في سائر الواقع المشتمل على مثل هذه الواقع **واعلم**
ما شئتني من الامور التي هي من الغرض للضرورة او من الحاجة عند الحاجة
المتخاصة واما الحديث المصروع وعدم اعلم يكون الما متصلا مادام عليه
الحنية الا لم يرتفع حدثا وكذا كان ملافاة النجس لما لا يمتد اذا كان
كذا فصلا ولا لا تعتبر الطهارة وطهارة المني من عدمه من الغرض لا يمتد
منه والعفو عن ما لا يمتد واما لا يمتد الطهارة من الدم عند كثرته لا يمتد
والعفو عن سائر ما لا يمتد منها وتذكرت فولا يزال العبرة ثابت او لا والعفو
على لا يمتد وعرضها ركن مع القدرة للحاجة الى الاقتداء وعبر المناهضة في
بعض الاحيان لتباعد المأموم وتفتير الحنية صلتها الحكم المصلحة الجماع
والحاجة اليها والى حواشي المجاهدين فليس يمتد خبره لدفع القتل والمجاعة
وكذا ختمت من التمكن لعدم الخروج منها المقتدر بشرط العفو ما فيه
من تحصيل الحرم وشوق الشرع اليها دليل التراب الى صلب الشريك وهل
اشبهه الوقت في البيع نظير لغيره الفتق وشتمه عنه لهم "تقلب
فيه والشراب **واعلم** الاصل يقتضي قصر الحكم على مدخل المني
وانه لا يمتد الى غير مدلوله الا في مواضع منها الفتق والاشفاق لا في غيرها
الا على مدلوله من التراب الى الخمول والعفو عن بعض النفس في الشقة
على احتمال وعرض بعض القضايا من الفتق على وجهه والشراب في هذه
الى اول النهار وحتمل سائر ما لا يمتد الى المني في الشقة والاشفاق ادنى

عند

منها

عند غل الوجه الا في عدد وصورا واحدا فيكون غرضه وبلت عموم
ان بعض الوهم من شرطه حلال الوضوء بقضائه ومضى التراب في المني
في ثنائيا قاعا على اوله واخره بعد سائر النجاسة في الطهارة الى الحرم وغيره
والغريب ان الفتق يمتد الى الكل من غير كثر كما قال انت كما في ومثله الا بل
يختص بالجماع قبله لا يمتد على احتمال **واعلم** في زحام الخنزير وهو في
وجهه بله احد ما خففوف الدنوا في تقدم الضلع عند طيق الوقت على
الرأية وعلى القضا وعلى النفاق المطلق مع اتساع الوقت وعدم التورسنة
الفجر على ضلوه الليل عند الصديق والصوم والنكاح الواجب على نكاحها
والطهارة التي تيسر للصدق الواجب والمنزوب وتعدم القل الواجب على
المتنكب وعدم التمسك بما لا يمتد على المني والمحدث وقيل المني او في تقدم
الخبث على الخافض وعدم غل الحاجة على رفع الحدث ولا في تقدم غل
الجماع على الاعتدال المنزوب لوجاهة فليس مع الما الجميع او في طيقه وتفضيل
النكاح الى المني ومقتضى وقد يتعارف من ان ميثان في عدم الام كما ان
الصلوة جماعة متنجسة في المسجد فتجب فلتقارضا لا قرب ان الجماعة اولي
وان كانت في البيت صلوات النقل المنزلة افضل وان كان المسجد افضل من المنزل
لا يبعد من الرأيا والاعجاب وأدعى الى الخشوع والاخلاص في قولنا ما شجاء
الصلوة اويل طوفان ولم تكن الا بعد البيت فالأقرب ان البعد افضل
ليحصل الرطل وان كان الدنو في اصله افضل وكذا الوادي الدنو الى الحرم
بغيره او غيره وقيل ان شلوي خففوف الله في مسجد المولى حصيدا عدم
المرج كن عليه صوم نائتمه وصاينين وحتمل تقدم الباقي اما القديم

لا

عند غل الوجه

المصادر

٧١
العباد فقد آتوا ما كان لهم فيه من الحق من قبل ان يفرقوا
والفقه والقريب ففقه المتساويين في الدرجة وتجبر المراه في وكل الاحسين
المتساويين في النسخا والشرع في قسما ما لا ضرر فيه والمال والمشتري في النسخا
والشرا في شفع من شفع اما ابتداء على القدر ثبوتها مع الكثرة او اشتداد كمالها
وزوال شفعها وتبوء الفقه في التركة وما لا يعلق مع الفقه و قد يترجح بعضها
لعدم فقهها شفع وزوالهم في التركة او اقرارهم بفقه على انما لا يابا الحجة
المقدمة وعدم دى العسر على ان يعلق صلتها لميت مع الوفا وعدم المصطرة المحضمة
على ما كمالها الطفلة المتبع عنه وعدم الجدل على المراه في العلل في المكان الضيق وفي
اختياره الدفتر الحد واحد عند الضرورة وتقدم الاقدام الاخرة الجماعية وتقدم
الابناء على الجارية في القصاص على احتمال اما تقدم صاحب الحرف المقدم ولا ريب في المقام
في التيقن لتأخره الباطن وعدم الظاهر على الحجة الجماعية اختيارنا لبيع
والفاح وعدم شفع على التبع في الفقه والتقدم في الارشاد قرب او نقول السبب
اجماع السلف في التقدم في حضانة ومقدم مقدم البدع على الفاحشة الاعتقاد
والرفع تقدم على اختار والاتقى على البقي لان الفتاح حار وكلما عاين الاختار
افضل كالافضل وكذا تقدم القرب على غيب اجماع الفقه واصله ومن هو شدة
عن الامم يدفع عنهم ذلك بالقرابة الجاهل بل شواهد الترقية فيه شواهد عظم ومنه
في الرأى بتقديم على التفرغ الفقه البصع في المال اذ لم يكن الجمع والدفع
عرايات على ما في غيرنا في الحبيبات اما لا شرفه او لاهيه واما ان تحمل
اختار التفرغ بينا في شرفه اعظم اذ يفتده فلهما النفس والعصا اعظم

من حيث الميراث والتصية لغيره. ويوصف بالحرور من حيث تحت الزرع
 وتنفذ بالحرورية. واليهما الشراء بقوله تعالى فان الصدقة ورزق
 الخاصة ينتج على البقاء والشئونة احكام كالاولايم واما استحياء
 البكر والنفقة فبالكوت عند عرض الزوج عليه والوصية بغيره كبر والكرام
 في شرا بغيره والفرقة في تخصيص القسم بثلاث او تسع واشترط ان يكون اوليها
 في حصول النفقة بالوطى والجنابة والطرفة والرضعة والموتى وغدنة والنفقة
 والرس في ترتيب روال التراحى. الجاء على مطلق النفقة ووصى صاحب
 على ان الصبر في الصفة ما لا يابا بغيره يتوزان التجماع او غيره وقيل يزول
 الضمان بزوال ما يفي الجماع وكذا انصرها على ان يشهد ابتداء الدخول بها احتمال
 فلعن العام بغيره ان الزاوية بغير الجماع لا تدخل تحت حكمه ولا
 التيبت الشهادتية يتلصق بالتصديق الميراثية قبل الدخول بها. والى
 او ازناد او اسلام مع الشهادة ولا يصفى بالفتنة. في المراءاة الموعونة
 اشارة قبله على رايه لان الاسلام لم يزل على ما كان عليه فتعجل بالعلم
 والاشارة منه اليه اذ كان بحقه بغيره بذلك وهو قول من يقول بان
 العام وقضيته الاصل يقتضي عدم الميراث. قتل الدخول بالشرع علما
 لان فيه ترداد الموتين من غير ان يكونا بغيره. فاما ما يرجع فيه عدلة
 متاملا وان جاز في هذا الباب ان لا يحل لها ما اكثر ما استمر
 لها فيه واجب. ما عدا دناءه واما العنة فلان عايبا لا يشك بكونه بعد
 الطلاء على ان لا يبرأ منها واختلفا في ذلك بالنصف وقد
 قال الشيخ على ابراهيم رحمه الله في الخصم اذا دلل على بقاء بينهما ووجوه
 ظنن وعليه نصف الصلوات والاعوذ وتبعم السمل الاثمة ولو اشترى
 احد الزوجين الاخرى بالنظام عدم العنة في ان اشترته فله رد

٨٥
 من ماله. واما اذا اشترى ما فله ما عدا الاكلى الذي هو متخلف المهر
 والاولى من جهة له احتمال في ثبوت نصف المهر في شرائه ماله ولم يرد بطرف
 ان في شرايه ما ولو روج الكفاي بتمه الصفة من كتابي وانتسج احد ابويها
 قتل الدخول فالاقرب التقيد بتبيل الفعل منزله فلهما ويحتمل التصفية اذا
 صنعها وعلى الزوج ان يثبته الا ان كان في التصفى **النساق** فله نصيب المهر المتصح
 بدخول الزوج في الفيل. ليدرد ان كان خصيا اذ كان النكاح صحيحا ومضى
 الثلثية مؤشع في مفضة البضع او المهر مع الدخول او مدة احكام ولو
 لا قد حلت او قد مضى مفضة البضع ويجوز في مفضة المهر اذ مات الحاكم وقيل
 على قول في اختلافهما في غير المهر اذ خالفوا في طهره الصداق وصييا
 فتفسح المهر في حمل وحرمه فله او قيمته صحتها ولو اختلفت الارش حاز وفي
 نصف الصداق المغير قبل الفحص وانما قدره وفي الصداق الفاسد ولم
 استلج **آحكام** الميراثية او ثوب عدم قبول الملك كالحرة والخير والخير
 ان يكون مقصودا بغيره بالانقباض واجهلا فله او قيمته ويحتمل هذا المثل
 ايضا ان يشترط شروط طاعة غير شرعية فان طلك بموتة في فسخ الصداق الرجوع
 الميراثية ان يصح موتة نفقة اذا اولد امة في عدم ملكه بنكاح او غيره ولا
 لم اشترها ثم روج ابنه من طاعة او صدقة امة فيقتدر المهر ان يضمن
 امة ملكه فتعنفق على ان يكون صداقا في اقتضى على المولى بدون
 مهر المثل ان ينفق امة يصح ميراثها على مهر المثل الا ان تقول
 بها ما في الزيادة وكل ايضا بان يدخل في ملك الابن ولا يملك الاب

سیدع نوکلیں جا جندرام او برع و خبیثی القدر و ای اکنین

14

هذه ان حصاره و... محققا ولم يظهر... وشمل هذا الواجب الموصى
 ان المت وصى... فالكراثة... وشمل... في الامتلاك... قبل الحول...
 انما... قال... الحول... انما... الحول... الحول... الحول...
 فالوجه... انما... الحول... الحول... الحول... الحول...
 البوع... عينة... حليف... لم... بل... الحول... الحول...
 شكل... بوع... الحول... الحول... الحول... الحول...
 وكل... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 غيب... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 لم... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 تصدق... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 عند... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 تلك... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 المرأة... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 ونما... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 على... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 هي... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 الاصل... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 بعد... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 في... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 بغير... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 تحت... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...

بالوجه

جواز... امامتها بعد دعوى الخارج لدفع الممن بحمل العول لان الممن مخوف ومهمته
 وكما... الدعي... الممن... الحول... الحول... الحول... الحول...
 وال... الدعي... الممن... الحول... الحول... الحول... الحول...
 بعد امامتها... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 بنيان... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 الداع... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 امامتها... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 اليد... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 لان... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 مطلق... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 واع... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 ربح... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 واع... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 اوجه... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 وقت... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 واما... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 ان... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 ومن... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...
 ومن... الحول... الحول... الحول... الحول... الحول...

ظهره عيب وان صبح السبع وسعم السبع على ذلك ومن منع الحكم على العاص صحت الحكم
له وكلامه حلفه بعد تمام السبع والمعه حلف مع بيته احصا طلال الحمي عز
السبع والاوب بوقفها على استدعاء الخصم كغيرها من الايمان ولو ادعى العنصر
الوطء قبل ان يثبت منه على البكارة فعال لم يمنع معاداة النكاح حلف على
انها النكاح الاصلية او على عدم الاصابة وصحت فان نكح حلف وان نكح
قبل لها النسخ ويكون كونه كلفها وحمل عدم النسخ لانه صحت كونه كونه والاصل
بنا العصمة ومن دعوى الموطاة على العاصه وصل لو ادعى الحامي مثل العصور والم
الاخر السبع على سلامه حلف معها ايضا اذ كان باطلا دفعا لاحتمال خفي
من من مرعه الاحلاف ومن فعل الاقرار بلازم وان كان غاليا اذ وصل اول
العصبي بالبلوغ ولا يصل منه لانه يودي الى نفيه ويصل من المستسرى في العود
ولا يصل اقراره بها بعد دعواه الحق فان قلت طلب الاحلاف لتوقيع الاقرار فقلت
اسعى اسعى الاحلاف لعدم ما يندبه طلب العاصه في الاحلاف اعم من ذلك لانه
مدى نكح حلف المدعى على رقيه معوم العمه ان قلنا الممن المردود كالاقرار
وان قلنا كالبينه صحت رده والاصل فيه ان من فوت مالا او غيره على اقرب
رجع وان كان ما لا يندرك كالعقود والطلاق عزم وكان ما يندرك
كالاقرار بالعص والشفادة بالملك فالاقرب العزم ايضا للحلوله
الحلف دائما على القطع وهو ينقسم الى اثبات ونفي وكلاهما اما من فعله او فعل
غيره فالابسام اربعة حلف على نفي العلم في واحد منها ومن الحلف على نفي
غيره والتمسك بالبت وهنا سوال وهو ان النفي المحصور بحود الشهادة به كالوشهاد

انه

انه باع فلان في ساعه كذا وسعد آجران فان المسرى في ملكه ان ساعه كان ساكنا او موقفا
انه فعل فلان في وقت كذا وشهد آجران انه كان في ملكه حاله ساكن الاعصاب جميعها
وان لم يكن عند المصروف ملك الساعه وصورة كثيرة والسهم ان لم يكن مبلغ من
المن مالا اقل من المساواه وجوابه اذ اقدرا ان السعي محصور على العلم به
التمسك حلف النافي لفعل غيره على البت ايضا وهنا مسائل لو ادعى عليه حلف
بيمينه وانكر حلف على البت لان الدعي لا ذمه لها وهناك المالك لما ليس بحرف
فعلها بل لعصمه في حفظها وهو من افعال نفسه لو انكر حلفه عبده
فل حلف على نفي العلم حلفا على العاصه وربا نفي هذا على ان جنابه العبد هل
سئل بحض الرقيه او بها وبالذمه جميعا معني انه منع بعد العتق فعلى الاول
حلف المولى على البت كالبهيمه لانه حاكم عن نفسه وعلى الثاني وهو ظاهر
الاصحاب حلف على نفي العلم لان للعبد ذمه سئل بها المحقوق والرمه كالمثمنه بها
لو ادعى عليه موت مورده سمعت في موضع السماع ولو انكر حلف على نفي العلم
ان اذناه عليه كما حلف على نفي غصبه والملازم وحمل الحلف على البت كتمه الملاء
الوارث على ذلك وحمل الوفق من حضوره وغيبته عند الموت المدعى والاصحاب
على الاول لو قال المسرى من الوكيل اب تعلم ان النافع اذن لك
سلم المسع هل قص الثمن فالظاهر انه حلف على نفي العلم وحمل حلفه على
البت لانه ثبت لسعه سحماى موت اليد على المسع حتى يمتص الثمن ويصعب
ما ذلك ما ثبت له حكم اليد فلا يحتاج الى اثنائه لو ادعى النافع حدوث
عزم سلم المسع علم المسرى به فعل حلف المسرى على البت لانه بيمينه يسعي

وحيث سئل المصحح **لو ما عمن اس فادعى اخا البنوة** وعلم اخيه فالحكم على من العلم
وصل على البت لان الاخرة رابطت معهما فهو حالف على **يعلم نفسه** ولو انكر احد الزوجين
الزواج المدعى به حلف على من العلم فان نكل حلف الآخر على البت لانها من شبهة
وصل حلف الزوج على البت بخلاف الزوجين والفرق ان في من الزوج يصح العقد
في الماضي وامان استباحته في المستقبل فكأن حلف على البت تغلظا ومن الزجر
ليباحي ثبت بالعقد ظاهر اضعف منه من العلم وهذا من ضعف ويمكن فيها اعترا
البت لانه من حرم مدعيها المدعى فحلف على البت **كلما عادت السهالة به**
حار الحلف عليه وما لا فلا العموم قوله معا ولا تنف ما ليس لك به علم وزعم بعضهم ان حال
المنس اوسع لانها في الغالب مستند الى الشيء للاصل فيصعب منه حمله الحلف على ما
مراه بخط ابيه في دعوته اذ اعطى على طه وكذا الواجب نفعه فعل فلان اياه او
عصبة منه وان لم يحمله السهالة به وهو مردود عندنا **قال** لا يحوز الحلف لانا
مال الغير واحلف في مواضع لو اوسع المنفس من الحلف مع شاهد مدعي له فصل
بحلف العريانة لو مات مدون فقام له شاهد مدعي فللورثة الحلف ولو امتنعوا فصل
بحلف العرم ومنهم من فرق بان كولي المنفس عر المنفس يورث ربه طاهره لانه المصحح
بالاصالة واما ورثه الميت فقد حكم عليهم احواله ويكون الغرام مطلقين عليها وايضا عزم
الميت في محل الدامن من حلف الميت بخلاف عزم المنفس فانه في مقام الرجاء **الصورة**
بحالها ولكن لا شئ من هناك بل كولي العرم ولو لم يدع المنفس ولا الوارث فالأقرب
ان للعرم الدعوى وان لم يكن لهم الحلف **لو احل الراهن الحاربه** وادعى اذن
المرتحن فكل حلف الراهن فان نكل بوجه خلاف الامة لا يلحقه حلفي الحلف **لو ادعى**
لام ولده بعد موته مسولا بعد الوفاة وهناك لو ثبت حلف الورثه فان نكلوا
من حلفها وجهان **واحد** **البيان** وهي **سبع** **نظم** الفصل ما عظام الاحكام

من

في **الواجب** الحلف اذا لم يسلم والذمي اذا لم يلزم ولم يسلم والمزني في طهر مطلقا
وعن غيرها اذا اصر والمخارب اذا لم يتب قبل القدره عليه وفيه اختلاف فله
حلاف والراي الحسن والراي بالاكراه والمخارم واللاط واصحاب الكبار يرجحون
والترين اذا لم يكن الصبح الاصله وان كانوا غير مستحقين لولاه وللغصام فصل
بغير حق والذمي وانعاهد والمستامن ونسأ اهل المريب وصبيانهم الا مع الضرورة
فصل **الاسير** الماخوذ بعد انقضاء الحرب **والمنكروه** قتل الغازي اياه **والمنسحب**
القاتل اذ كان الذم اولى من الاسلام عندهم والاقرب وجوبه عندنا ولو كان
الدفاع عن بضع محرم او عن قتل مؤمن ظلما فهو واجب والمباح القتل قصاصا ولو خذ
من استبقاه اذنى امكن حمله مستحيا ومن اشاح من مات بالحد او باعصا من الطرف
اما فصل الخطا فلا يوصف بشئ من الاحكام لانه ليس بنصود واما سبب العقد فمدد وصف
بالحق فيما ادا امره عدوانا لا بمعد اسل ولا ما فعل غالبيا وقد لا يوصف كالفرس للناد
على ان الصار عدوانا الرصف في الخمسة لصره للسل المولود عنه **لثالث** **سبب** العمل
ما عدا رصفه الى اقسام **اما** لا يوجب قصاصا ولاديه ولا كفارة ولا انما وهو القتل
الواجب وللناح الاصل يسلم حسن الترس فانه يحكم به الكفارة **قال** لا يوجب العلة الا بال
ولكنه ما ثم وهو فصل الاسير اذا عجز عن المسى وصل الراي المحسن وسببه بغير اذن للامام
اما ما يوجب البصاص والكفارة وهو فصل الكفاري من المسلمين عمدا **اما** ما يوجب الدية
والكفارة وهو شبهة عمد والخطا وقتل الوالد **والدولة** ما يوجب الدية ولا يوجب الكفارة وهو
فصل الذمي **اما** ما يوجب الكفارة لا الدية وهو فصل عند نفسه اذ كان مسلما وصل الانسان
نفسه واما فصل الذمي المرتد فالاقرب ان يوجب البصاص وحده لانه معصم الدم بالنسبة اليه **الراي**
بغيره انما من نفسا وطرا والمثاله لا من كل وجه بل في الاسلام والحريه او الكفر او الرقة

٩٢

وفي العقل واعتبار الحزم ومع منه الآونة ولا يعنى التساوى في الاوصاف العرفية كالعلم
والجهل والقوة والضعف والسر والعلانية ولا الاستدلال بباب العصاص ومن لم يسل
للماعة الواحد وامض من اطرافهم مع الرد عندنا حتما لتواطى الجماعة على قتل واحد او قطع
طرقه **فأما** المشهور من الاصحاب ان الواجب قبل العمد بالاصالة العصاص وان الدية لا
الاصح او قال ابن الحنفية لو لم يسل العمد لولا المشهور عندنا ان مقتضى ما خذ الدية العفو
ولخرج ذلك من كلام ابن ابي عمير ليعلم به وهذا يحمل امرين احدهما ان الواجب هو العصاص
والدية بدل عنه لعله بعد كتب عليكم العصاص والعسل والثاني ان الواجب احد الامرين
من العصاص والدية وكل منهما اصل كالواجب المحيز لعول النبي صلى الله عليه وآله ومن قبله
فتقبل هو بحر النظرين اما يودى واما يتاد **فموضع** ادعى الولى عن العود مطلقا
فعلى المشهور سقطت القوة والدية وعلى النصارى العول الثانى بحسب الدية وعلى التفسير
الاول لم يحمل سقوط الدية لان الدية بحسب ما حصاره ولم يذكرها وحمل وجوبها لان
عفو المحي كعفو السارق فانه كل موضع غنى الشريعة عن العصاص لعدم الكفاية حيث الدية
ب اذا قال عتوب عما وجب بهذه الحماة او عن حرم فيها او عما استحق به فعل المشهور
سقط المطالبة املا وراسا وعلى الآخر الاور ذلك انما لسمول اللفظ وحمل على
التفسير الاول بما الدية لانها انما تجب اذا استبدل بها عن العود ولم يستبدل
فهو كالعتوب عما لم **يجب** كوقال عتوب عن العصاص والدية فهذا كالذي قبله واولى
في سقوطها للصريح وموضع في الاصل الآخر **د** لو قال عتوب عن العصاص الى الدية على
المشهور لا اثر بعين رضا الحاشى فان رضى والا فالعصاص بحاله وعلى الآخر ان فسرنا الدية
صح العفو عن الدية وبقي العصاص فلو مات الجاني قبل العصاص والعفو عنه قبل
المحكي طلب الدية بحمل المنع لعنوة عنها والسور لعوات العصاص بعز احصاءه وله بدله

وهذا

لأن المشهور لا اثر لهذا العتوب على الدية
كما لا يخفى في كمال عتوب الدية

وهذا توجه على العول المشهور ايضا معنى اذا عفى عن الدية ثم ما ان المسؤل يرجع بها
في مكرهه على ما قاله بعض الاصحاب ولكنهم لم يذكروا العفو عن الدية وهذا جنى على
ان العفو عن الدية لغو واما لو قلنا هو مراعى صح العفو اذا اسفل الحق اليه
وهو بعد وان فسر القول الثاني باحد الامرين وقد عفى عن الدية قبل له
الرجوع اليها والعفو عن العصاص فيه احتمالان احدهما وهو الاصح المنع كما انه
لو عفى عن العصاص لم يكن له الرجوع اليه وبأنه في المواد لما فيه من استعفاء نفس
الحاشى والرضى به **ق** اذا عفى على مال من غير جنس الدية وشرط رضى الجاني فان
رضى فلا كلام على العول المشهور واما الآخر فعلى البدلية الاور صرفه الى العصاص
لانه الواجب وسعى في الدية ما سبق وعلى احد الامرين مكن صرفه الى العصاص اذ هو
المعاد في العتوب والابق به والاور استفساره بما قال من عليه كما مر وان قال
لم اقتصد شيئا حمل الصرف الى العصاص وان قال له امره الآن الى ما تشاء
ح لو قال اخذت العصاص على المشهور زاده ما كذا وعلى البدلية له الرجوع
الى الدية لو عفى عن العصاص اليها وعلى احد الامرين هل له الرجوع الى الدية
هو كما لو طرح بالعفو عن الدية بل اولى بالرجوع **ط** اذا عفى المقتضى عن العصاص
سقط واما الدية فعلى المشهور لا شيء وعلى البدلية ان عفى على مال ثبت وتعلق به
حق الغرماء وان عفى مطلقا او على ان لا مال فان قلنا مطلق العفو يوجب الدية
وحسب هنا عند الاطلاق واما العفو مع بى المال فالاور صح لان طلب المال
كطلب ولا يحسب عليه الكسر على العول به واما على احد الامرين اذا عفى عن العصاص

في المال وعلى احد الامرين ان الواجب على المشهور وهو العتوب
لأن العتوب على العتوب

ثبت الدية سواء جاز ما نأتمها او نفها او اطلق **ك** لو عني الراعي عن المالك او عن
على غير مال فقتلته كلام الاصحاب صحة العفو وقال الفاضل هو كفوف المجور عن
النفوس وقد سبق تنزيهه فيل ويترق ان المفسر لا يظلم عجيل العصا من
العفو تصرف المال الى الغريم لان ذلك الكتاب وهو غير واجب عليه والراعي
محمى على العصا من او العفو على مال لكون المثلث على ثبت من امره ومنهم من بناء
على ان الواجب ان كان العفو عسا لم يحرم وان كان احدا الامر **ع** اجبر على اسما
ما شاء فلعنه عمار استنفأ الدية فسلط حرم الغريم بها واما احتمال ان تعين عليه اخذ
الدية لصرفها في الدين **لا** ادب ان الصلح على اريد من الدية من حسنها او غيرها
حار على القول المسهور وعلى الدلالة وجهان نعم لعنه باحسان المصحح جاز الزيادة
والنقصه كفوف صلح والى لان العدول عن العصا من بوجوب الدية فلا يجوز
الزيادة عليها **و** اما على احد الامر من بعد نظروا بالمنع لانه زيادة عن الودع الواجب
فكانهم يحلون ربا وهو مسمى على اطراد الرامي المعاصات بنفسها ان اذاعا
الدية فهي دية المقتول لا القاتل لان العاني احب العاني باستقاط حقه من مؤنة ومن
احب خفيه ببدلته استحق بذكر المبدول كمن اطعم مضطرا في محبة يستحق
عليه بدل الطعام ولو مات الخاني قبل العفو والعصا او قتل ظلما او حتى واوجبا
الدية في تزكئة فهي انية دية المقتول عندنا لا القاتل لانه الغاية على الودع با
لاصله **السادس** قد يعرض ما يمنع من اخذ الدية كمن عفا عن العصا البسعا

في

90 على المذبحين وله مور او موطع من الخاني ما فيه دية كالدين او الرجلين من المور من
عليه بالدية فليس له القصاص في النفس حتى يودي اليه الدية ولو عني عن العصا من
لم يمل له احد الدية لاستنفاء ما يوازنها **ك** لو قطع يدي رجل فقطع يدي العاطع
قصاصا من سري القطع في المقص فمات فللولي من المأخذ ولو عني لم يمل له دية لاستنفاء
ما يوازنها **ح** الصورة بحالها ولكنه احد دية الدين ثم سرت فللولي دية قصاصا بخز
الرقبة ولو عني فلا دية لان دية الطرف يدخل في دية النفس وقد استوفيناها المحمي
كاملا **ك** لو قطع ذمي يدي مسلم فاقص منه ثم سرت الى المسلم فلولته العصا وان
عني الى الدية فله دية بعض دية الذمي وقال بعضهم لاديه ونصف لعدم استنفاء
ما يوازنها **ح** لو قطع امرأة يدي رجل فاقص منها ثم سرت اليها من
له مع العفو سوى نصف الدية **و** لو قطع يده فسرى الى نفسه فقطع الولي يدي
للخاني فلم يمت فله قتل حقيقة للمماثلة فلو مات قبل جزا الرقبة لم يؤخذ من ركة
في لانه لما مات المحل ثبت له دية واحدة وقد استوفينا ما يوازنها واورد المحقق
عم الدين رحمه الله على هذه الاحكام ان للنفس دية بانفرادها وما استوفينا ومع
عصا من الحماة فلا يكون مانعا من العصا من لا الدية **ك** لو قطع يدي عبد
ساوي الف دينار ثم اعطاه السيد ومات بالسراية فلولته العصا والعفو عنه
محال لان ارش الحماة كان ملك السيد فكون له ولا يمكن تعدده بتعدد المستحق
فليس لهم مال هنا ايضا **السادس** كل من لم ياتر العمل لم يضمن الا في نحو
عدم الطعام المسموم الى الضيف وامره بالاكل منه او سكوتة وكذا الودعاه

الى بيرة لا يعلمها وكذا الوصية علمه بالصل فعمل ثم رجعا وقالوا بعد ما فاه بعض منها
وكذا الوثبت انها سهداروا وقالوا لا تعدنا **تاسعة** اعني بعضهم في القود بكانوا
المجنى عليه والجاني في جميع ارمه الجرح الى الموت فلو تخطل ردة من الاسلام فلا
قصاص لانها شبهه وفصل السح وحمه الله في طمانه ان كان لم يحصل سراره في زمان
الردة فالقود وان حصلت فلا قود لان وجوبه مستند الى الحمايه وكل السراريه
وبعضها يهدر وقول المحقق ثم الدين سعالا في الجنيده وللشيخ الخلاف في ثبوت
القصاص لان الاعتبار في الحمايه بحال استدارها وهو حينئذ مسلم ولو كانت
المناقب في التفصيل لان ازمته الجرح العاقل لا تفك عسر سراره عاليا وان خفيت
وكذا اعتبر في حل اكل المصيد ذلك حتى لو رمى الى صيد فارد ثم اسلم امه
لا يحل لان الاصل في الميثاق الحرمة وكذا في تحمل العاقله بعض الطرفين الواسطه
لانها حاربه على خلاف الاصل من حيث انها مواضع حمايه الغير فاحتيط فيها
مطرين الاولى كما احتيط في القود وفيها الكلام السالف عن الشخص ومطع المحقق
سبحن العاقله ولم ينصت وكما به حاله على ما ذكره في العود وعد قل اذا
رمى في حال اسلامه طارا ثم ارتد ثم اسلم امه اصاب السهم انسانا ان الدية على
عاقله للمسلمين ولكن باسلامه في الطرفين وهذا بناء على ان المراد منه
بالمال وعدمه ان سرانه لورثته المسلمين فعلى هذا لو اصاب من هذا العقيل
المسلمون من اقربائيه وامه الدية فالاعتبار بها حال التلف فلور من حرما او مرتدا
ثم اسلم فاصابه السهم في حال اسلامه وجبت الدية **الثامنه** كل جنايه يلزم
حاشا الا في ضمان الخطا على العاقله وضمان حشاه الصبي على صيد الاحرام

او عمل

او عمل بعض محظوراتها فاما يلزم الولى **التاسعه** كل جنايه لا تعد فيها فيها
الارض جميعا كما في الرمي ونقدرا كما في الحر والقدر عاليا مع العدد من جميع
في البدن منه واحدا عينا كان او منفعة الدية وتوزع الدية على ما زاد بالسوية غالبا
من الاثنين الدية وفي الثلثه والاربعه والعشرون واستثنى من الاثنين الحاجبان
والبرقوتان ومن العشرة الاطفا وروفي النجاش في الراس من عشرة عشر الدية
الى يمينها وفي اليد بنسبتها الى الراس وفي كسر عظم من عصبه خمس دية العضوان
صلح بغير عيب فاربعة اخماس دية كسره وفي موضع منه ربع دية كسره وفي رقبته ثلث دية
العضوان برأ بغير عيب فاربعة اخماس دية رقبته وفي فك من العضو بحث تعطل
العضو ثلثا دية العضوان صلح بغير عيب فاربعة اخماس دية فك وفي احدى
شمل في العضو ثلثا دية وفي قطع كل عضو اشل ثلث دية وفي الزايل ثلث دية
الاصل من الانسان والاصابع **وبالحق بذلك** فواعدا **الاولى** لا تقر من الكفار
على كفره عن اهل الكتاب بشرائط الذمة وللمرء خصا به المواضع باحكام المسلمين
والامر بتضافات العباد اذ اقبلت منه التوبة وعدم صحة نكاحه ابتداء وعدم
اقراره على نكاحه المستدام الا ان يعود في العدة وعدم الاقرار على دمه ان طلقا بعد
الامهال للتوبة والا اقر بقره لا غير ودمه هدر بالنسبة الى المسلم وزوال
ملكه نفس الرده ان كان عر فطره والحج على ماله مطلقا ومنعه من روح رقيقه واولاده
الاما غر وعدم صحه سبييه وفدائه والمن عليه وعدم ارضه قربه لومات وكان
ارتدادا عن فطره وفي غيرها نظر والمراعاة محتملة وعدم صحه صرفاته بالبيع

والهبة والعين وشبههما فكون باطلا في النظرية وموقوف في الملكى وعدم اقرار ولد الميراث
على كنفه وعدم جواز استرقاق هذا الولد على قول وقسمه اموال النظرية في
حال واعتداد اذ واجبه هذه الوفاة وعدم قبول عوده الى الاسلام **الثانية**
اموال الحرب في المسلمين ولا يحبان بدفع الامام الى اهل الحرب مالا الا في
مواضع كافتكاك الاسرى من المسلمين اذ الم يمكن الا به وكرد مهر الحربى عليه
اذا حاربت امرأة مسلمة وكدفع مال اليهم لتكفوا عند العجز من معاومتهم
الثالثة كل من وطئ حراما لعنه فعلية الحد مع العلم بالحرم الا في مواضع كوط
الاب حاربه ابنة او الغانم جارية المغنم على قول وقد مال العين لمخرج نحو وطئ الحرام
والمحرمه والمولى منها والمظاهر وزوجه المعتدة غوط **الرابعة** كل امر
مجهول فيه القربة بالنص ولها مواد **منها** من ائمة الصلوة عند الاستواء في المرحا
ومن اولياء الميت في محض مع الاستواء ومن المولى في الصلوة والدفن مع الاستواء
في الافضلية او عدمها ومن المزدحمين في الصف الاول مع استواءهم في الورد
وكذا في العود في المسجد او المباح وكذا في الحيازة واحيا الموات وفي الدعاوى
والدروس الا ان يكون منهم مضطر بسفر او امرأة ومن الزوجات في الاستفا
وفي الابتداء الوسيط المهر زوجات دفعه ومن المولى يعقوب او المتجر من غير
ترتيب وعند معارض البيعتين او معارض الدعوى ولا يعمل في العبادات
في غير ما ذكرنا ولا في الفناوى والاحكام المشبهة اجماعا ثم هنا قواعد **الاولى**
الاحكام اللازمة باعسار جماعة قد يكون موزعه على رؤوسهم وقد يكون موزعه باعتبار
معلقهم وكذا الحكم المعلق على عدد قد يوزع على ذلك العدد وقد يوزع على اصنف

ذلك

ذلك العدد ولا يمايط كذا همتا شمل الجمع ثم قد سرك بعضها في ذلك وكما
ما عدا في الجملة فان شفعوا المعاسمون يكون الانصبا والمؤمن مابعد اما للرؤوس او
للاصبا وهو قوى واقتوى في الشفعة ما ادا ورت جماعة شفعاء عن واحد لانهم
احذون المورثهم ثم سلقونه لانفسهم ويحمل ان يعل ما حذون لانفسهم لان المست للملك
شفا ويضعف بانهم يمنعون ح لآخر ملكهم عن الشرا اذ ملكهم بالارث الماخض عن
الشرا ولا يحمل على حد العذف حيث هو ملكهم بالسوية لان الحد وعلى عمرى
المعاملات فالشركة عبد اذا اعتق جماعة منهم تقوم حصص الرق عليهم بالسوية
فانه بعض الاصحاب ويحمل على الحصص ولو استاجر دابة لعدد فزاد فلف في
كيفية ضمانها الوجهان وكذا الزاد الحداد او صرب جماعة واحدا صربا مساويا في العدد
فما او حرجوا والمهور من الاصحاب التساوى منها ولا اعتبار بعدد الفرات
والجراحات ويمكن الفرق بين السياط مضبوطة باعسار وقوعها على ظاهر البدن
والخارجة غير مضبوطة لانها ذات غور ونكابه في الباطن لا يعلم **بدره بنيسه**
اذا عذر كمال الاحارة وزع المسمى نسبة المسوفى الى الباقي بحسب القيمة وقد تشكل
بعضها في صنعة الحساب كما اذا استاجر مخفر عشرة طولا ومثلها عرضا ومثلها
عمقا فخر خمس اذرع في خمس وعذرا كمال العمل لمويه مع تعيينه في العقد او
لعلابه الارض فان نسبة المحفور الى المستاجر نسبة الثمن وذلك لان مضروب
الاول الف ذراع ومضروب الثانية مائة وخمسين وعرضه ذراعا هذا حسب العدد
فان وصفنا ذى الانزع في الاجرة كان الواجب ثمن الاجرة والاوجب التوزيع

٩١

بحسب القمى ايضا **الساكن** الكاح عمنه مستفاد من الشرع بغير زوالها على اذن
الشرع كما استغنى حصولها منه والمحقق عليه عند الآلة قوله طالى فليست عليها
ووفقا على المسكن ومسا كما اصل الحل وللجمهور اختلاف عظيم واضطراب كثير
فما عداه هذه الصيغة حتى ان قوله ان حرام احد عشر قولاً فقال اس عاس على ما فعل عنه
من مغلطة وان جبر عن ربه والسعي كبحر المال لا شئ فيه لعوله عز وجل لا تحربوا
طيبات ما احل الله لكم وقال اسحق كفاية طهاره فصل الوطء والا وراعى له ما نوى
والامتن كغزو وسفين ان نوى واحده فثابتة او الثلاث والستات او الخمس فالبين
او الاربعة ولا يمس فكذلك لاشئ فيها وان حصة ان نوى الطلاق فواحدة وان نوى
استين او الثلث فواحدة ثالثة وان لم ينو فكلها من وهو مؤول وما لك في
المدحول به املت ونوى في غير المدحول بها والاشاعى لا يلزمه شئ حتى نوى
واحدة فكلون رجعية وان نوى تحريمها بغير طلاق لزمه كفارة بين ولا يكون
مؤلماً قال بعض متأخري المالكية معنى التحريم لغة المنع بقوله ان على حرام اخبار
عن كونها ممنوعة فهو كذب لا يلزمه فيه الا التوبة الباطن والعرض الطاهر
كما رانواع الكذب ليس مقتضاها له الا ذلك وكذلك خلية معناه لغة الاجابة
عن الخلاؤها فان غره وليس في اللزط التعرض لما هي منه فاعنه ولذلك بان معناه
لغة العارعة في الزمان او المكان وليس فيه تعرض لزوال العصمة فهي احرار
صرفه ليس فيها تعرض للطلاق **البنية** من جهة اللغة فهي اما كاذبة وهو الغالب
او صادقة ان كانت معارضة له في المكان ولا يلزم بذلك طلاق كما لو مرج وقال
است في مكان غير مكاني وجعلك على غار بك معناه الاخبار بذلك واصله

في الركن

في الراعى اذ اقصى العزم على المراجعة جعل حبلاً على غار بها وهو الكفان حتى جعل
كف شات تم ذكر بعد ذلك انه راجع الى الله والعون ما منهم على الكفاية
عن الطلاق وليس شئ لان الكفاية من باب المحاز واللفظ يحمل على حسمه
لا على مجازه والحمل على المحس كذلك لعدم جمعية الشرعة وعن النبي صلى الله عليه وآله
الطلاق والعتاق امان النساء **المالك** كل معلق على شرط فانه يتوقف المانر
او الوجود عليه كالطهار المعلق على الدخول بشرط عدم الدخول للمنع الطهار وقد
تعلق الشرط على شرط ايضا الى مراتب مشروط ووجود تلك الشروط فماني قوله
وامرأة مومنة ان وهبت نفسها للنسي ان اراد النسي ان يستنكحها وقوله تعالى
ولا تسعكم يعني ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يعولكم وسميتم النخاع اعراض لغا
الشرط على الشرط ومثل قول ابن دريد فان عثرت بعد ما ان والى نفسى صاناً معولاً لا
قال احرارته بعض النحاة ان يستغنى بانها ان تدعروا تجدوا منها معاقلة عز واناها الكرم
والسهر من الحاجة والغنى ان كل شرط لاحق فانه شرط في السابق بحيث عدمه عليه و
الآسان والشعر صريح في ذلك وان كان في الآلة الاولى ان يكون الارادة مآخرة لانها
كالقبول لجنها والعول متأخر عن اللجباب وحمل ان حال ان اراده النبي صلى الله عليه وآله
علقت بآراده الهية منها لعل ذلك من قصد ما فلو قال ان اعطيتك ان وعدك
ان سالتني فاست كظهور اتي اسرط ان سدى بالسؤال ثم بعد ما لم يعطها فانه
قال سالتني فوعدتك فاعطيتك مع هذا الوعد الشرط الاول في الوجود على الثاني
لمن مطايعه وعند بعضهم انه لا سالى بذلك اذ المقصود هو اجتماع الشرطين
وعرف العطف مراد هنا كما هو مراد في جابر وعمر وحار زيد ولو انه اتى بالواو كان

الغرض مطلق الاجتماع وورد ان العذر خلاف الماصل والسروط اللعوية سبب لزوم
من وجودها الوجود ومن عدمها العلم بخلاف السروط العقلية كالمحيرة والعلم
والشرعية كالطهارة مع الصلوة والعادة كنصب السلم مع صعود السطح فانه لا يلزم
من وجودها وجود شيء ان كان التأثير موقوفا عليه اذ لا يلزم من احبب العلم
ولا من الطهارة الصلوة ولا من نصب السلم الصعود نعم هي متلازمة في العدم واذا
كانت السروط اللعوية اسبابا من ضرورتها العدم على مستقبلاتها وظاهر انه قد
جعل الطهارة معلقا على الاعطاء فوجب عدم الاعطاء عليه وانه قد جعل الاعطاء
معلقا على الوعد فوجب عدم الوعد عليه وجعل الوعد معلقا على السؤال فوجب عدم
السؤال عليه لان شأن الاسباب ذلك كالدلو في الصلوة **الرابعة** في تكمل ما
سبق الفرق من السبب والشرط مع توفيق الحكم عليها كما في اعسار النصب والحول
مع ان النصاب يسمى سببا والحول من طاهوان السرع اذ ارب الحكم عقيب
او صاف فان كانت كلها متنا سبعة في ذاتها فليس الجمع علم فلا يحمل بعضها
شرطا وبعضها علم كترت العصا من على السبل العمد العدوان لان الجمع انساب
في ذاته وان كان البعض مناسبا في والآخرة مناسبا في غير معنى الذي سببا و
الغرض شرطا كالنصاب فانه يحمل على الغرض ونعم الملكية في نفسها والحول ملك
لغير الملكية بالتمكين من العملة طويلا **الخامسة** الفرق من اجزا العلم والعلل المجتمعة
ان الحكم اذ اورد بعد اوصاف رب على كل وصف منها ما يزاؤه فهي على كاسبا
الوصف واحاد الفكر الصغيرة فان الصغر كاف اجماعا والكثرة كافية على وارجاعه
من الاصحاب وان كان ترتيبه على الجمع لا على كل واحد فالعلم واحدة مركبة

ومع

93
ولكن احرازها كما في السبل العمد العدوان مع الكثرة والعرف من جز العلم
وجز الشرط يعرف مما سبق كجز النصاب وكجز الحول **سادس** فرض العلم عنه
الحكم في تكراره كالمكتوبة فان مصلحتها الخضر للعدو وجل وبعطية ومناجاة
والندال له والمثول من مده والسفهم لخطاه والنادب ماداه وكل تكررت
الصلوة تكررت هذه المصالح الحكمه اما فرض الكفاية والعرض ارباز الفعل
الى الوجود وما بعده خال عن الحكم كانهما ذ الغير ولا ينعقد بصلوة الجنانة
لان الغرض منها الدعاء والمرة يحصل لمن الاحابة والعطع عمر مراد فلا يسمي
حكمه في الدعاء بعد ذلك بخصوصه هذا الملب وانما قدما بالخصوصية لان الاحابة
على الدعاء يدعون للامواف لا على وجه الصلوة **سادس** اما جعل السجود للصائم
كفرا ولم يجعل للاب ومن راد بعضه من الادب من كذا لان السجود للصائم
يجعل على وجه العناية له بخلاف الاب فانه راد به المعظم فان قلت فقد قلوا
ما بعد هم الا يعرفوا الى الله زلفى فهو كالقرب الى الله معظم الاب قلت هذا
حكاية عن قوم منهم فليحل بعضهم بعد عمر هذا فان قلت هؤلاء كثر وقطعا و
هم بالمون بالسعر الى الله قلت هاز ان يكونوا معصين على عادة الاصنام لهذه
العامة ولو ان عابدا جعل صلوة وصيامه لتعظيم ادمي كان مسلمهم ولان العرب
الى الله يسعى ان يكون بالطريق الذي نصبه الله للعرب ولم نصب الله عبادة الاصنام
طريقا للعرب وجعل معظم الاب والعالم طريقا للعرب وان كان غير جازع بطله
هذا النوع من المعظم لانه لا يؤول الى الكفر باعسار انه قد امر بمعظمه في الجملة **السادسة**

كل من اعتقد في الكواكب انها مدبره لهذا العالم وموجده ما فيه فلا ريب انه
كافر وان اعتدنا بنا فعل الامار المسوده اليها والله سبحانه هو الموزن الاعظم
كما يقول اهل العدل فهو محط ادلائحه لهذه الكواكب ثامه بدليل على ولا
نقل وبعض الاشعرة كنفرون هذا كما كنفرون الاول واوردوا على انفسهم عدم
النفار المعزله وكل من قال بفعل العبد وقرعوا بان الانسان وعز من الحيوان
بوجد فعله مع ان الدليل والعبودية طاهرة علمه فلا يحصل منه هضم الجاب
الربوبه بخلاف الكواكب فانها عامه عنه وربما ادى ذلك الى اعتقاد استقلالها
ومحبات الكفر اماما عال بان اسناد الاعمال اليها كاستناد الاجتهاد الى
الشارع وعرضا من العاديات بمعنى ان الله تعالى اجري عبادته بانها اذا
كانت على شكل مخصوص او على وضع مخصوص بفعل ما نسبت اليها ويكون ربط
المسببات بها كربط مسببات الادويه والاغذيه بها محازا ما عصار الربط العادي
لا الفعل الحسني وهذا لا يكثر معصده ولكنه محط ايضا وان كان اهل حطاس
الاول لان وقوع هذه الامار عندها ليس بدائم ولا اكثرى **ثامه** الفرق بين
الما المطلق ومطلق الما والبيع المطلق ومطلق السع ان السع المطلق هو السع
العام فضله للام الحسنه ووصفه بالاطلاق فغدا انه لم يقتد بما ساقى العوم من شرط
او صفة او غير ذلك من لواحق العوم ومطلق السع هو العدم المستل من اوداع
وهو سمي السع العادي بغيره من افرادهم اضيف الى السع ليميز عن باقي المطلقات
كمطلق الاماره ومطلق النكاح ومطلق جمع الخافص فالاصا للتمييز فقط فلي
هذا يصدق ان مطلق السع حلال اجماعا ولا يصدق ان السع المطلق حلال اجماعا

لان

لان بعض افراد حرام اجماعا يصدق بصدقه مطلقا لخال ولا يصدق ان الخافص
المطلق وفي هذا نظر **ثامه** كل الاعمال الصالحه لله فلم جاء في الخبر على ان آدم
له الا الصوم فانه لي وانا اخرى به مع قوله صلى الله عليه وسلم اوصل اعمالكم الصلوة وكتب
عليكم اني عماله ان اهم امركم عندى الصلوة واحسن بوجه من حيث انه احسن من كل
السهرات والملاذ في الفرج والمطى ودلك امر عظيم بوجه الشرف واجب
بالعارضه بالجهاد فان فيه برك الحياه فضلا عن السهوات والمخادعة الاحرام ومروكاه
كثرة ومنه **ثامه** امر خفي للبدن الاطلاع عليه فذلك شرف بخلاف الصلوة والجهاد
وعرضا واجيب بان الامان والاخلاص وفعال القلب الحسنه خفيه مع ما والحمد لله
ايام ومنها ان خلا الجوف شبيه لصعده الصمدية واحسن بان طلب العلم فيه شبيه
باجل صواب الربوبه وهي العلم الذاتي وكذلك الاحسان الى المؤمن وبطيم الاوليا
والعالمين كل ذلك فيه المحل شبيه بصفا الله تعالى ومنها ان جمع العبادات ومع التور
بها الى غير الله تعالى الى الصوم فانه لم يعرف به الا اليه وحده واحسن بان الصوم
فعله اصحاب سجده الكواكب ومنها ان الصوم بوجوب صفا العقل والفكر
بواسطة ضعف القوى الشهويه مسبب الجمع ولذلك قال عليه الصلوة والسلام لا
يدخل الحكمة حواشي طعاما وصفا العقل والفكر بوجوب حصول المعارف
الربانية التي هي اشرف احوال النفس الانسانية واحسن بان سائر العبادات اذا
واظب عليها اورشت ذلك وحضر صفا العبادة قال تعالى والذين جاءوا اقبنا
لنهدنهم سبلنا وقال تعالى انما اتوا الله وامنوا بمرسوله بولكم كفلس من رحمة ويجعل
لكم نورا عشرين به قال بعضهم لم ارفه فرقا مرقبه العين وسكن الله القلب **ثامه**

ان يقول هب ان كل واحد من هذه الاحوية مدخولا بما ذكر فلم لا يكون محورها
هو الفارق فانه لا يجمع بين هذه الامور المذكورة لغرض الصوم وهذا واضح **على**
اللفظ الدال على الكلي لا يدل على حصر محلي في الخروج من الجملة اسان اخرى
منها في طرف السور وفي طرف السور لا بد من الاستثناء العلي واللفظ الدال على
الكلي لا يكتفي في طرف الثبوت الاسان بجزء منه مثل من شهد بمك الشهر فليصمه
كفنه بعضه بخلاف محورها فان المحور لا يتركه كانت آت بالامور به وتوسع
على ذلك حوار السهم بالجزء والجزء لعله تعاضدا طسا وصدق ذلك على اهل بيته
وقصر الحضارة على من المنزل من الرضاع لان قوله عليه السلام ان احب اليه ما لم يكن فيه
مطلوب الاحقية فكل اهل مراتبها ولا يحمل على الاعلى وهو البلوغ والاشياء في الملا
بجميع الحكم بعدم الكاح لانه اشار بهذه الغاية الى المانع اي ان كاحا مانع
من رب الحكم على سنة والمانع وعدمه لا مدخل لها في ترتب الاحكام بل في علم
مرتبها لان ما اثر المانع منحص في ان وجوده يؤثر في العدم لا عدمه في الوجود فسمى
ضحية لفظ الاحقية محالها في اقتضاها اقل ما مطلق عليه وقصر بحكم الفرقه ايضا على
سن البر لان قوله عليه السلام لا تولد في الله علي والدها وان كان عامما في الوالدات
ما عدا المكره في ساق النفي وعامما في المولود ما عدا راضاوه على راي العالم
بعمومه وعامه في الازمنة لان النفي الاستعمال على طرفي العموم كقوله تعالى لا
يؤسف فيها ولا يحى هو بالنسبة الى احوال الولد مطلق لان العام في الاشخاص والازمان
لا يلزم ان يكون عامما في الاحوال والاكسافي الرشد ما صلاح المال حملا على اهل بيته
وهذا اظهر في الدلالة مما قبله لا فسر ان يترك لما اصبحت الى اجواب عنه واستدل
بعض العامة على الاقتصار في حكاية الاذان على حكاية الرشد فان قوله علم اذا سمع

الودون فعولوا اصل ما يقول مطلق يحمل مطلق المائنة وهو ما دعى على الشدة
فكون كافا مطلق هذا ما فيه فكلكم نعوم المفرد المضاعف ومن مضاف **فانه**
اشي من هذه القاعدة ما اجمع على اعسار اهل المراسم وهو ما نسب اليه
من التوحيد والسرية وصواب الكمال وما اجمع على الاكسافه ما اهل المراسم كافر
بصحة الجمع فانه يحمل على اهل مراسم والعرق ان الاصل بعظم جانب الربوبية
بالقدر المكن والاصل بين اه الذمة المقررة له وما قدره الله حق فذكر
وول النبي صلى الله عليه وسلم لا احمي ثقتك عليك والناقي هو المحتاج الى دليل وليس
ان تقول محل النزاع هو الحاري على الاصل ولذلك الاقرار واما
تقديم الله تعالى فهو دليل من خارج فلا يخرج القاعد عن حقيقة
فانه قد تقدم التفسير للحقوق ويريد هنا ان المراد
حق الله تعالى اما او امر الدالة على طاعته ونفس طاعته بناء على انه
لولا الامر لم يدق على العباد انما حق الله اوجب على ان الامر انما
تعلق به القرب في نفسه بحق الله تعالى وعليه في الحديث الصحيح
عز وجل الله عز وجل من اهل بيته عز وجل الله عز وجل العباد ان يعبدوا ولا
يشركوا به شيئا **ويقرع** على اعتبار ان الامر هو حق الله ان حقوق العباد
المذكورة بادبها اليهم مشتقة على حق الله ولاجل الامر الوارد اليهم معاملة
او امانة او صدا او قفا ما اوديه او غير ذلك فعلى هذا ابو خذ حق
الله بدون حق العبد كافي الامر بالصلو ولا يخرجه حق العبد بدون حق الله

والصاغة فيه ان كل ما للعبد استقامه فهو من العبد وما لا فلا يحكم الربا والعرفان
لو رافض اسان على ذلك لم يخرج من الحريم لعل من ادعى به فان الله تعالى احرماها
لما لم يملكها عليهم وحفظها عن الضاع فلا يحصل المصلحة بالمعمود عليه او يحصل
مصلحة نزره وباراها بمسدة كبرى ومن منع العبد من الملاى نفسه وماله و
لا اعسار رخصته في ذلك وكذلك حرمت السرقة والعصب مونا لماله و
الذوق مونا لغيره والربا مونا بالنسبة والعمل واخرج صوابا لغيره لا يغيره رضى
العبد **لو اجمع مظهر** ان فصاعدا الى الانفاق وليس هناك ما يحصل عن
احدهما قدم واجب السعة فان وجب الفل قدم الاقرب فالاقرب فان
ساوا فالاقرب العسمة ولو كان الكل عرا واحى السعة الاصل فالامر بعدم
تلفه فان تساوا احمى لعدم الافضل ولا يعارض الا امام عمر السمة ولو كان عند
مالوا طعة احد المصطرين لعاش يوما ولو قسمه بينهما لعاش كل منهما نصف يوم
فالطاهر العسمة لعدم قوله ان الله يامر بالعدل والاحسان ولو وقع سهم بين كل
منها وهل العسمة في موافقتها على الرضى او على سد حلة الجوع اجمال وجمع
التامى انه ادخل في العدل ادخل عليه مع العدة اشياء عظام اختلف قدر
اكلها فليكن كذلك مع ايجاع هذا لو كان عند رقيق وله ولدان وثلثة
نصف سبع احداهما وثلثاه نصف سبع الآخر وزعه عليها انما ما وعلى الرضى نصيب
ولو كان نصف سبع احداهما ونصف سبع سبع الآخر قسم ايضا انما ما والفايد
القسم على الشبع ومعنى سد الجوع الذى لا يصبر عليه لا التملى ونبه على ذلك
فسم الغنایم للعارض ضعف الراجل ما عسا راحته وحاجة نفسه **الله**
العوليز في سعة الزوجية انها مقدره بل الواحد سد الحلة كالافان لعل الشى

صلى

على الله وآله لم يند فدى ما لكفك وولادك بالمعرف ولم يند بالمدن اوبى
بالحب ومونة الطحن والاملاح وقد الى جهالة لان المونة محمولة فصيرت
محمولا فالوا السفة بازا ملك البضع فيكون معدره لا صالة السعد الاغواض
فلما بيع ذلك بل من بازا الملك وبنما تسقط بعده واما قائل البضع المهر
فالسفة فيها كنفه العبد المشتري اذ الثمن بازا رقبته والسفة سب ملكه فالكسفى
العامه رد اعيا فريقة العايل ما لم يدر لم يهدى السلف لاني اختلف ان احدا
اسم كسفى على روجه مع موه اصلاحه فالقول به يودى الى ان كل من مات بكن
سفل الدية سعة الزوج لان المعاوضة على الحب الذى اوجب مما اكله
الزوج من الحب والجم وغيرهما دبا ولو جاز كونه عوضا لم يرام السفة الا بعد
صلح وقراض من الحائنين وما بلغنا ان احدا اطعم زوجة على العاني ثم اوج
ماناها نفقها حاسا ماله ولا حكم حاكم بذلك على احد من الزوجين **الشافعية**
سفل حقوق الوالدين للارب ان كل محرم او محبة للاحاف محرم او محبة للابوين
ونفردان **بما مور** محرم السفر المباح بعد ادائها وكذا السفر المندوب وسفل
سفر التجارة وطلب العلم اذ الملم من استيفاء التجارة والعلم في بلدها كما
ذكرنا فيما مر **بما** قال بعضهم يجب عليه طاعتها في فعل وان كان سببه فلو امره
بالاكل معها من مال بعقله شبهه اكل لان طاعتها واجبه وبرك الشبهة يجب
لودعواه الى فعله ولا حصر الصلوة فلو فرض الصلوة ولسطعها لما ملنا
هل لها منعه من الصلوة جماعة الاقرب انه ليس لها منعه مطلقا بل في بعض
الاعان ما شق عليها عا لفتها كالسعى في ظلمة الليل الى العشا والصبح
لها منعه من الجهاد مع عدم النعس لما صح ان رجلا قال يا رسول الله ابا عبد
على الهجرة والجهاد فقال هل من والدك احد قال نعم كلاهما قال افترقني

١٠٢

لاجر من الله قال نعم قال فادع الى ما يدرك فاحسن محبتهم **الاول** ان لها
منع من عرض الكفاية اذا علم قيام الغرض او طس لانه يكون كالمهاد المنوع منه
قال بعض العلماء لو دعاه في صلوة النافلة وطعها لما صح **عشر** رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان امرأة ماتت ابنها وهو في صلوة فالتفت فخرج فقال اللهم امي وصلاني
فقال ما خرج فقال اللهم امي وصلاني فقال لا تموت حتى سطرت وجهه المرحوم
الحديث وفي بعض الروايات انه صلى الله عليه واله قال لو كان حرج ففعلها لعلم ان
احابه الله اوصل من صلوة وهذا الحديث يدل على قطع النافلة لاجلها ويدل
على ان الاول على حرم السفر لان عتبة الوجه فيه اعظم ومن كان يريد منه النظر
اليها والافعال عليها **كف** الاذي عنها وان كان فليلا يحب لا يوصل الولد اليها
ومنع من اتصاله بحسب طاقته **مرك** الصوم نذبا الا ما ذن الاب ولم اقف على من
في الام **مرك** التمس والعهد الامانة ايضا ما لم يكن في فعل واجب او ترك محرم
ولم ينعكس النذر على من خاص الا ان حال هو بمن يدخل في النهي عن التمس الابادة
ب بر الوالد لا يتوقف على الاسلام لقوله ووصيناكم بالانسان بوالديه
حنا وان جاهدك على ان تشرك في ما ليس لك به علم فلا تطعها وصاحبها في
الدنا معروف فافوضه وفيه دلالة على مخالفتها في الامر بالمعصية وهو كونه
عليه السلام لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق **فان** قلت ما يصنع بقوله ولا
تعصوهن ان يكنن ازواجهن وهو يشمل الاب وهذا منع من المباح فلا يكون
واجبه فيه او منع من المسح فلا يحب طاعته في ترك المسح قلت لا في
الازواج ولو سلم الشمول او التمسك في ذلك بحرم العضل فالوجه فيه ان المرأة حرة
في الاعفاف والتحول ودع ضرر مدافعة الشهوة والخوف من الوقوع في اثم

في الاماكن

وتبلغ

ويطعن من سلطان عنهم بالكاح اذ الحقوا واحتمل على اللبا للابا فاحسب العكس في قوله
تفاح مسحب وفي تركه تعرض لضرب دني او دسوى ومثل هذا لا يحط طاعة الا في
كل وجه يوصل للكتاب والسنة والاحكام على الترتيب في صلة الارحام والاطمان
في مواضع **و** ما انظر انه المعروف بنسبه وان بعد وان كان بعضه اكد من بعض او كرا
كان او انش وقصر بعض العامة على المحارم الذين يحرم السباح معهم ان كانوا كودا او امانا وان
كان من قبل بعد احدها ذكر والآخرة اني فان حرم السباح بهم الرحم واجب بان يحرم الاخير انما
كان لما ضمن من قطع الرحم وكذا يحرم حاله الجمع من العمة والحالة وانه الاح والاف مع عدم
الرفق عندنا ومطلقا عندهم وهذا بالاعراض عنه حصص فان الوضع اللغوي بمعنى ما قلنا
والعرف ايضا والاجابة دلل عليه ومنها ما عدا بالكثر وقوله نعم فمسل عسيتم ان يولم ان
سدوا من الارض ويقطعوا ارحامكم عن علي علم الله انها نزلت في بني امية او رده
على من اراهم رحمه الله في نفسه وهو يدل على بسمة العراية المساعدة **رحا** **رحا**
ما الصلة التي تخرج بها عن القطعة والحواس المرجع في ذلك الى العرف لانه ليس جمعه
سري ولا لغوي وهو يختلف باختلاف العادات وبعد الممازلة وقربا
بم الصلة والحواس **قال** صلى الله عليه واله بلوا ارحامكم ولو بالسلم وفيه نهي عن ان السلام
صلة ولا ريب انه مع فقر بعض الارحام وهم العمودان بحسب الصلة بالمال ونسب لباي الاقاب
وساكن في الوارث ويورد النسخة مع الغنى في المدة الا ان شفعه او رسوله واعظم
الصلة ما كان بالنفس فيه اشارة لشرع ثم يدع النسخة ثم يحل السبع المسمى بصلته من محب
وان لم يكن رجالا لواصل كروحه الاب والاح ومولاه وادناه السلام بنفسه ثم برسوله
والدعا بغير الغنى والنسب في المحضر **الصلوة** واجبة ومسحبة والحواس انها تسحب الى الواجب
وبما عرج به عن القطعة فان قطع الرحم معصية بل انما من الكبار والمسحبة ما زاد على
ذلك وبطريق الاضمار صلة الارحام يريد في العرفنا شكل بهذا على اكثر من التماس اعتبار
ان تدرج في الازالة والمحواس في اللوح المحفوظ لا يغير بالربانة والقصان

لا سحالة خلاف معلوم الله تعالى وقد سمي العلم بوجود كل ممكن اراد وجوده بعد
كل ممكن اراد بقاءه على حاله العدم الاصلى او اعدامه بعد ايجاده فكيف يمكن الحكم بزيادة
العمل ومضاهية سببها الاسباب وامطرنا في اجواب صان سؤلون هذا على سبل
الترغيب وبارك المراتبة الشا للجميل بعد الموت وقد قال الشاعر ذكر نفسي عمر
الناس ولده ما فانه ومصور العرش اسعالت وقال ما توافعاشوا بحسن الذكر بعد
وفصل بل المراد رماه البركة في الاجل اما في نفس الاجل فلا وهذا الاسكال المسمى
اما اوله لافلوروده في كل بعث مذكورة في الكتاب والسنة حتى الوعد بالجنة والنعيم
على الايمان وبجاز الصراط والحد والولدان وكذلك الموعد بالنيران وكيفية العذاب
لما سؤل ان الله تعالى علم ارساط الاسباب لمسميات في الازل وكيفية اللوح المحفوظ
فمن علمه موثاقه من امر بالايمان او لا بعث الله شي اوله ومن علمه كما وافقوا كفر على الله
وهذا لانهم سئل الحكمة في بعث الانبياء والاوامر الشرعية والمنافع ومعلقاتها وفي ذلك
هدم الايمان والحواس عن الجمع واحد وهو ان الله كما علم كنه العمر علم ارتباطه
سببه المحصور وكما علم من زيد وحول كنهه جعله مرتبطا باسبابه المحصورة من احواله
وطول العقل له وبعث الانبياء وصفت اللطاف وحسن الاحسان والعمل من
احب الشرح فالواحد على مكلف الايمان بما امر به ولا شك على العلم فانه بها صفة
فما المعلوم بعينه فاذا قال الصادق ان زيدا اذا وصل رحمه زاد الله في عمره ثلث سنين
فمن عمل كان ذلك احسانا ان الله تعالى علم ان زيدا سيعمل ما يصير به عمره زائدا
ثلث سنين كما انه اذا حضر ان زيدا اذا قال لا اله الا الله دخل الجنة فنعمل بيقين

علم

علم انه سؤل ويدخل الجنة سؤلها وبالجملة جمع ما حدث في العالم معلوم للعدم على ما هو عليه ومع
من سؤل او سبب وليس نصب صفة الرحم زيادة في العمر الا كمنصب الايمان سببا في دخول
الجنة والعمل بالصالحات في دفع الدجيم والدعوات بحسن الدعوة وقد جاء في الحديث لا تخلوا
من الدعاء ما لكم لا تدرون من سبب لكم وفي هذا سر لطيف وهو ان المكلف عليه الاجتهاد
في كل ذرة من الاحياء امكن سببية لخير علمه الله كما قال الله والذين جاءوا من بعدهم
لنجدهم سبيلا والعجب كيف نصب الاسكال في صفة الرحم ولم يذكر في جميع الصفات كحواسه
مع انه وارد فيها عدم لا سفل للمخرج منه فان قلت هذا كلام مسلم ولكن قل قال الله تعالى
انه اهل ما اذاجا اجلهم لا سفل من ساعه ولا سعد من وقال بعد اول خلق الله
اذا جاء احلها قلت الاجل ما في كل ما سمي اجلا موهبيا او اجلا مسبيا فعمل
ذلك على الموهبي ويكون وقته وقا حتى النقط كما سئل في فاعده الجزئي والجزئي وحاشا
انما ان الاجل عبارة عما يحصل عنده الموت لا محال سواء كان بعد العمر الموهبي او المسمى
وحسب سؤل كذلك لانه عند حضور اجل الموت لا يقع خروجه وليس المراد به العراة الاجل مجرد
الوقت ونسبة على سؤل العمر للرواية والنقصان بعد ما دلل عليه الاخبار الكثر قوله وما
يعرف من معرف لا بعض من عمره الا في كتاب **سؤال** في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله انه
قال له رجل يا رسول الله من احسن الناس حسبا قال امك قال نعم من قال امك قال
ثم من قال ابوك ذكر الام مرتين وفي رواية اخرى قلت لفعال بعض العلماء هذا يدل على
ان اللام اما على اللام على الرواية الاولى او بلفظه انما على الرواية الثانية وللانصاف
اما المثلث او الرابع فاعرف بعض المستطوعين ان هذا سؤال الاول ان السؤال باحق
عن اهل رتب البر يعرف الرتبة العالمية ثم سأل عن الرتبة التي يليها تصفهم التي هي للتواخي
الدالة على بعض رتبة الغزبي الثاني عن الغزبي الاول في البر فلا بد ان يكون الرتبة السابعة

محض مقصود بالذات كالمسح على الرأس والاحاقنة متفعة وموضعا على الرأس
وهذا لا يخفى فيه **ب** احسان محض لا قصد فيه الى صحة مال ولا يحصل به كالمقدور
والجهد والآبراء وهذا لا يفرض فيه الجهالة لولا ضرورة في صحة ولا في زائدة **ج** تصرف الغرض الا ان
فيه امر واداء المعاوضات كالتكاح فان المقصود فيه الذاتي هو الالفة والمودة لم يحصل
الحصن من الصالح ولكن النسل ولكن جعل الشريعة عوضا لعملة نعم ان يتصور لما هو
وأتوا النساء صدقاً بهن بحله فالنظر الى الاول جازح بحد من المهر وجهاله قدره وبالنظر
الى الثاني امتنع فيه العمد الكثرة كالزواج على عبد آبن غيب معلوم او بعين شارة غير معلوم
ومن ثم قال الامام ابو جهم على فاحم او سكت كان لها وسط لعله الغرض منه وكذلك الحكم
مكن في حاله المشاهدة لان البضع ليس عوضاً مخصصاً لهذا كان الغالب النزول عنه غير
عوض كالطلاق فسرع لودعه المحمول المطلق كشيء لم يحرمه وكذا لو دعه دأبه
2 دونه او دعه من كسبه من غير بعض ولكن جهالة في الكسل او العجز او الوصف لا يفرض **ق**
لارب ان الطهارة والاستعمال والستر معدود من الواجبات في الصلوة مع الامور
على جوار فعلها قبل الوضوء والامور في الاصول ان غير الواحد لا يحرم عن الواجب **ح**
هنا سؤال وهو ان يقال احد الامور لا لازم اما ان يقال بوجوب هذه الامور على الاطلاق
ولم يعمل به احد او يقال باجرائها عن الواحد عن الواحد وهو باطل لان العمل انما
يجزى عن غير مع تشاؤهما في المصلحة المطلقة ومحال تساوي الواحد عن غير الواحد
2 المصلحة وجوابه اما قد بينا ان الحكم لا ينقسم الى خطاب المكلف وخطاب
الوضع اعني الخطاب بمصداق الاسباب ولا يشترط فيه العلم ولا العدة ولا العدم
ولا التكليف لان معناه قول الشارع اعلموا انه متى وجد كذا فقد وجب كذا
او ايسر كذا او نذر ومن ثم حكم بزمان الصبي والمجنون ما بلغاه مع عدم

مكلف

١٠٦
تكليفها او قد يكون خطاب الوضع بالمانع ايضاً كما سئل عدم كذا عند وجود المانع
او عند عدم الشرط اذا مر ذلك فالطهارة من باب خطاب الوضع اذ هي شرط في
صحة الصلوة وكذلك الاستعمال والستر وذلك لا يشترط فيه شرط المكلف
من اعادة على الوجه المخصوص فان فعل الوضوء على المكلف وهو موصوف
هذه الاوصاف تم الغرض ومحت الصلوة وان لم تنصف بها او سعتها توجه عليه
حين خطاب المكلف وخطاب الوضع وصارت صفة واجبة ولا استبعاد
في وجوب الطهارة في حاله دون حاله لان سائر الشرائع تخصص الوجوب ببعض
الحالات دون البعض وبعضها لا يمتنع دون البعض فان قلت ليس سوى
بالطهارة قبل الوضوء الاستحباب وذلك خطاب المكلف فكيف جعلها من
خطاب الوضع قلت ذلك وان اخرج الله في الطهارة فهو غير محال اليه الاستعمال
والستر ولهذا لو اتفق كونه فاما الى العمل بعد ليس بقر العوض حياً من
الناس او البسه عن غيرها اجزاء ذلك في الصلوة واما موضع الطهارة ففيه
الاستحباب فهي باعتبار انها في نفسها مسجبة للاستحباب الدوام على الطهارة
ولا اصباح في كون الشيء خطاب الوضع ما عسار ومن خطاب المكلف باعتبار
فاذا وجد سبب الوجوب لدخول الوضوء مثلاً على مسطر ندى بافقد خوطب
بالصلوة حينئذ من غير امر محدّد طهارة لا اصباح يحصل الحاصل وان كان
محدداً اجتمع عليه خطاب المكلف بفعل الطهارة وجوباً وخطاب الوضع
ومن سلكه كان عليه خطاب المكلف باستحباب الطهارة فلا اصباح في ذلك
وهذا الاسكال ليس هو الذي الى بعض العلماء الى انعقاد وجوب الوضوء

وغرض من الطهارة التفرغ عنه كح وجوب ما وسع قبل الوقت في الوقت وجوبا
مضيئا عند آخر الوقت ذهب الى ذلك العاصي ابو بكر بن العيصي والجمهور
وحكام الرازي في التفرغ عن جماعة وصار بعض الاصحاب الى وجوب العمل بها
بهذه المناسبة **قال** المحقق والعرض المصعق بها مستجاب بحسب الزمان ومسا
بحسب المكان واسم الاصحاب على انه لا يجوز عدمها على المساب الزماني
والاكثر على جواز عدم الاحرام على المساب المكاني بالمدرا او اصادق
الزمان وكذلك جوزه ما عدم الاحرام المكاني في العزم المفردة الرجعية اذا حث
خروجه قبل ادراك المساب فيسئل عن الفرق بين المكان والزمان مع
استواءهما في التوقيت واحسن بان مساب الزمان مسعود من قوله
عالم الحج اشهر معلومات وقد عرفت في العزم والاصول ان المبدأ في
انحصاره في الخبر والخبر لا يحصره في المبدأ لعوله بحرمها الكبير
وتحليلها التسليم والسعة فهما لم يعمم فالجزم منحصرا في الكس من غير
والتحليل منحصرا في التسليم كذلك وكذلك الشفع منحصرا فهما لم يعمم
دون العكس فحينئذ زمان الحج منحصرا في الاشهر فلا يوجد في غيرهما واما
مساب المكان فما حو من قوله عليه الصلوة والسلام لما عد المواسم هي
لن ومن الى علمين من غير علمين والضمير هن راجع الى المواسم
وهو المبدأ وفي لن راجع الى اهل المواقف فالسدر المواقف
لاهل هذه الجهات اي الاحرام اهل هذه الجهات هي احصار

المواقف

المواقف في اهل هذه الجهات اي الاحرام اهل هذه الجهات ومن ان
عليها من غير اهلها ولا يجب انحصار اهل الجهات في المواقف فمفسد
للقاعدة واجب ايضا بان الاحرام قبل الزمان يفتي الى طول التكليف
فلما بان من المكلف من الوقوع في محظورات الاحرام خلاف المكان وبان
الميتات المكاني يشوع الاحرام بعد للمصرون فكذا يشوع قبله للمصرون
او الذبح بخلاف الزماني فان الاحرام لا يشوع بعد للثكن للمصرون ولا يفتي
في قد سبق الفرق بين تلك المنفعة وبين تلك الانتفاع فالنكاح من باب تلك
الانتفاع اذا نسب الى الزوجه او بما كان او موقفا او انساب الى الائمة فهو من
باب تلك المنفعة فالنكاح الاول لا يحور فيه عليك لغية خلاف الثاني الا ان الثاني
انما ملك المنفعة فيه تبعا لتعيين وما يشبه ملك الانتفاع الوكالة بعرض
فليس للموكل ملك انتفاعه بالوكل لغية اما لو وكله بعرض فهو في معنى الاجارة
فكونها لك بالمنفعة فلو علمها في موضع يصح التقل كالوكالة في مع وشرا شهر مثلا
خلاف الوكالة في بيع شئ معين او في تزويج امرأه معينة والراضى والكرارة
من قبيل تلك الانتفاع بالنسبة الى المالك اما للعامل في محله انما ملكه ملكا عين
لا منفعة **في** لو قال وقت هذا على العلوية ليسكنوا فيه فالظاهر ان
لهم الاجارة لانه تملك الانتفاع بالمنفعة خلاف اذا اطلق ولو شئت في تناول
اللفظ للمنفعة لم يدخل الا بقرينة عادية او حاله اما السكنى والعمرى فلا يحور فيها

ملك المسعول الانماع فلس ان سكن غيره بخلاف الوصية بالمسعة كالواو من له مسعة الار
ولواو من له ان سكن الار فهو ملك الاسماع انما وكحر ان سكن المسكن معه حررت
العاقبة به فمضه للعقب وان دخل الله مسعا وصدا لمصلحة وكذا الكلام في
سوت المدارس والربط انما بسعل مما وقعت له فلا يجوز استعجالها في غير
من خزن او ابداع مباع الا مع قصر الزمان او ما جرت العادة به وكذا الاستعجال
المسجد في غيره ولا فيه في العطاء مثلا لانها لم يرضع لملك العبد ولا المسعول للاسما
على الوجه المخصوص **باب** الاذن العام لا ينافي المنع الخاص لان الله ٣ ومنه الصيد
مالا وفوق من امر البهيم ملكا واستا طافا اذا وجد سبب من غير جهتهم في اموالهم لا يكره
فادحا في زوال حقوقهم الا ان يكون حاربا لا على طريق المعاوضة في ذلك المأخذ
بالمقاصد من غير جنس كمنع عدم الظرف بغيره لو تلف فيه وجهان والاقرب الضمان
لان اذن الشئ في عام والمنع من تصرف عر المالك فيه حق للمالك ومنه المأكول
في المخصصة معنون على الأكل وان كان ما ذونا فيه على الاقرب ولعالم البول
ليس هذا الاذن من الله مطلقا بل اذن بعوض فيكون من باب المعاوضات
القرية لان المالك اسع في موضع ليس له الامتناع نعم ذكر بعض العامة لهذا
سالمين في الوديعه والعارية انه لو رجع الوديعه من مكان الى غيره لمصلحة المالك او
اسع بالعارية لمصلحة ولطف لم يضمن ولو سقط من يده شيء عليها فسلما او غابا
لم يضمن لان تصرف الانسان في ماله وان كان حازا الا انه ما ذن عام وصاحب الوديعه
والعارية لم ياذن فيه بخلاف السعل والاسماع وهذا لا يمان عندنا لان العبد
السريع فاذ اسقط من يده سرقه ضمروا **باب** الاذن على العبي والبنين
يؤثر في الاسباب الفعلية كالاخطاب والاحتشاش فملكها بها بخلاف الاسباب
العولية كالشئ وغيره لان الاسباب الفعلية مواد مخصصة عالما بخلاف العولية فانها
من باب المكاسه والمعانه وعملها فاصغر ذلك وعلى هذا لو وطئ السفيه

١٥
امه فاجلها صار ام ولد وتكون وطره مباحا وان اسعفت العبي ولو اعتقها
باللفظ لم يصح لان الطبع ويخصن العرج يدعوه الى الوط فلا يصح خرقا من مص
المنز او الدين فاد اجم الوط يرتب عليه سببه ولهذا فصل البيت المعلى اوى
لتفوز من السفية بخلاف العولى وفصل بل العولية اوى لان سببها معقبها
بلا فصل كافى العن كخلاف الفعل **باب** اذا اجمع امران احدهما احصى والاخر
اغم قدم الاخص كالموجود المضطر المحرم صيدا ومبته فانه ياكل الصيد لان تحريره
وتحرر البيته عام ولو اضطر الى لبس الحرير او نحس اخفى ايضا لبس الحرير لان
تحرير الحرير خاص بالرجل والنحس عام وضم من قال الاخص اوى بالاجتناب وان
الصيد اخص بالمحرم فيجب فيه وباكل البيته وما قولنا لان صاحب وفصل بعضهم بالقره
على الفدا في اكل الصيد والالبيته والنفس محرم لان تحريم الحرير يشمل المعلى وغيره بخلاف
النفس فانه خاص بالمعلى ومن هذا لو دبت بملكه فوقع حجر اطر اكها كان اولى من
صاحب السفينة لان جوع اخص من جوع السفينة لان حورال شمل هذا وغيره منكم
يحتص **باب** المتناول المغير للعقل اما ان تغيب معه محواس الخمس او لا والاول المقتضى
اما ان يحصل مع نشوة سرور وفوق نفس عند غالب التنا ولين له اوله والاول المنكرو الثاني
الفنل للعقل كالبيع والتولان والنباتات العروفا بحشيشه اسقى علماء عمرنا وما قبله
العصور التي ظهرت منها غا غمرها وهل هي افسار كاقمرز فاعلموا لا تشاركها فيجوز قال بعض
العلماء لا فرق لافق لان فعلا النبات وزوال العقل بغير عذر بل حتى يصير مشابه
اشبه بالبهيمه ولما قيل ان يقول لا سلم ان احد منوط بالوبن والنشوة بل يكفي فيه مال
المقتل وقد اشتهر زوال العقل باقتربت عليه احد وهو اختيار الفاضل في القواعد قد

قد يعظم السكرانة احلال الكلام المنطوق وطهور السر المكتوم وفي المسهور ان
 هذا حاصل فيها وقال بعضهم ان اثرها اناده الخلط العالب فصاحب العلم يحدث
 له الساب والهمب وصاحب السواد الكا واخضع وصاحب الدم الزور
 بقدر خياله وصاحب الصفر الحلق بخلاف الخمر فانها لا تنفك عن النشوة
 ويبعد عن البكاء والصمت وهذا المصح فلا يبا في زوال العقل بل هو
 من موكداته فاما النجاسة فلا ريب انها معلقة على المتكر المايح بالاصل
 فلا يحكم بنجاسته هذا الباب ولو وجد الخمر حكم بنجاسته كما لو كان عايضا
 وقال بعضهم المتكر والنجاسة مثله زمان فان صح استكراهها حكم بنجاسته
 علام بالعمومات الدالة على نجاسته المتكر والا فحي حرام لافئادها وليتق
 بنجسته **واعلم** قد يكون الشك سببا في حتم شرعي وقد لا يكون فالاول
 اما ان يكون الحكم وجوبا او تحريما فالوجوب كمن شك هل يظهر
 ومن شك في الصلوة في وسها هل فعلها ام لا ولكن سلك في اخراج الزكاة فانه
 يحسب الاخراج والثاني كمن شك في اشارة المذكاة والمينة او شك في اجنبية
 واحده رضاعا او نسبيا وان بعد فرض الشك في النسب ففي الوجوب يكون التاكيد
 جازما بوجوب الفعل المسكوك فيه وما طعم ما القرب به الى ماره للقطع بسببه
 من ثم اذا نسي صلوة ولم يعلمها فعلى بوجوب الخمس او ثلث لا يقول
 سجد ما ان العاوي ضرر في البيرة فسطل بنية بل هو حازم سبب الوجوب
 هو الشك وهذا يندفع قول من قال بصور النسي في النظر الاول الذي
 يعلم به وجود الصانع فان تنوى مع الشك كما تنوى في هذه المواضع لان الشك

هنا

هذا غير حاصل للجزم بوجوب سببه محتمسببه وان كنا لا نقول بان جمع
 اقسام الشك سبب في الاحباب لان منها ما يلغى قطعا كمن شك هل
 طلع ام لا وهل سها في صلوة ام لا ولما لم ان يقول لا سلم ان الشك
 سبب في شيء مما ذكر اما الشك في الطهارة فالوجوب يستند الى الحدث
 بشرط وجوب الصلوة والاصل عدم فعلها وكذلك الصلوة والزكاة و
 اما التعميم مسببه ان احصاء الاحرام واحب ولاسم الا ما حبا بها وكذا
 يقول في الصلوة المنسية فلا يكون الشك سببا في وجوب شيء مما ذكر
 اما النظر المعرف للوجوب فليس له اصل مخرج اليه ليكون سببا
 في نسيه الواقعة على طهره الرد نعم ولا عذمي موجبات سجد في السهو
 ان كان من الاربع والخمس ومن موجبات الاحصاء السك في الاعداد المشهورة
 ويست على ذلك ان وجوبه كقول الصادق عليه السلام ادا لم يدر اربع اصلب
 او خمس ادب او مصب فتشهد وسلم واسجد سجد في السهو وكقول علي
 ادا لم يدر المالا اصلب او اربع او مع رايك على الاربع وسلم وانصرف
 صلى ركعتين واب جالس في غير اخر عنه اذا اعتدل الوهم من الثلث والاربع
 فهو بالخيار ان شاء صلى ركعة وهو قائم وان شاء صلى ركعتين واربع سجدا
 ولما سلم ان يقول الاحصاء خارج من هذا الباب لان الاصل عدم
 فعل ما شك فيه فيكون الوجوب مستندا الى هذا الاصل محتمسبب
 بانه لو كان الاسناد الى هذا لما اتصلت الصلوة بنية وبكسر وشهد وسلم

وحارفة اكلوس **فاد** لوصل ما عدا العشاء بطهارة ثم احدث وصلاتها وطهارة
 ثم ذكر اخلا لا عضو من احدى الطهارة من احتمال وجوب الخمس بعد الطهارة وجوب
 صبح ومغرب ورماعس مطلق في الاولى من الطهر والعصر في الثانية من العصر
 قضا ومن العشاء اذا ادا كان الا اذا قبا والا كان الجمع قضا ولو سها عن الوضوء
 الذي كلف به الآن وصل الصلوات الخمس او الاربع ثم ذكر انه ميتا لها بغير وضوء
 مسانف على الاول ليس عليه الا اعادة العشاء لا غير لان الاخلال ان كان
 من طهارة الاولى فهو الآن مستطهر وقد صلى بطهارة صحيحة ما فاتة وزاد
 وان كان من طهارة الثانية فلم يفسد بهذا التكرار وجب عليه صلوة العشاء و
 اما على الثاني فمحمل هذا ايضا ومحمل ان بعد ما عدا الصبح لانه ان كان على طهارة
 الاولى فاسنة وجب عليه الصلوات بنية حازمه وهنا قد وقع الرد **فاد**
 الكالف الشرعية بالنسبة الى قول الشرط والعلوق على الشرط اربع
 ما لا يعمل شرط ولا تعلوقا كالامان بالله ورسوله والائمة عليهم السلام
 ووجوب الموجبات الطوعية ومحرم المحرمات الطوعية **ب** ما عمل
 الشرط والتعلوق على الشرط كالتعلق فانه يعمل الشرط في العن المنحر مثل
 انت حر وملك كذا وعمل التعلوق في صورتي البدن والبدن
 ما عمل الشرط ولا عمل التعلوق كالبيع والصح والاحارة والرهن
 لان الانفعال بفعل الرضا والارضى الامع المحرم ولا جزم مع التعلوق
 لانه تعرضه عدم الحصول ولو قدر علم حصوله كالمطلق على الوصف لان
 الاعاء

الاختيار لجنس الشرط وانه انواعه وافراد فاعتبر المعنى العموم دون خصوص
 ميات الافراد **فاد** ما عمل التعلوق ولا عمل الشرط كالتعلوق والعموم بالتدريج
 ولا حوزا على ان لا يترك تجدد او ان لا احتياط لو عرض لي شكر والاعتناء
 من قبيل القابل للشرط والتعلوق اما التعلوق فبالفرد وشبهه واما الشرط فكان
 ينوي ان له الرجوع متى شاء او متى عرض عارض **فاد** ارتقاء الواقع
 لا ريب في امتناعه وقد يقال في شيعة العقد عند التحالف هل الفسخ من اصله
 او من حينه وسرتب على ذلك التمايز هل هو استواء وهو ان العقد واقع
 بالفرد في الزمان الماضي واخره ما تضمنه الزمان الماضي من الوقوع محال فان
 قلت المراد رفع آثاره دونه قلت الآثار ايضا من جملة الواقع وقد تضمنها الزمان
 الماضي فكونه رفعا محالا واحص **ب** عن ذلك بان هذا من باب اعطاء
 الموصود حكم المعدم فالآن نقدره معدوما اي يعطيه حكم عقده لم يبق
 ومن هذا الباب ما يترابط بالنية انما العادة بالنسبة الى ما مضى
 في نحو الصلوة والصيام على الخلاف فانه تقدر برفع الواقع ونحو من باب
 من باب تعدد الموصود كما لمعدوم كما قلناه وعرض بانه لو صح تأخير هذا
 العزم لاثرو في غير ابطال ما تقدم من الاعمال الصالحة من اول عمر الى اخره فيصير
 في تقدير الواقع وكان يلزم منه حكم العقد الى ابطال الاعمال الصالحة كلها اذ لا دليل
 على اعتبار العزم المتجدد فيما ذكرتم بالخصوص والافارق **فاد** بعض العامة وهذا

محرم اجده واقعا واحواجب ان الفرق واقع بين العزم في اثبات العباد وبني
 بعد لان الصلوة والصوم مثلا لا يعد كل واحد منهما عبادة الا عند الاتين بالجموع
 والنية كما هي شرطان في العباد فهي شرط في اجزاها فاذا وقع العزم على ابطال النية
 او العزم على ما ثبت فيها في الجزء الواقع في تلك الحال وما بعدها بغيره فيقتل
 في نفسه وسقط ما قبله باشتراط كل منهما بصاحبه اشتراطا معية فبغيره ما مضى
 وان كان واقعا في تقدير غير واقع او نقول بطل ما مضى كما يبطل الحدث الفلاني
 والافطار الصوم قيل ولا يحل باب من ابواب الفقه عز التقدير **قوله**
 اعلم ان معلقات الاحكام فشان مناصد الذات وهي المصحة للحكماء **و**
 المتأخذ في انفسه **ور** **قوله** هو الطوق المفضية اليها وعلمها في الاحكام
 الخمسة حكم المقاصد وسنوت في الطلقايل بحسب المقاصد فالوئيل
 الى الافضل افضل الوئيل والى اقل المقاصد اقل الوئيل وقد مدد الله
 على الوئيل كما مدد على المقاصد قال عز ذلك بانهم لا يفهم طما ولا يفهم
 عجمه في سبيل الآخرة فثابهم على ذلك وان لم يكن بقصد هم لانه انا حصل بسبب
 التوكل الى الحق والذى هو وئيل الى اعزاز الدين الذى هو وئيل الى رصون
 الرب تعالى **تم الوئيل** **قوله** اقام قسمة اجتماع الام على منعه كمنع الاباء في
 طرق المسلمين وطرا المعان لان وئيله الى ضررهم الحرام وكذلك القائل
 في مباحهم وئيل الاصنام وما في معناها عند من يعلم انه يتب الله تعالى
 او احدا من اوليائه كما قال الله تعالى ولا تشبوا الذين يدعون من دون الله
 فيشبهوا الله عدوا بغير علم ومنه مع العتب ليعمل خيرا والخبال

للمصالح

صما الثاني ما اجتمعت الامة على عدم منعه كالمع من عمر بن الخطاب حذبه اغتصاره
 فترا ومن عمل النية خشيته قبل موث به الثالث ما فيه خلاف كبيع العتب على
 يعله خرا والخب على من يعله صنما وكالمع بشرط الاقراض والنظر او مع التلمع على
 ملام ليخبر بالرايد او شرا ما باعه به عند حلول الاجل بنفسه عن التمر او قبل
 فاذا باعه ثوبا ما به الى ثمنه ثم اشتراه منه حالا بمحسنيين فانما المعنى عاود على جنس
 في الحال باه الى شئ والحوى بعض العامة متايل كمن جسد انقاد بفسلح
 الالف ويثوثا شد الفزاج **من** **قوله** تفير الصناعات ما تلف في ايديهم سدا
 له عوام لسلف او الاستتباء بسبب بغيره بالعمل فيجلفون عليه ومنه ما منع
 النف ما لعلم سدا لتسلط بعض قضاة السور على فقها باطل وكذا تفير حامل
 الطوم **قوله** **قوله** كما كان وسيله لشي فعدم ذلك التي عدمت الوسيلة وبشرط
 ما مراد الحرم للوئيل على راسه وبوقوف نادر المشي في مواضع العبور وبحجاب
 باه حرم بقوله عز اذا امرتكم بما لم تسموا به فاستطعتم وربما كان المنوئل اليه حراما
 والوسيلة غيره ام كدفع المال الى المحارب ليكن او دفع المال الى المحرم ليكن
 عند العجز عن مقاومتها او في فلك اسرى المسلمين فان اسفاهم بذلك المال
 حرام ولكن كما لم يكن مقصودا للدفع لم يكن الذفع حراما ومما حرم للوئيل
 وسيله الى المعصية توحيص العاصي بغيره لان رتب الوحشة على المعصية
 شتى تكثر تلك المعصية ولو قاربت المعاصي اسباب الرخص لم تحرم للاجماع
 على جواز التيم للفاسق العاصي اذا عدم الما وكذلك العطر اذا امرت بالصوم
 والتفود في العلوة اذا جازع القيام لان اسباب ههنا غير معصية

بل هي محرمة عن الماء والعبادة والعمر ليس بمعصية والمعصية هنا معانته
 من العلام لا سبب لا سبب فان قلت مساو ان العاصي يسفر مباح له
 المنة لان سبب اكله خوفه على نفسه لا يسفر والمعصية معانته
 لسبب الرحمة لا اياها هي السبب قلت لا يصح فيه للاصحاب وهذا
 مستبعد والالزام الاساح للعاصي ما ذكرناه وهو باطل **قاعدة** التحا
 ما حرم استعماله في الصلوة والاعذبه للاستقذار او الوصول الى
 الغار وما للاستقذار كحج السجود والاعذبه الممرضة وبالوصول
 الى الغار لدخول الخمر والعصير فانها غير مستقذرين ولكن
 من الحكم بحاستها يبرئها اعاد امن النفس لاهلها مطلوبه بالفرار
 عنها وبالحجاسة مرداد الغار وحسنه ذكر الاعذبه بسدر كا
 الا ان تذكر لزيادة البيان ولسان موضوع المحرم فان في الصلوة
 تنبيهها على الطواف وعلى دخول المسجد وفي الاعذبه فيها
 على الاشربة وباعلمها الطاهر وهو ما اصح صلا بسته في
 احصاء المحسنه مرجع الخماسة الى المحرم ورجع الطهارة
 الى الاباحة وما حكمنا بغير بيان والحوال عن الخماسة والظاهر
 ليا

١١٢
 ليا حكما وانما هما معلون الحكم من حيث استعمال المظن موضوع
 الحكم هو فعل المظن في النجس والطاهر وما فصل الحكم معنى فام
 بالحكم بوجوب اجتنابه في الصلوة والساوول لعينه وفيه تنبيه على ان
 الجسم من حيث هو جسم لا يكون نجسا والالتمت الخماسة الاجسام
 بل بمعنى فام به من مداره او اعاد عن المحرم وقوله لعينه
 احراز امن الاعيان المغصوبة فانه يحجب اجتنابها في الصلوة
 لكن لا لعينها بل باعتبار ما يتعلق الغير بها وعطف التناول تحكما
 للحجاسة لان لما مل ان يقول اكثر محرمات الصلوة حرمت لعينها كالظلم
 والحدث والمعل الكثر والاستدبار فيكون الحد عمر مطرد الا ان هذه
 لا تحرم في الساوول اكلها وشربا وذكرها ايضا لبيان محل احباب
 الاحصاء **قاعدة** المحدث هو المانع من الصلوة المربع بالطهارة ويطلى
 على نفس السبب الموجب للوضوء والمراد بصلوهم سوى رفع الحدث وهو
 المعنى الاول لان الثاني واقع والواقع لا يرفع والمانع وان كان واقعا
 الا ان المصود بالرفع مع استمراره كما ان اعد الكفاح برفع استمراره
 الوط في الاجنبية وهذا مستحقه فلو قال برفع السهم المحدث لان
 المنع معلق بالمظن وقد استباح الصلوة بالسهم اجماعا وحدث مانع من
 الصلوة اجماعا وقوله على المختار لما سمع وصلى بالناس اصليت بالصالحين

وابت حنب السعلا فقه كما قال المعاد بم الحكم واما وجوب استعمال الماء
عند مكنة منه فلان العاقل يات به بجمع احدث بغيره كما يعينه بظن ان حدث **تلك**
حكم الحدث معلق بالمكلف لان الحدث هو المنع الشرعي فلا سعلق الا
بالمكلف فالقول بانه سعلق بالاعضاء بعد و بظن العادة في عدم الحكم
بإسراع الحدث عن العضو بعد وحده اذا العضو لا يقال انه ممنوع ولا راس
ان المنع من الصلوة باق ما لم ينع من الاعضاء فعلى هذا لا يجوز له المس بغير
بالعضو المفسد قبل تمام الغسل والمسح فان قلت ما سعلق في وضوء الجنب للنوم
فانه بجمع احدث بالنسبة الى النوم فليس بعد المس مما نحن فيه فلا
سعلق بجمع احدث عن اعضاء الوضوء من دون باقي البدن ولا راع هنا خفي
وانما هو بعد محض او لو وقع النوم على الوجه الاكمل بغسل هذه الاعضاء
والظاهر ان يعقب ربح او يول لا ينع من اذالم يحل رابع الحدث الا بغير
فعال فيه اى معناه وضوء لا ينع من احدث **فاعلم** بحسب انحصار المبتدلة
خبره بكرة كانت او معرفة اذ اجبر لا يجوز ان يكون اخفى بل مساويا او اعم
والمساوى منحصرا مساوية والاخفى منحصرا في الاعم فان قلت قد فرقوا
من ريد عالم ومن ريد العالم فعلموا السامى للحصر الاول فليست بوقفة الاطلاق
فليست الحصر الذى اثبتناه على الاطلاق هو حصر بعض معنى البعض والذى
من التكرار هو الحصر الذى معنى معناه التقيض الضد والخيالف لان قولنا ريد
عالم بعض حصر ريد معنى مفهوم عالم لا يخرج عنه الى بعضه الا ان عالمنا مطلق العلم

في قوة موجبة حرمة في وقت واحد فبعضه سالة كلمة دامة اى لا تكسر بعد عالمنا
في زمان ماض ولا حال ولا استعمال وهذا المفهوم معنى قولنا
ريد عالم في وقت مما خلاف ما اذا كان اجبر معرفة فانه تنفى كل ما خالفه
وسفر علة احكام منها **فأول** علة الصلوة والسلام بحرمها الكبير **ارتبة**
فانه ينبت انحصار دخولها في حرمة الصلوة بالمكبر دون نقيضه الذى هو وضوء
والعظيم فلو فعل احد هذه لم يحرم بالصلوة **ومنها** **فأول** علة السلام وهو التيمم
تخليها السلام بسف احصار المحلل في السلام دون بعضه الذى هو علة **وهو التيمم**
دون ضده **وهى** اضداد التكبير دون خلافه الذى هو الحدث وعرف ذلك وخلافه صح
المراد بالمحلل هنا ما كان مساويا اخر الصلوة ليجزى ما ر سطلان الصلوة
ومن السلام اذ اوقع في اسبابها وكما اقصى احصر في التكبير اقصى احصر في الصلوة
وهى الله اكبر لان اللام فيه للعهد والمعهود من فعل النبي صلى الله عليه واله
ذلك فلا ينعقد بعناه ولا تعرف الجنب ولا سعة ولا ينزجته الامع العجزو
كذا الظلام في التسليم ومنها قول النبي صلى الله عليه واله ذكاة الجنين
ذكاة امه بعض حصر ذكاة في ذكاة امه فلا يحتاج الى ذكاة اخرى لا
قال هذا مما زال لان ذكاة الام فري الاعضاء المحصورة وهو غير حاصل هنا
فكيف بعض ان يكون **ذكاة** ذكاة الجنين غير ذكاة امه فمعنى اصافه
المصادر كالحال اسناد الاعمال فيكفى فيها اذنى ملاية ويكون
ذلك جمعه لغوية كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت وكوننا
موم رمضان ومسمع ان يعالج البيت او صام رمضان فاعليه ولذا

سبع ذكيت الحسن هنا وكوز ذكاة الجيز هذا من رواه بالرفع ومن رواه بالنصب
 فالقدر ذكاة امه اى دخله في ذكاة امه محذوف حرف الجر وانصب على انه مفعول
 كقولنا وصل الدار وقال الموحبون لذكاته العبدان يدكى ذكاة مثل ذكاة
 امه محذوف المضاف مع لغة الكلام واعم المضاف اليه معناه فصحت لا تحفل
 ما فيه من العسف وعدم موافقة له رواه الرفع **فائدة** لا يعلو الامر النهي والدعاء
 الا اماحه والشرط والجزاء والوعود والوعيد والترجي والتعني الا مستقبل فيرفع
 شبيه من لفظي دعا او امر او نهى او واحد مع الآخر فاعلم في مستقبل و
 على هذا خرج بعضهم كحواس السؤال المشهور في قوله صلى الله عليه واله قولوا
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد
 وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم وفي روايات كما صليت على ابراهيم
 وآل ابراهيم بان التشبيه بغير كون المسببه اقوى في وجه الشبه او مساو
 والصلوة هنا الثناء او العطاء والمنحة التي هي من اثار الرحمة والرضوان فيستدرك
 ان يكون عطاء ابراهيم او الثناء عليه فوق الثناء على محمد صلى الله عليهما او
 مساو له وليس كذلك والالطاف افضل منه والواقع خلافه ان الدعاء انما
 يعلو بالمستعمل ومساو صلى الله عليه واله كان الواقع في هذا الدعاء انه افضل
 من ابراهيم وهذا الدعاء يطلب فيه زيادة على هذا الفضل مساوية لصلوة على
 ابراهيم فهما وان تساويا في الزيادة الا ان الاصل المحفوظ خال عن معارضة
 الزيادة واحسب ايضا بان المسببه المجمع المراكب من الصلوة على ابراهيم
 وآله ومعظم الانبياء هم آل ابراهيم والمسببه الصلوة على نبينا وآله فاذا قيل

آله

١١٢
 آله بهم رحم الصلوة عليهم على آله فكون العاقل من الصلوة على آل ابراهيم
 لم يدور يدبه على ابراهيم وتشكل بان طاهر اللفظ مسببه الصلوة على محمد بالصلاة على ابراهيم
 رتبة الصلوة على آله بالصلوة على آل ابراهيم مطبقا من المسبب والاشبه كل شئ
 على حدته فلا يوجد من احدهما الاخر واحسب بان التشبيه انما هو في صلوة الله
 على آل محمد وفي صلوة على ابراهيم والله يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 وفي هذين الجملتين هضم آل محمد صلى الله عليه وآله وقد قام الدليل على افضلية علي عليه
 السلام على النبيين وهو واحد من الآل فكون السؤال عند الاماميه باقيا
 بحاله واحسب ايضا بان مسببه لاصل الصلوة بالصلوة لا الكمية بالكمية كما في قوله
 كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم فالمراد في اصله لا في درجته ووقته
 وكل بان الكاف للتشبيه وهو صفة مصدر محذوف اي صلوة مماثلة للصلوة
 على ابراهيم فالظاهر ان هذا ينقض المساواة اذ المثلان هما المتساويان في الوجوه
 المثلثة واحسب ايضا بان الصلوة بهذا اللفظ جارية في كل صلوة على لسان كل مصل
 الى انقضاء التكليف فكون الحاصل لمحمد بالنسبة الى مجموع الصلوات اضعافا مضاعفا
 وكل بان التشبيه واقع في كل صلوة تذكر في حال كونها واحدا فالاشكال قائم
 وقد حاب بان مطلوب كل مصل المساواة لابراهيم في الصلوة وكل منهم طالب
 صلوة مساوية للصلوة على ابراهيم واذا اجمعت هذه المطلوبات كانت
 زائدة على الصلوة على ابراهيم فليس كل هذا بناء على ان صلوة نبينا صلى الله
 عليه وآله تفيد زيادة في رفع الدرجة ومزيد الثواب وقد اكره هذا اجماع
 من المتكلمين خصوصا الاصحاب وجعلوا هذا من فصل الدعاء انما هو واقع
 امسا لا لامر الله تعالى والا فالنبي صلى الله عليه واله قد اعطاه الله من الفضل

والجنازة والتفصيل ما لا يؤثر في صلوة وحديث أو عدمه فائدة هذا الأسس ما لا يؤثر
 في معتد به بوابا فاجاب في الحديث من صلى على واحدة صلى الله عليه عشر في نظير ضعف الجواز
 من طلب المنافع في العمل فان هذا كله في قوة الاخبار عظاما مع وجوب كون حوار الشريعة
 بالاصل سديا وقرينة المساواة في العلوية ولكن تلك امور موهبة محازسا وبها وان ما واثق
 الامور الكسبية المنفعة للزيادة فان اجر اعلی الاعمال هو الذي سفاض فيه العمال لا المواضع التي
 يجوز نسبتها الى كل واحد مضافا خصوصا على ما عدا العداية وقبيل ان اجر اكله مفضل كما يتواءم
 الاشعرية الا ان العلة هنا موهبة محضة ليست باعتبار الجزاء الذي يسمى جزاء عند العباد
 ان لم يكن مسببا عن العمل هو الذي سفاضلان فيه وهذا واضح **عند** نظر من كلامه في
 رضى الله عنه ان قبول العبادة واجزاها غير متلاني فيز فموجب الاجراس من دول العباد
 العكس وهو قول بعض العامة لان الجوى ما وقع على الوجه الما مورثا وانه كبحر على الله
 ونبرا الذمة وسمى فاعله مطعما والقبول ما رتب عليه الثواب والذي يدل على
 انفاكه منه سوال ابراهيم واسمعيل عليهما السلام العمل مع انها لا اعلان الاعلان
 محريا وفيه نظر لان السؤال قد يكون للواقع كما سلف وكالذي بعده وما واصلنا سلف
 لك وقد كما سلف في قوله في مفضل من اهداها ولم يسمع من الآخر مع انها حافزا
 فلو كان على غير صحيح لعل لعدم الصحة وفيه نظر لا مكان العبد عن عدم الاجر لعدم
 العول لانه غاية وقول النبي صلى الله عليه وآله اما من اسلم واحسن اسلامه فانه
 محرم بعمله في احوالية والاسلام شرط في اجر ان يحسن في اسلامه والاحسان
 هو التقوى وفيه نظر اذ الاحسان هو العمل بالاولا امر على شرائطها واركانها
 وادباع موافقها ونحن يقول به وقوله صلى الله عليه وآله ان من الصلوة
 لما عمل نصفها وثلاثها وربعا وان منها كما تلف كما تلف

وانه لما لم يكن كما بلغ التقى الخلق فيصير بواجبه ساجدة مع الحق مجزئة عند
 الحق لا من عند من يرضى فقط القامة ومن الصوفية وفيه نظر انه يمكن ان يكون
 ذلك مع انحقاق الثواب ليس وقد حصل التقرب وفيه قصد للتوابع ما هي
 اهل ويمكن ان يراد بالملفوفة هنا غير المحزبة لاشتمالها على من الخلل وان الناس
 يحضرون على الدعا وقبول الاعمال فلو كان القول هو اجزالم نجس اقل
 الترويع في العمل بمعنى تشييد الشوايط والاركان وارباع الموضع وهم يتلون
 قبل وبعد وفيه نظر لان السؤال قد يكون لزيادة القول لزيادة ارضاء عني
 الثواب وعلى سبيل الانقطاع الى الله تعالى وقوله تعالى يا مفضل الله المميز
 فظاهره ان غير المتقي لا يقبل منه مع ان عبادته محزبة بالاجماع وفيه نظر لان بعض
 الفقهاء قال يراد من الموهبة لان الايمان هو التقوى قال الله تعالى ولله المثل الأعلى
 كما حكى عن النبي جعفر موهبة الطاق انه صر ومعه بقصد وبما القامة في نفسه
 شوق الموهبة عيارا يعرمان فاخذ القامى منه وماتين اختلاسا ثم مراد
 على نيار قد نفع اليه واحدهم التقى الى جعفره قال عملنا شيئا في
 نرعتنا فقال لما خصات اما تقبل الله المميز فاعسن الفصل الاول
 بوصفها دا والقضا تحت الوقف المحدود في الوصفية ما لا وقف له عز الله
 محدد ذلك ثم عاوه وان الواحدات القويم كما حثته والحج وقد المصوب
 فانقاد المحرم والاحسان الشريعة والوديع والعارية ادا طبقتا فان الشرع
 حذرها زانا للوقوع فاول زمان التوكيد واخره التراجع فربما خشي في طولها
 ونقصها وقصرت عليها المحدود شرعا مع انتفاء الادا والقضا عطاء الوقت
 وعنه وذلك يقتضي التمسك بالحدود والوقوف والحواس في المحدودها

القول في القضا بالحدود
 والوقوف والحواس في المحدودها

بنى هذا الباب وغيره والخصم سياتى من المدين وقنالى الواجب
 من الكفاية فان واجبه على مطلق الواجب وقنالى الواجب من
 دوران العمل في الزمان وعدم انكسار العمل فان الوجوه بالاسباب
 عند عدم الحضور وغيره من المانع وكذا عدم المانع ان السمع يجب ان يسمع
 به وكذا الكل المتبع عند عدم المانع وعدم الخصم الا في حال
 الواجب المانع كالقنارى فان السمع هو انقضاء السمع به العزم عند عدم
 الحضور وقنالى الواجب فيه كالحضور في حاله كونه غائبا او ابدا او لا
 لو قنالى الغنم او كقنارى وقنالى الواجب فيه وهو جنى القول في اخر
 رمضان او ليلة كان فيه زوج كانت او كانت في رمضان
 الواجب مثل كل قنالى الواجب وجنوا الصبي والواجب اليه كالليل
 في يوم والليل جنى العزم ودحول الليل اي ليل الغنم
 كالمصول الى الضاحية من الاحرار او نزل الاذان ليلنا فروعها كالتنهاب
 في هذه عشرة اشهر كقنارى وقنالى الواجب فيه كقنارى
 واختص كل واحد منها بموعده فاسم التخيير في قنارى
 والمن تخيير هو وتخيير الامام من قنارى وقنارى ولا يشترط قنارى
 وبين قتل الصبي وقطع حيا فاختص الصبي المملوك ولا في
 التخييرات ولا قربان تخيير هو الحيوان من هذا القنارى ولا
 تخيير المراه للشيء او لشيء اذا كانت متجدي مع ان ظاهر الاحتمال
 انه تحت ما شاءه وقد خسر الخلق في الخفاق وقاتل ما بين موضع
 احسان الخراج وقد يقع التخيير من المباحات والمستحبات قنارى
 الواجب افضل من ذلك فاما اختصاصه بصلح زيدا وقنارى
 انه عليه السلام في الحديث انما يقترب الى عبد ي مثله ام
 اقتربت

اقتربت
 عند عدم
 الكفاية

او تفتت عليه وقد تفتت كل شيء كما ابدى من الغنى وانظر العزم
 الواجب واعاده المنفرد بصلاته جماعة فان الجماعة مطلقا فصل صلاة
 التخيير وعشرين درجة فصلا الجماعة مستحبة وهي افضل من غيرها
 منها ان الى التخيير صلاة واصلها بانسأله والخشوع في صلواته
 وتترك الاجل سرعة بالاراء الى الجملة وان فات بعضها مع انها واجبة
 لانه اذا اشتد شدة منعه الانتهاز عن الخشوع وكل ذلك الحقيقه غير
 معارض اصل الواجب وزادته اشتماله على صلح زيدا من الواجب اليه
 بذلك القيد قاعده الاغلب ان التوبة في التوبة والقلم تاع لا اهل في
 زيادته والتفتت انما المشقة اصل التكليف المودى في التوب ومرداه
 فكما غنمت غنم وتختلف ذلك وهو تنقسم قنارى احدها من قنارى
 وتوب احدها الترتيب لاجرام مع باقي تكليفها والفتح مهدى
 والا تحميم للضيف وكما الصلوات في تحريم احدها الترتيب وقرنها
 وتبعد واحدها في الترتيب مع شجرة الصلوات والفتح الباقية مع ركني
 الترتيب وهو الترتيب الثاني ان من متقاربان ولا قل منها الترتيب او بالترتيب
 يرتفع عليها ثم مع اضعاف من الترتيب وكما انصاف زيدا في الحضر والغيبة
 وقد ورد في صلح زيدا عليه وله من قبل الوعد في الضرب ان قل ما بين
 حشره وتزويده في الترتيب فلم يبعون حشره وانما ان انوزعه جبره
 ضعيف تحت الدين من قبله الضرب فاسم قنارى قنارى على ضيف
 هذه قاعده كلما كان في الترتيب وجه تخرج به على الترتيب ولا
 يلزم من كل اختصاصها عليها الاشمال لقنارى على زيدا تفتت تلك الترتيب
 في جملتها ليست حاسم في الترتيب ومن تفتت تفتت الترتيب الترتيب

موجود

١٢٦ موجود في ذاته وصفاته والقدر ذكر والسلام ذو السلامة ذاته
عن العيب وهي صفاته عن كل نقص وآفة مصدر وصف به للمبالغة والمؤمن
الذي امن اولياؤه عذابه والمصدق وعادة المؤمنين يوم القيمة او
الذي لا يخاف ظلمه او الذي لا تصور امن ولا امان الا من جهة والمؤمن
القائم على خلقه باعمالهم وارزاقهم واجالهم والعزيز العالي القاهر
او ما سمع الرسول الله والجبار النهار او المتسلط او الغني من الفقر
من جبه اى اصلح كسره او الذي سعد مسعيا على سبيل الاجابة كل واحد
ولا سدفه مشية احد والمتكبر ذو الكبرياء هو الملك او ما يرى الملك
حقيرا بالنسبة الى عظيمته والبارى هو الذي خلق الخلق برياً من الاضطراب و
الحالق هو المقتدر والمصور اى من قد صور المخلوقات وجميع هذه المسئلة
ان كلما خرج من العدم الى الوجود ينتقل الى اختراع اول الامر الى الابد على
وهو السدر يا سام الى التصوير بعد الاحاد والما والغفار هو الذي اظهر الجليل
وستر الصبح والرهاف المعطى كل ما يحتاج اليه لكل من يحتاج اليه والرزاق
خالق الارزاق والمربزقة وموصلها اليهم والخاص الرابع هو الذي يخص الكفار
بالاستقامه ويرفع المؤمنين بالاسعاد والعز المذل الذي يولى الملك من يشا ويرعه
من يشا والسميع الذي لا يغيب عن ادراكه مسمع خفى او ظهروا البصير
الذي لا يغرب عنه ما تحت الترى وموجعها الى العلم لمعالمه سبحانه والعالم
والمعاني العدمية والمسلم هو الذي شاهد معصية العصاة ويرى خياله الامر
لم لا يربح الى الانعام مع عاقبة قدرته والعظيم الذي لا يحيط بكيفية القول

والعلى الذي لا رتبة فوق رتبته والكبرياء في كمال الذات والصفات والخصائص
الى انظر لروام الموجودات والمزبل بضاد الغفيرة بت حفظها عن الفساد
الجليل الموصوف بصفات الجلال من العنا والملك والعدرة والعلم والعز
عن التعاقب والرقب هو العلم المحفوظ والمحجب الذي يعامل معه الابل
باسعافه والداعي باجابه والمضطر كفايته والحكم العالم بافضل الاشياء
بافضل العلوم والمحمد العزيف ذاته الجمل افعاله والتاعى محي كل
في النشأة الاخرى والمحمد هو المحمود المثنى عليه ما وصف الكمال المثنى
على عباد بطاعته والتمدى المعبد الموصد بلا سبق مآذ ولا مد
والمعبد لما في من مخلوقاته بالخشعة يوم القيمة والمحى الممت للحال للول
والحيوة والى الدراك النقال والعموم العام بذاته وبه تمام كل
موجود في الحادة وبدبره وحفظه والماجد مباغته في المجد والتواب
اسباب التوبة لعباده وقابلها منهم مرة بعد اخرى واكتشف القاصم ظهور
العصاة والسديد العقاب للطغاة والعفو الذي يحو السيات ويحافظ
عن المعاصى والروف ذو الرأفة وهي شدة الرحمة والوالى الذي دبر
امور الخلق ووليها بولايتها او المالك للاشياء المسئول عليها والعلى
ذاته وضمانه والمغنى لجميع خلقه والفتاح الحاكم او الذى يعاقبه بجميع كل على
والعاقب الساسط الذى توسع الرزق على عباد وبقوته حكم الحكمة و
بحس القرآن من هدى الاسمين ونظايرها كالحافض والرافع والمغز والمذل
والقار والنافع فانه ابناء عن العدة وادل على الحكمة فالاولى لمن ومن حسن
الادب من مدى الله تعالى ان لا يفرح كل اسم عمر معاملة لما فيه من الاعراب
عبره

عن وجه الحكمة والحكم للحاكم لمنعه الناس عن الظلم والعدل وهو
معدراهم معام الاسم والكتف العالم بغوامض الاشياء ثم يوصلها الى المسط
المستصلح بالرفق دون العنف او البسر بعباده الذى يوصل اليهم ما يستحقون
به من الدارين ويهيئ لهم اسباب مصالحهم من حسب الاحتسبون والتعبير العالم
بكنة الشئ المطلع على حقيقة العفو والشكور معنات للمالعة اي لمنز مغفرة
وسكر سيرة الطاعة والمعت المعداد او حالى العوب وموصلة الى الدين
والحسب المحاسب او القافى بفعل بمعنى مفعول كالم بمعنى مؤتم من قولهم
احسبني اى اعطاني ما كفايتي والتوسع العلم الغنى الذى وسع عناوه
معاصد عباده وتوسع رزقه جمع حله وصل هو المحبط بعلم كل شئ والودود
المحب لعباده وكهزان يكون بمعنى مفعول اى مودود من ملوك اوليائه مما ساق
اليهم من المعارف واظهر لهم من اللطاف والشهيد الذى لا يغيب عنه شئ
والحق المتحقق وجوده او الموجد للشئ على ما يرضيه الحكمة والوكيل هو
الكافى او الموكول اليه جميع الامور وصل اللئيل مارزاق العباد و
القوى الذى لا يستولى عليه الصعف والعجز في حال من الاحوال والمسن
هو الدين القوة الذى لا يعتريه وهن ولا يمت له عور والولى المتشاور
بغير عباده المومنين او المتولى للامر العام به والمحصى الذى احصى كل شئ
بعلمه ولا يعرف عنه معال ذرة ولا اصغر والواحد اى الغنى من الجدة
او الذى لا يعوزه شئ او الذى لا يحول بينه وبين مراده حائل من الوجوه
والواحد الاحد مدلان على معنى الوحدةانية وعدم الحزى وصل الفرق بينهما

ان الواحد هو المنفرد بالادب لا سائمه اخو والا حد المعرف بصعاده الذاتيه
بحسب لا سائمه فيها احد و الصمد السيد العاتق في السور والذين
يعد الله الخواص اي يهد الله الناس في حوائجهم والعاور الموجد للشي
احسار والمعيد للمنع لاقتضائه الاطلاق ولا يوصف بالعدوه المطلقة
غير الله تعالى والمقدم والمؤخر المنزل للاشياء في منازلها ويرى بها
في الكون والصور والارمنه والامكنه على ما يعقبة الحكمة والاول
والآخراي لاشيئله ولا معه ولا بعده والظاهر اي بانه الباهر الدالة على
ربوبيته ووحده انه او العالي العالين الطهور بمعنى العلو والعلمية ومنه
قوله عليه السلام است الظاهر فلس موقل شي والباطن الذي لا يتولى
عليه توهم الكسفة والمحض عن ابصارنا ويكون معنى الظاهر المحلى البصائر
وقيل هو العالم بما ظهر من الامور والمطلع على ما بطن من العيوب ومعنى
ان يقرن من هذين الاسمين انما والتبر هو العطف على العباد الذي
عم برة جميع خلقه ببر المحسن بصعيف النواب والمسمى بالعفو عن العقاب
وبمعول النوبة وذو الجلال والاکرام اي العظمة او العناء المطلق الفضل
العام والمفطر العادل الذي لا يجوز والجامع الذي جمع الخلق في يوم القيمة
او الجامع للمسايات المؤلف من المصداقات او الجامع لادوات العمل و
انتفاء المانع اي منع اوليائه ويحفظهم وينصهم من المنع او منع مستحق
المنع والحكمة في منعه واستعفاه من المنع اي الحرمان لان منعه سبحانه في
وعطاءه جوده ورحمة او الذي يمنع اسباب الهلاك والنقصان بما خلقه في

الامان

الامان والادمان من الاسباب المعدة للحفظ والفساد النافع
اي خالق ما يضر وينفع والنور المنور مخلوقة بالوجود بالملكه و
الانوار او بقر الخلق تدرج والبدع هو الذي فطر الخلق مسدعا
لاعلى سال سبق والوارث هو الباقي بعد فناء الخلق ورجع اليه الاطلاق
بعد فناء الملاك والرشيد الذي ارشد الخلق الى مصالحهم او
دور الرشده وهو الحكمة لا سعيه تديره او الذي ينسأ ويرشده
الى عاداتها والصبور الذي لا يعاجل بعقوبه العصاة لا سعيه
عن التسرع اذ لا يخاف الفتور والهادي لعماده الى معرفته غير
واسطه او بواسطه ما خلقه من الادله الى معرفته هدى كل مخلوق
الى ما لا بد له منه في معاشه ومعاده والسامي هو الموجود
الواحد الوجود وجوده لذاته ازل لا وابد والصبور هو الذي لا يحمله
الحمله على المنازعة الى الفعل قبل اوانه وورد في الكتاب العزيز في
الاسماء الحسنى الرب وهو في الاصل بمعنى التبريه وهي سلع الشئ الى كماله
شأنه شأهم وصف به للمبالغه كالصوم والعدل وسيل يفت من ربه
ربه فهو رب مسمى به المالك لانه يحفظ ما ملكه وربيه ولا يطلق
على غيره الا منقيد القولنا رب الصنعة ومنه قوله نعم ارجع الى ربك
والمولى وهو الناصر والاولى بمخلوقاته والمولى لأمورهم والتبصير
مبالغه في الناصر المحيط اي الشامل علمه والفاطر اي الخالق من الغفل

٢١

وهو الشئ كانه شئ العدم باخر اجها منه والعلامة بالغة في العلم
والكافي ان يكتفى بعباده جمع مهامهم ويدفع عنهم مودياتهم وذو الطول الى البطل
ترك العقاب المحسوس عاجلا واجلا لغير الكافر وروا المعارج والدرجات
التي هي معاعد الكلم الطيب والعمل الصالح او التي تترقى فيها المؤمنين
او في الجنة **فائدة** مرجع هذه الاسماء والصفات عند ما وعد المعقول مرجع
الى الذات وذلك لان مرجع هذه الى الذات والحق والعدو والعلم و
الارادة والسمع والبصر والكلام والارادة الاخرى مرجع الى العلم والعدو والعلم
والعدو كافان في الحق والعلم والعدو هي الذات مرجعت جميعها الى الذات
اما مسجلة او اليها مع السلب او الاضافة او مما او اليها مع واحدة من
الصفات الاعتبارية المذكورة او الى صفة مع اضافة او الى صفة مع زيادة
اضافة او الى صفة مع فعل واضافة او الى صفة فعل مع اضافة او الى صفة
رابعة فالاول الله وعرب منه الحق والثاني مثل القدوس والسلام
والغنى والاحد والثالث كالعلي والعظم والاول والآخر والرابع كالملك
والعزير والخامس كالعليم والعدو والسادس كالحكيم والجنيد الشهيد
والحفي والسابع كالغنى والميتين والثامن كالرحمن الرحيم والروف
والودود والتاسع كالحال والباري والمصور والعاشق كالمحمد والكريم و
اللطيف **فائدة** هذه كلها ورد بها السمع ولا شيء منها مسمى نقضاً لذكرها في الملاحق
على الله اجماعاً اما ما عداها فينقسم اسما ما ملته آما لم يرد به السمع
ومهم نقضاً فمع اطلاقه اجماعاً نحو العارف والعامل والفقير
والذي لان المعرفة قد يشعر بسبق فكره والعمل هو
المنع

المنع عما لا يليق بالصفة ونحوه فيقولون بغيره اذ كل كمال منزه عن ذلك
المفوض اليه وحيث لم يرد في ذاته من تلك الصفات ما لا يليق بها
فكانت الصفات منزهة عن تلك الصفات التي هي منزهة عنها
ما ورد بها السمع واللفظ الخلاق في غير هذه الصفات كقولهم تعالى
وقد نرى واستغنى عن ذلك ما لا يجوز ان يقال ما لا يشهد به او ما لا خلاف له
العلم املوا بقلوبكم **فائدة** اشبهوا به ولا يشبهوا به في صفاته الخلق
خلاصاً لبيان ان الله لم يبد له شيء من صفاته الخلق ولا يشبهه في صفاته الخلق
وقد حلت الدعاء كشمس وورد اوصافه في الصفات الخلقية كقولهم تعالى
عالم بكنهه مستقيم وان حاران بطلق مقناه عليه اذ لم يكن فيه انقياد وصاحب اخلاف
فان شاء الله حجة صريحة في الاشارة الى اعلمه الاطلاق على الله تعالى ما يستلزمه
فان الله تعالى قد علم الاطلاق لان الاثم مقام للمشي على الصحيح وقيل ان الاثم
هو المشي بغيره الاثبات فقام حلف بالله وقيل بغيره اخلاف هو في الذكوب من
الاسم لا في قولنا قولنا محمداً ذهب فضة وغيره من اسماء اذ لا يقال لفظ الحمد
هو عين الحمد حتى يودي من لفظه او لفظ الحمد في النار حتى يحرق من كلامه وفي
الحقيق لفظ الهم موضع للقد المشرك بين الاشياء وان متاهل في المقام والظاهر
ان الخلاف ليس مقصوراً على اسم بل مطرد ولكن يرجع الى الخلاف في العبارة وقد كان
الاشتمال ان اردت اللفظ غير المشي قطعاً لان تناقضاً في مضمونهم نسباً ومختلفاً باختلاف
الاسم والعصا وبغيره ما لا يختلف في اللفظ والمسمى بغيره وان اردت بان اسم الذات
هو المشي لكنه لم يثبت في هذا اللفظ ان يكون قد ذكر في قوله تعالى في كل واحد من
تعبير حوان اطلاق التبرئة على الاطلاق لولا ان الذات المنزهة عن الصفات الخلقية وانما
نصفه من ان ما هو المشي والغير فانه قد قيل ان الله تعالى قد علم والرحمن الرحيم
فان ان يكون له صفات كل محال في هذا المبدأ ولكن ان يكون له ان قيل قولهم

زيد الجبل أي الغاملة للرجولة قال تبيويم فيها هذا البحر الكامل للرجمة والشمس الغاملة
في العلم واليد أي كل ما القصد عندنا ما كانت تفتحه صريح قاعس للنية كما في
في تقييد المطلق وتخصيص العام وعبد الحق المطلق والفرقة الموقوفة وغير
أحد عقلي الشئ وفي صرف اللفظ على الحقيقة إلى الحال كقوله والله أفضلني وغير
لم يقسم ولا كلف حلا ومعنى ريدا وتخصيص العام مثل والله البتة أو يا وعينه
قطنا أو توباهينه ولا تكفي النية عن العاطفة أي على ألبا كالعقود والائتماعات ولو
قال أكلت أثرب الله في كل ما كان عينه إذا اراده وفي وقت نفسه لا قصد له لأن الله
دال عليه بالالتزام وقد وقع مثل ذلك في القرآن قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا
استمعوا لله وهم يلعبون في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا استمعوا لله وهم يلعبون
في حاله من الأحوال في هذه الحالة من لهوهم وعرضهم بقصد إلى جانب وهو العرض
بالإيمان وإلى غير ذلك من الأحوال في هذه الحالة من لهوهم وعرضهم بقصد إلى جانب وهو العرض
أثر النية في الفوارض في الوازم بطريق الأولى ولقد علمت حقيقة العلم والتمسك
الحزم والادول في هذه الحالة من لهوهم وعرضهم بقصد إلى جانب وهو العرض
بطا وهي الأكل والتمسك بالحلل ونحوه فقد قصد المحرم من غير قصد إلى جانب وهو العرض
خارج ما نعام هذه الأموال الزم بالتمسك بالحلل ونحوه فقد قصد المحرم من غير قصد إلى جانب وهو العرض
النية في الوازم في هذه الحالة من لهوهم وعرضهم بقصد إلى جانب وهو العرض
قوله طعم في الحديث القدسي ما ترددت في شيء أنا فاعله في شيء من خلقه ولا يدرى
المؤمن تكرر الموت في متناهة ولا يكون إلا ما الريد في الرد على الله تعالى بحال غير أنه
لمحتبه القادة أن يردد في نفس الشخص وتكرره في متناهة نحو الوالدان والصدائق
وإن لا يردد في متناهة لا يردد ولا يعظم كالهو وأخيه والعقرب بل إذا حصل
بالمال متناهة أو تعظم غير تردد وقصار التردد لا يقع في متناهة النقص والاحتياج
وعنده لا يقع إلا في مورد الاحتياج وعنده المال لا يحصل ذلك أحد شئ على
الدين في الموضع في شئ من شئ من عذره وحل وهو ما ينفذ لما يلزم
وليس كذا في اللفظ ولا في المعنى لاداه والمقصود مكان على الحديث منه

عبد

عبد المومر عظمه ومرتبة رفيعة فدل على تفرق النية في ذلك كله وقد جاب بعض من
عاصره عن هذا الحديث بأن التردد إنما هو في الأسباب بمعنى أن الله تعالى يظهر المومر
أسبابا بعلت ظنه على دنو الوفاء له على أسعد والآخرة مأمون بظهوره أسبابا
سط في أمه فترجع إلى عماره دنياه بالآدم منه ولما كانت هذه صورة التردد والخلق
عليها ذلك أسعاده أن كان العبد المتعلق للملك الأسباب بصورة التردد واستند
الردد إلى الله من حيث أنه فاعل للتردد في العبد وهو ما حو من كلام بعض القوم
الناخبين من أسرار كلام الله تعالى أن التردد في العبد هو ما حو من كلام بعض القوم
احتمال في الأحوال لا في مقدار الأفعال فدل على ما في لازل يردد في المومر كالمومر حاله
لنور المومر الموت فمقتضى هذا وأراد بذلك الأحوال المراد بها غاياتها من غير تعجيل
العام من العبد على التعجيل يكون رددًا بالنسبة إلى قادري الخلق في صورة التردد
وإن لم يكن ثم تردد أو يؤيد الخبر المروي أن إبراهيم عليه السلام لما أتاه ملك الموت لتبص
روحه ذكره ذلك أخيه الله تعالى أن رأى شيخا بها مأكلا ولعابه يسيل على خيسته فاستقطع
ذلك وأحب الموت وكذلك موسى عليه السلام في رددًا في قوله عليه السلام كل امرئ
مجهول في القربة وذلك لأن فيها عدم مساوي الحقوق والمصالح ووقع التنازع دفعا
للضغائن والاختلاف والرضا بما جرت به الأقدار وقضاء الملك الحمار ولا وعه
في الإمامة الكبرى لأنها عدا بالنفس وقد عدم ذكر مواردها وانما روي في
العبيد ولم تشع العتق منهم لوجه ما روي أن رجلا أعشى سبه ماله له في مرضه
لأنه لم يدرهم فخرهم النبي صلى الله عليه وآله فامنع عنهم فاعصى أسى وأروا ربه
اجماع الناس على ذلك بسبب زين العابدين وموله عبدنا المحم وعمر بن
عبد العزير وخارجهم زيد ويا بن عثمان وأبي سبرين وغيرهم ولم يسئل في غيرهم
في ذلك أن في الاستعانة مشقة ومزرا على العبد بالالزام وعلى الوارث بتأخير الحق
وتعجيل حقوق العبيد والأصول يقتضي صرف الوارث في التلخيص عند من في المومر
في الثلث وأن المقصود من العتق وتفريق المعش في الطاعات ووجوه الألقاب

وهو لا يحصل الا بالامال والتجارة مع ذلك في الحال وقد سمي في المال احتجوا باموالهم
لاعتق الا فيما ملك اس اوم والمرضى لا يملك سوى الثلث وهو مانع في الجمع عند
عنته فيه والخبر حكاه حاله في عين لا اعم لها واما ان يحمل ان يكونا شامعين لامينين
لقضاء العاقبة فانه خلاف فيه العبيد مسعود غالبا ان يكون امان معينان ملك
ماله ولان الفرع على خلاف القرآن لانها من الميسر وخلاف العوائد لان فيه تحويل
احد بالفرع ولانه لو اوصى بثلث كل واحد من رجلين على الاشاعة فكذلك اذا اطلق
قباسا عليه وعلى حاله الصحة ولانه لو باع بثلث عبيد كان مشاعا والعين اوصى
من البيع لان البيع بجمع الفسخ والعين لا بجمع الفسخ فهو اولى بعدم الفرع لان فيها تحويل
العين ولانه لو كان مالكا لكانه فاعتقه لم يجمع ذلك في اثنين منهم والمرضى لا يملك غير
الثلث فلا يجمع في عاقبة اذ لا فرق بين عدم الملك والمنع من التعريف ولان مورد الفرع
ما يحوز الرضا عليه لان احرة حال الصحة لما لم يحوز الرضا على اسعاضها لم يحوز الفرع
فيها والاموال يحوز الرضا فيها فمدخل فيها الفرع واحسب بان العين لم يقع
الا فيما ملك لا يملكه شخص في الاشهر والخبر في مسعود فاعلم لعوله علم حكمي على الواحد
حكمي على الجماعة والحمل على اثنين شامعين باطل والام لم يكن للفرع معنى واساق القيمة قد
كان واقعا في ملك التقيية وليس الفرع من المستغنى لانه قار والفرع ليس قمارا لا في
النسب اصله عليه وآله من اذواجه واسمعت الفرع في الشرائع السالفة مدلل قوله
فانهم فكان من المدحفين وقوله بعد اذ يلقون اقلامهم ايتم مكفل مكرم وليس
مسل الحرية ويحولها لان عين المريض لا تستقر الا بموته مع الشرائع والوطر الذي
المسوعب بطل وغير المسوعب عدم وورق بين الوصية والبيع وبين العين لان
الغرض من البعث التخلص للطاعة والملك العرض من البيع والوصية التملك وهو
حاصل مع الاشاعة بخلاف العتق فانه لا يحصل غايته الا بتكليم وقد قد مناه

لا محنة

لا يجوز بل في العتق والفرق بين مالك الثلث فقط ومن هذا
عدم السانع فيه بخلاف صورة الخلاف ولا سلم ان
العين لا يحوز فيه الرضا لانه لو رضى الوارث بفسخ الوصية
عن الجميع **واحد** لا يكلف المدعي هذه الا في مواضع دعوى الدم
لما ملك بالثبوت واللعان لمعد راقامة البينة هنا غالبا ويطرح الغرض
فالانساب امر مهم فاكفي فيه بقول الزوج لم يزوج هذه الزوجة العقيمة
ولان العاقبة دراهم الفاحشة عن الزوج مما يمكن بحسب اقدم على ذلك مع
امانه قد تم الشرع وعدم قول الامانة في دعوى التلف لئلا يسل قول الامانة
مع اساس الضرورة اليها سواء كان اما منهم مزحمة مسخو الامانة كالوديعه او
سل الشرع كالوصي والمملوك ومن العتق بوجوبها الى داره وعلى قول الاحكام
في الاحكام والحرج والتعديل لئلا يسل المصالح المبررة على الولاية والحكم بعدم
من العاصف في دعوى التلف للضرورة اذ لو لم يسمع بخلاف الجبن فيستفاد
او اطلق مع الزام العين وهو مسعود مع انكاره او لامع الزام العبة فصنع **حق المال**
ودعوى الوديع في الودع لئلا يرهق الناس في قول الوديعه ودعوى من شرب صده
كالعصوميين والاهل يحتاجون الى التمسك بالامانة **ثاني** اما محور المقام
واحد العين المدعى بها مع قطع المدعي بالاستحقاق فلو كان

طائفا او منها لم يحز وكذا اذا كان المسلم من المختلف فيه والغريم كذلك
مكن وهب محررا في مرض موته ولا يخرج من ثلث ماله او عليه دين
مستوعب او وهب ولم يعرض او باع حزا او باع صرفا او
افترقا قبل القبض نعم لو حكم له بذلك حاكم برئيت المعاصمة والاستقلال
ما حد العن مع السرقة المعلومة ولا يجوز الاستقلال بالغريم لان مقتضى
نظر الحاكم ولو ادى الى انتهاك العرض وحرف سوا العاقبة كالوجود
عن ماله وخاف ان ينسب الى السرقة ما خذها فعرض نفسه لسوء
المعالة ووخامة العاقبة امكن القول بالمحرر اما لو دفعه فقيرا قولان
مسندان الى رواسن وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال
لنعم اذا الامانة الى من ايتى بك ولا تخن من خابك وروى عنه صلى الله عليه وآله
انه قال لنعم حتى ما يلفيك وولدك بالمعروف ومال الرجل
كالودعة عند المرأة **فاعد** البدن للشد والصعف اذ هي عبارة
عن القرب والامصال وكلما زاد تآكلت البدن فالفها ما قبض عليه
بم ما عليه من الثياب والمطعم والنعل بم الساط تحتها او الدابة
بم بم حمل بم ما هو سايقها او فادها بم الدار التي هو
ساكنها اذ هي دون الدابة لاسيلا في الدابة على جميعها بم
الملك الذي هو رقبته ولو تارفع رقبته ضعيفة وقوية كالراكب

مع السابق او فادها للحام او سارع ذو الحمل مع غيرة قد منا فان اليد
القوية وعلى ان يوال المرحوم منها ليس بقوة اليد بل باضافة النقص اليها
نزع لو كانت داه في يد اسن وعقد احدهما فهي ضمان مع النزع
ولا عبرة بده العبد سواء كان ما ذونا في التجارة او لا لان الملك تنف
عنه فالعبد سدا المولى **فانك** اذ ادعى الى الحاكم وعلم رايه ذمته لا يجب
الا ان يخاف فتنة ولو كان المدعى به عيبا وسلمها لم يجب الاجابة الا
ان يخاف فتنة وكذا لو كان معسرا او علم انه يحكم عليه بحور بل رباحوم
كأي القصاص والحد لانه معرض بالنفس الى الاملاف ولو كان الحق
موقوف على الحاكم كاجل المولى والمظاهر والعرض بحر الروح من الطلاق
مسقط الاجابة ومن الحضور اما الحكم المختلف فيه فيجب الاجابة ان دعاه الحاكم
ولا يجب بدعاء الخصم ومن علمه دين او عين وجب تسليمه الى المدعي ولا يظلمه اثباته
عند الحاكم لان المظلم ظلم والمحاكم وما سقط محله عند معاملته ويحب اليه التمه
ولا يجب الترافع الى الحاكم في الشقات اذ هي عندنا معدرة ما سد الحلة ولا عبرة
بدهر الحاكم فيها **ضابط** المحسب يوف اسخراج الحق عليه ويسقط مواضع
الحامي اذا كان المحسب عليه عاسا او وليه حفظا لمحل القصاص والممسع
من اداء الحق مع ودره عليه والمسقط امر في العسر اليسر اذا
كان الدعوى مالا او علم له اصل مال ولم يثبت اعساره في محس

للعلم احد الامرين والسارق بعد قطع يده وجعله في مرس او سرق
ولا مله ولا رجل وصل ومن اسع من يعرف الواجب عليه الذي لا بد له
السابع كعصا الحانة المطلقة وبعض المغزبة من العسك والاعيان
وغير المعزبة عنها او ذمه ونعسر المغزلة والمهم بالدم ستة ايام فان
قلبت ان التواعد تعصى ان العموية بعد الحانة ومن امتنع عن
ادى درهم حسن حتى يورده فربما طال الحبس وهذه عقوبة عظيمة في
معامله جنابة حقيرة فليست لما استمر امتناعه قبل كل ساعة من
ساعات الامتناع ساعة من ساعات الحبس فهي جنابات مكررة و
عمويات مكررة **ساعة** كل من ادعى على غيره سمعت دعواه ولولب
باليمين مع عدم البينة سوا علم منها خلطه ام لا لعموم قوله عليه البينة على
المدعى واليمين على من انكر وقوله عليه السلام شاهد اكل او عينة ولا مكان
المحقق بدون الخلطة واشترطها يورى الى ضياعها ولا نها واقعة علم
بها البلوى ولو كانت الخلطة شرط العلمت وعلت ولا تعارض بانها لو لم
تكن شرط العلمت لان العمل انما يكون لما خرج عن الاصل لا لما تورط على
الاصل اصح مشرطه الخلطة بان بعض الرواة او روى الحديث
بعد قوله واليمين على من انكر اذا كانت منها خلطه فليست
هذه الزيادة لم تثبت كلف والحديث

من الاشياء

للشاهد وليست بغير الزيادة وانما هي في اختصاص من شرطه ان يكون
روى عن علي عليه السلام في الاحتجاج على الخصم الا ان العلم بها لم يثبت ولم يثبت
احكاما فلما اقبل بيمينه اعرف بالحواليوم بكونها هذا وان كان الماتوع الحانة ١٢٣
الشهوة حاله عرض هذا ولو كان شرطه كونه علم او عينة وما لو اذ كن
لا جود البينة **ساعة** في المرات والهيات **ساعة** وعلية يدعوى فاصح وان
اجابوا افتصخوا وان صاحبوا على مال ذبيحة ما في قلنا اقول بعد اخلطه لا يقدح
فيها القوارص اخويه ولم فلا تقتض الاغصان ولم يحصل هذه التوضيحات قالوا
وعلى عثمان وصاح ما لعلنا فند ليل علم اسباط الخلطه يقول بل علم ان جعلتم
الماتوع كونه لاه الا يورى عليه ختم علم بينها خلطه والخلطه لا يورى علم انما اثبت
الموقوف على الدعوى الموقوف شرطا على عدم الخلطه فسوقها في علم نقتض
وان فالو اريد علم باقرار الخصم فلما حصوا خصم غير واحد في شاع هذه الدعوى
تليو علم اقراره واشتدتي بعضهم الى تبار الخلطه النصاب والمهم ما شرقة وورقة
والقارية والقابل عند موته في هذا فلا وهذا كله حكم واعلم كل كافر لا
تصح شهادته ولو علم قبل الا في اوصيه مع عدم عدول المسلمين للام على احد
قوى ايش وكور على القول الاخر للاول قوله بع والقياس بينهما انهم وان
والعضا الى يوم القيمة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة عدوه
وان رد شهادته القاتل يتلزم رد شهادته وهو ثابت لقوله ع واشهدوا
ذوي عدل فتكم وفي قوله بع مثل اشراط الاسلام وعنه عليه السلام لا تقبل شهادة
الاهل بي على غير اهل دينه الا المسلمين فانهم عدول عليهم وعلى غيرهم وسكن
بأن مفهوم قبول شهادتهم على اهل دينهم وان لا يقبل شهادتهم **ساعة** ما قبل
على غيرهم كالقصد عند بعض الاصحاب وعند القام وهذا الزام لا يخفى
اسرع واذا قبلت شهادته على المسلمين بها اولى ولما سكت رسول الله
عليه وسلم اليهودي واليهودي لما حات اليه يهوديها ودلوا زناها والشاهد ان
رحمها شانه في روى النسخة **ساعة** في هذا حكم اربهم رحمها وانما حاصر

بروح انتبه ما نواله ويؤتى في القطار ولما رواه شاعره عن عمار
 في شهادة اهل الميعاد لا يجوز الا على ملته وان لم يوجد غيره جازت شهادته
 في الوصية انما لا يصح ذلك في حق احد ولو لم يصر في الاحتياط على ما قرر عليه
 في شهادة اهل الملة على غير اهل ملته قال الا ان لا يوجد في ذلك ما يغيره
 وان لم يوجد غيره جازت شهادته في الوصية لا يصح ذلك في حق احد
 واسطر وصيته والحول الجواز في الوصية للضرورة وكما اشار اليه اخذت
 وعلى ان اليهود من اعترافنا وبقولهم انما جازها بالوحي لان الوحي لم يجر
 في حبيبه واتوجه لا يجوز الاعتماد عليها في شهادتها والفرق في الودان
 وازع انما طبع في خلاف الشهادة فان عارضها دفتي وعلى ما نزلها الا ان
 في الشهادة مع ان فيها قول لم يثبت في الامم فيل وفي اهلها قدس النافذ
 لا يعلق هذا القول فيعارض الجميع بقوله عز وجل ما رواه اصحاب الجنة والجنة
 ام حب الدنيا احسنوا البيان ان خفيتم كالدنس انصروا على الصالحات وفيه نظر ان
 الاثني عشر حاصلا على عود في شهادته على اهل الزم ان المسلم مقبول الشهادة على
 الامم في شهادته ها ولا في الامم على ملته وبعيد العام ان اية المايه في
 حشر بقوله تعالى واشهدوا دوى عذر مسلم ولم يشرع ان المايه في القرآن نزل
 قاعس في حشر كفرون واليه عن المكارح والهل هل علفان او شيطان او على الله
 او على الاعيان قولان اقربهما او بها عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي تفسيره عن المكارح
 او يوشك ان يفسد حقا صم ثم تعونه ولا يشك في وروى الاصح اقربا من معناه
 ومثروا فيها ان الاودي الامار الى مفسد كارتكار منكر اعظم صل ان ينهاه عن شرب
 الخمر فسوف يهلك القدي ونحوه في العلم بوجه الفعل في نفسه وبما هذا العمل
 بالبر والامكار فيما اختلف فيه الفلما اختلفا في الحكم الا ان يكون المتعبد
 في حكم ما نزل او وجب عليه والممكن في ان اعتقاده واختلال
 هذه الشروط بحسوم النبي والامم في ما اذا علم انهم منكم او بشرة
 ان يجوز التأثير في مع ثاوي الاحتمال في الاسطرط العلم ولا غلبه انتم انتم

عدم

١٢٢
 عدم التأثير او غلبه علمه فانه سقط الوجوب لا الجواز والاحتياط
 وان ما من على نفسه وماله ومن يحري مجراه وهذا يمكن دخوله في الشرط
 الاول وهو سقط الجواز ايضا الا ان يكون الماخوذ منه مال له فهو بحكم
 الامر والسماح به فان مراتب الامكار ملكت معاكس في الابتداء ما ينظر
 الى القدرة والعجز اليد فان عجز اللسان فان عجز القلب بالنظر الى التأثير
 معصر على القلب والمعاطفة ويعبر بالعظم فان لم يسمع بالقول منصر على الالبس
 فالابس قال اريد مع لاله فولا لينا العلم مذكرا ونحشي وقال يعا والعبادوا
 اهل الكتاب الا بالتي هي احسن بم القلب واضعف الامكار القلب
 لموله علم من راي شكم منكرا فليغير بيده فان لم يستطع فبلسانه فان
 لم يستطع فبقلبه وليس وراء ذلك شيء من الامان وروى وذلك اضعف
 الامان والمراد بالامان هذا الافعال ومنه قوله صلى الله عليه وآله الامان
 نفع وسبعون شعبة اعلاها شهادة ان لا اله الا الله
 وادناها امانه الاذي الطريق وهذه التجربة انما يصح في الافعال
 وانوى الايمان الفعلي بم اليد بم اللسان بم القلب لان اليد
 تستلزم ازالة المفردة على الفور بم القول لانه قد يسمع معه
 الازالة بم القلب لانه لا يوشروا داحط تاثيره في الازالة وكأنه لم
 مات الا بهذه النوع الضعيف من الامان وقد سمى الله

الصلوة امانا بقوله وما كان الله ليضيع ايمانكم اي صلواتكم الى رب
 المدين **روح** لا يشترط في المأمور والمنهي ان يكون عالميا بالمعصية
 منكرا على الملبس بصورة تعريفها انها معصية ونهية عنها وكذا المتنازل
 للمعصية فانه منكرا عليها كالنهي لان المعصية ملازمة لنفسه واجبه
 الدفع او ماركه لمصلحة واجبه الحصول لنهي الانبياء عليهم السلام عن ذلك
 في اول البعثة وقد كان الملبسون غير عالمين بذلك ولان الصبيان
 يؤدبون والمحائير ولا معصية وربما ادى الادب الى العمل كما في
 صورة صومهم على دم او وضع لاسد فغوى الا بالصل ومن هذا الباب
 لو سمع العدل او الفاسق عفو الموكل عن التماس اخبر الوكيل بعفوه
 فلم يعمل منه فلهذا لا ينكره الدفع لهذا الوكيل عن التماس ما لم يكن
 ولو ادى الى قتله فاشكال وكذا لو وجد امة بدرجل زعم انه اشتراها من
 وكلمه فاراد اباع وطافوا المكذبة في الشرا او اخذها له دفاعه عنها
 وهذا المال ليس من باب الانتكار بل من باب الدفاع عن المال
 او البضع **ت** يحان على العوراجا عاقلوا اجتماع جماعة متلبسون
 منكرا وترك معروف واجب انكر عليهم جميعا بفعل واحد او قول
 واحد اذا كان ذلك كافيا في العرض بل لا يروا صلوا **ح** الامر المنذور
 والنهي عن المكروه مسحان ولكن ليس فيها تعسف ولا اوج ولا انزال

لان

لان الضرر حرام فلا يكون بدلا عن المكروه وهو من باب التعاون على
 البر والسوى وكذلك من وجده يفعل ما يعتقد الواجب مسحا
 ولا تعسف مما شرع محبة ولا حسنة مع تعارب المداكر او تعقد
 حسنة للمداكر ضعيف كاعتماد الحمى شرب البندق فانه منكرا عليه اما
 الاول فغير معتبر واما الثاني فكثير من المنكرات **ح** لو ادى الانتكار الى
 فعل المنكر حرم ارتكابه لما سلف وجوره كثر من العامة كعوله مع وكاتب
 من بني قتل معه يتيون كثر مدحهم بانهم صلوا حسب الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر وهذا سلم اذا كان على وجه الجهاد قالوا صل معي من زكريا النبي
 نروح الربيع فلما وطئ الا بنيا غرو طائفا قالوا لا يصول اهل بيته عليه السلام
 افضل اجماد كلمة حق عند سلطان جابر وفي هذا تعريض لنفسه بالقتل ولم يفرق
 بين الطلقات اهي في الاصول او الفروع من الكبار او الصغار فلما عمور
 الامام او نايبه او باذنه او على من لا ينظر القتل قالوا اخرج مع لبز الاشعث جمع
 عظيم من التابعين في مال الحجاج لالا له ظلمه وطلم الخليفة عبد الملك
 ولم منكروا ذلك عليهم احد من العلماء فلما لم يكونوا كل الامة
 ولا علمنا انهم طنوا القتل بل حوزوا التائير ومع المنكر او جازان
 كون خروجهم ماذن امام واحب الطاعة كخروج زينب على عليها السلام
 وغيره من بني علي عليه السلام **ح** كل يميز خولف مقتضاها شيئا

او جهلا او اكراهافلاحت فيها لظاهر رفع غرامتي الخطا والنسيان وما
استكرها عليه ولان البعث والزجر المقصود من الممين انما يكونا في
مع ذكر الممين ضرورة ان كل خالف اياها قصد بعثه او زجره باليمين و
ذلك انما يكون عند ذكرها و ذكر المحلوف عليه حتى يكون بركة الاجل
الممين وهذا لا يتصور الا مع القصد اليها والمعرفة بها فاذا جهل الممين
في صورة النسيان او المحلوف عليه في صورة الجهل لم يوجد المقصود
من الممين وهو الترك لاجلها فخرج عن الممين اذ لا يتصور خالف
من الناس الامتناع حال الجهل والنسيان وكذا حال الاكراه بل
اولي لان الداعية حال الاكراه ليس الفاعل على الحقيقة بل تشابهت
اسباب الاكراه التي هي مستندة الى غيره فلم يدخل هذه الحالة ايضا في الممين
والقصد باليمين البعث على الاقدام او المنع منه والبعث اياها مع الاعمال
الاختيارية لا امتناع البعث المراد بنفسه على ما يجز عنه كالصعود الى
السماء وقوله عليه السلام لا اطلاق في اطلاق وبحمل غيره عليه وهذا الزام **رفع**
اذا قلنا بعدم ائحت هنا هل يحل الممين ام لا يظهر من كلام الاصحاب
ان خلاها فلو خالف مقتضاها بعد ذلك لم تحت لان المخالفة قد حصلت
والمخالفة لا تنكسر ويحتمل ان سعى الممين لان الاكراه والنسيان لم
يدخلا تحتها لما قلناه فالواقع بعد ذلك هو الذي تعلقت به اليمين و
الاول اقرب لانه لو نذر عن امته ان وطئها لم باعها وعاد اليه محل النذر للزوم

العموم

العموم عن محمد بن احمد عن عليهما السلام وقد وقف فيها امر ادرى والفضل
رحمهما الله وهي الملع في الاخلال من المسلم المتقدم فلا يلزم من القول بها **ع**
القول بذلك وقد مرح الاصح في الايلا بانه لو وطئ ساها او محنونا
او شبهه بغيره بطل حكم الايلا وهي من صريحه وكذا لو كانت معه
فاشترها او اعتمها او كان عبدا فاشترته واعتقته **فاعلم** ضابط
النذر ان يكون طاعة لله معذورا للمأذرفعلي هذا لا يتعد نذر الجراح
لتجريد الطاعة وفيل يلحق باليمين في اعسار الاولوية فعلى عدم **العموم**
سقط بعض الصدقة بمال مخصوص لان المستحب هو الصدقة المطلقة
ومخصوصه المال بمباحة فكذا لا يتعد لو حصلت الاباحة فكذا اذا
بقيها النذر ويحتمل الاشكال يجوز بعض الاصحاب على الصلوة المنذورة
في مسجد فيما هو ازيد من منه كالحرام والافصى مع ان الصلوة في المسجد
سنة وطاعة فاد احدث مخالفتها لطلب الافضل فعلى الصدقة
بالمال المعين وعدم اجزا الافضل منه مشكل ولعل
الاقرب عدم جواز المخالفة في الموضوعين للعموم وجوب الوفاء بالنذر
اما على القول بالاعتقاد نذر المباحات فظاهر واما على الآخر
فلان الصدقة والصلوة لما كانا طاعة لله وقد شخضها النادر
بالمعنى ومكان معين تعلقت الطاعة بذلك المال والمكان

اما التابع لاختيار كذا ان يصير لطفًا ولا مانع منه فان رآه ثوبًا
ربما ضرره في بعض اللطف محقق فيه وكان المانع من العجز المحقق في وقت
اداء الخلفه الاثقل ببقته فلا مانع حينئذ من عجزه في وقت الخلفه
ولا مانع في الحكم ان يقول النبي صلى الله عليه وسلم انما جعل الصلاة
للعلاجية الاقل في رفق المظنون وهذه قواعد في الصلوات كل الاجسام على
الطهارة الا ان يسهل المشهور وكل الحيوان على الطهارة الا الحمار والحمار
يولد منها ان يسهل حدها والكاف وكل الميتات على الطهارة الا النمل والجراد
والخنثى بذكره اما الصيد المصون المحدد او كل شيء من فرائس وكذا الحبوب
من الحبوب ان تشترط صلابته وترديه ولو في غير موضع الذبيحة وكل الحيوانات
التي لا تنجس معها غنماة الاربع والحشرات وقيل يقع على الحشرات الرطبة
فان غسل كل دم يمكن ان يكون حيضًا فهو حيض فاشترط ان لا يكون مطلق بل
احكام منها ما تميز عليه وهو البلوغ والعقل والعداء والاستبراء وقبول قوله
فيه وفوط برضا الصلوة وعدم صحة الصوم وعدم ارتفاع الحدث والحواش
الا شتياب الطهارة على كل مخرج لم اقف فيه وصحتها ما تضمنه عليه وهو
الصلوة والصوم والاعسكان ودحو المنيح وقواه القزاق ومتر كتاب الجن
وفي شجر **فقلت** فقلان ومنها ما ذكره وهو ثوب المصنف وحمله وليس غاشية وقواه
ما بعد القزاق ومنها ما ذكره على الروح وهو النفاق والوطي قبله والماتر
بين الشجر والركبة عند بعض الاصحاب ومنها ما ذكره وهو لا يشترط عند
الانقطاع وقصا الصوم ومنها ما ذكره كالوضوء والجلوس في الصلاة
وذكر الله في نقر زمان الصلوة **فاحسن** كما في الحياة ما في صحة الصلوة الا في
موضع ما لا يتم الصلوة فيه وحده دون الروع النطق بالاربع وثوب المنيح للصوم
والخروج والقروح الداية وعند تهورانها عن الميت وكذا عن التهور اذا اضطر
الى لبسه وكذا العلم بصر على الجسد بينه وبين العري واحدها في لبسها
خروج الوقت وقيل لا قبله مطلقا وادانتها وتخرج الوقت وانما
الاخبار اذا حكمنا بنجاستها **فاحسن** الاذان فتجب للخص قد يضر

في ما يجر

ما يخرج عن ذلك اما بعدهم ووجه صحته كما اذا كان غير المنيح من لطفه والمحدثون
وقيل لا وقت في غير الصلوة وادانت النافذ في غير المنيح وادانت النكاح في غير
واما كونه هبة كما اذا كان الحرام الثاني وقيل يفرق او جازة صرحت في غير
وهذا الشعر واما بعده من صطن له كما ارتداد والاعمال الطاهر في زمان
الطويل عجزه في الجنبه والسكر والندام للندم الساية الذي حرمه على
والمؤمن مع الطهارة في كل شيء من طهارة عجزه اما الطهارة والله تعالى في
وشبهها فشرط كماله **فاحسن** كل مكلف في كل عليه وقت الصلوة وجب
عليه تحت حاله ولا يدرى ما خبرنا في وقتها الذي وضعه كالملة في تركها
حيث ارفع من قبلها بآية النكاح والمصون عنها برفع صابا على نقر او نضع
وبانقاد غرضنا او بالشيء الى عرفة او المشعر وجهه او فاقد الطهارة والاعمال
وغيره عجزه في انتم المنيح اليه البدر في اخر الوقت او انتم في وقت
يلب البدر او المحيرون في بيت ما يمكن القيام فيه اذ كانت غيبه لا يمكنه الخروج
فقط القيم القادم لما بل صلوات الوقت تحت حاله **فاحسن** ضابطا امام الصلوة
كحاله ومانته وعدالته وطهارة مولده وباقي شرايط اضافة القيام بالاصافه
في القامير والركوب بالمشي الى الرجال وتنقيل اليد الى اقسام تنقسم امره بخود
اعاقته وهو **فاحسن** غيبه الحبيب والخائف والفاثق والخنز والحذر والجنب مع الماء
الطهارة ونجاسته والبدر مع امكان الازاله والحاجض في النجاسة والنجاسة لا
مع نفلها فوضوها وهذا مع علم المقدر بحاله فلو كان انما اخر من اذا انعمت
كون الامام من العدد او من تمام العدد **فاحسن** في خوضه اعاقته لقبيل ومن قبيل
وهو **فاحسن** اللحن والحنث والمداة والموقف الثمانية والصوم المنيح من
خوارصا منته وصلواته دون صلواته وهو الصلوة في شقته منه الحجة في قول
وذكر الحزم و**فاحسن** البصر في قولنا **فاحسن** في المناقاة والخص

الاختيار وهو الثاني في الحج الذي يستخرج العروة منه تحريم راد في المال
وكونه وفيها غناضة مع العدل ان القاعدة سلم واشتد هذا
يحتاج الى دليل وان قيل هذا من خصوصيات الغائب بالمطالبة الاولى
باقية **والحرم** حرم فكاره طرد اثرها في معاشق وجوه الحج
في الجملة اليه وحرمه الصدفية وعرضه شجرة واجماع المتأخرين
وتحريم دخول بقية اجرام الا في المتكرد وفي الناقصة من اختصاص
لما اشكك في الاوقوف من غير ونحوه دخول في الشترين وحرم دفنهم
فيهم واختصاصهم بالنحو والزوج لما حب بالاجرام وقد في الدرع على
فيل في هذا ما يحرم القسط **المنشيد** واختصاصه من جهة المصلحة
في العلوق **الى ما** في غير واية لا يهدي على العلم ان المتقوات قول
واختصاصهم بالاشتغال لبقا للكهف الشريف **بما** من ضابط
الذي يكون مفقودا للنادر وطاعه لا بدع او صانع تشاريطه اوزج
طرف **الانواع** فنور المعصية بطل ولذا فعل المكروه وترك الاستحباب
وترك الواجب **ولا** انما عبا في نقل ارجح ولا فلكس وينعقد ندره
الواجب وترك المحرم وفروضه الكفالات اولى بالافتقار ودرجات
بالمرطبان والى الحج **ثالثا** لا حرم قبل المنفاته والصوم الواجب **فرا**
فوا **بما** في العقود لا يجوز بغيرها عقد العقود على شرط
شفا كان متقيا **بما** **في** **الوقت** **قطعا** معلوم الوقت وهو
المعبر عنه بالصفر او غير معلوم الوقت او كان **عقود** **مطلوع** الترف ادا لم
يحل المنها قد ان وجوده في المكان وكله جدا شدة وقد يعتك هو
يكذا وان كان في اوان كان بقرمات فقدره جتلا صفة اوان تامه كلة
فلا يصنع عذرنا فقدره فختلها اوان تامه جتلا في الاربع ما قد
في جمل منقذ **ما** **الوقت** **الوجود** **وان** **العقد** **يجب** **ولا** **شروط** **وان** **كان**
بصورة العلية **والى** **الى** **لكنها** **يكون** **او** **احدها** **اذا** **كان** **معلقا**

كما تبار الموكل الا ان في شرائه معين ولو قال بغيره ان شئت هذا بغير
بما هو من قضاياه اذ لو لم تشارك بشئ ووجه البيع البطر الى صورة التعلق في
قد يعلق العقد او يعلق لكان قتل بغيره من قبل فباع به فلان قوله
وها غير عالين وحمله على جوار اهل الكا **بما** **في** **الوقت** **قطعا** معلوم الوقت وهو
وكذا الزوج امر **بما** **في** **الوقت** **قطعا** معلوم الوقت وهو
وان طرد حله وكذا الايقاعات كما لو جاع امر **بما** **في** **الوقت** **قطعا** معلوم الوقت وهو
اول **في** **الوقت** **قطعا** معلوم الوقت وهو
معدن لطفه حيا **بما** **في** **الوقت** **قطعا** معلوم الوقت وهو
غير معلوم وان قيل بالمطلان يمكن لهم الفصد الى نقل ملكه وكذا الزوج امر
انه فطهر ميتا اما الواع صفة بغيره فطهر ميتا **بما** **في** **الوقت** **قطعا** معلوم الوقت وهو
او تحاها متخالفين ولم تنما بها فان السحور والافز منه للمعدن **بما** **في** **الوقت** **قطعا** معلوم الوقت وهو
فاما **بما** **في** **الوقت** **قطعا** معلوم الوقت وهو
سعد من بطل لا يبر بغيره اجتنابه بهول فاحتذره من عايش الحابطة فانه وان
كان غورا **بما** **في** **الوقت** **قطعا** معلوم الوقت وهو
تبعا وان لم يصح اصلا وان العقد يحتاج الى مورد ساثر في الحال كما في
التحاج ولا تاتى هنا في الحال وخصوصا اذا قبل بالصحة حتى لا يفسر فيكون
في معنى يفسر العسر وانما ما بطل فان قلب الطلاق والحقاق بينهما مع
بما **في** **الوقت** **قطعا** معلوم الوقت وهو
المباين اليهم من تبارع بجلان معروض الزرع وان الفرض **بما** **في** **الوقت** **قطعا** معلوم الوقت وهو
بالباع منقذ العقد وهو غير ممكن هنا لوقوعه على التحجير **بما** **في** **الوقت** **قطعا** معلوم الوقت وهو
فان الشرع **بما** **في** **الوقت** **قطعا** معلوم الوقت وهو

تلك فمحملة فاستوعب حوران بليب مباشرة فعل عن نفسه مع جوار ان يكونه كيملا
 فيه الهدى كالغنية كالزبد في قبول النكاح العزوة او احكام حيث لا ضرر على
 السيد ولا راد ولا اذى لا يمكن التزوج بها وسوكل الغيرة في سلف التزوج وكذا غير
 حاجتنا انفقنا على الامر لنفسه على قول فيجوز الغيرة **واعلم** ان شرطه على
 استباقة قدس على الاقدار في ما لا يشك في كونها وهو ولي المراه الا حثبات في
 نقل اقدار وكذا قيل في الوكيل او امر بالمبيع وقيل في النكاح او التزويج او التمسك
 او جيل او اوقاف او حقه في المهر لا قبل منه مع امه فادري على الانشاء قبل قبل ولا
 من يقدري على انشاء قبل انشاء الا من اذن له على نفسه لا في المهر بل في غيرها
 به ولا ضرر على ان ينشئ نفسه الوقف وعندهم المراه تقربا للمهر ولا يمكن
 من انشاءه والعاصي المهر **والا** انما في هذا الميراث لم يني وهو اقلان فقال
 "استثلمت من كل مكان غير ثلاث فقل قول انما في وهو بقايا ما عندهم
 فقال في كل ما كان لا ينقل اقدار فيه وينقل اقدار غيره في الميراث ومنه في
 المراه ممنوعة عندنا لا في اقدار على الانشاء في العاصي في كل **واعلم**
 كل اقدار ما ينقل فيه بالنسبة في طرح الاشكال كما لو اقدارهم ومكتم انكر الغيرة
 لا مكان فوهده **واعلم** الغيرة بالنسبة كما لو اقدار لم يحد او حمل واطلق فام حمل على الممكن
 وادام اقدارهم وقيل بالنسبة في ذلك البلد مع الاتصال **مسلم** لو اقدار لغيره
 مال امكن تفرقه على سبب بيعه من الرجوع كالبيع وعلى ما يبيع من الرجوع فانه
 في ان يبيع على المهر الرجوع او شققت في نقل تفرقه في الميراث على اقل النسخ
 ووجه الامر في اصابة الملك للمقر **واعلم** ان كل من كان له ثمن فغيره ثم رجوع
 ان اقدار قبل منه وبيع الشك فيها لو ادعى على **الرجوع** فماتت زوجي او ان غيرة
 ادنى وموانع ثمة ثم رجعت ان اقدارها وانقضت في نقل الرجوع رجعت

وهنا

وقد ما قوى في تحريم الرجوع لان الاصل عدم انقضاء العقد المهر فلهذا اصل
 هذا عدم النكاح **واعلم** ان كل ما ينقل من الميراث لا ينفك عن الميراث
 في الوصية وكل ما ينفك عن الميراث لا ينفك عن الميراث لان الوصية لا وارث ينفك عنه
 على الاثر **واعلم** ان العالي ان الوصية ما ينفك عن الميراث فيقول في الميراث
 اوصي بقية عيني وهو يخرج من الميراث واثرا غير منه في نفسه او بقية عيني
 او بقية عيني لا ينفك عن الوصية للميراث بالعلق وجها في قول **مسلم** في الميراث
 ما اقره المورث في كل حال او تابع للمال او حقه غيرة ولا ينقل الميراث وتوهم ان الرجوع
 اما ملك ان ينفق ولم يكن المنفق كما سبق ولما ما يوجب الى انفسه كخيار من اشترى على
 اربع **مسلم** لو طلق احدى زوجاته وماتت فقل بغير انوار وهو غير ذلك
 ينتقل حق العارث الى وارث الرجوع ولا ان ارثا رجوع الا في ابيه ولو احق الرجوع
 في الهبة على الاثر لا ينقل اذا الموهوب غير مودع في الميراث وجها في حثبات
 كالنكاح وان غيرة مودع ولا لا ينقل الى جميع العدة **واعلم** ان اسباب الارث
 ثلثة النكاح والاول والمراد به مطلق كل واحد منها ووجه الاختصاص في
 لثبوت بن جميع الامتيازات **فاما** ان يكن جالما اولا والاخرى استباح وان لم
 يكن ابطان فاما ان تقتضي التعاريف من الحائضين هو القرام او من احدوها وهو
 الاول وانما قلنا ان المراد المطلق لكل واحد من احد الامتيازات **مسلم** وان
 نزلت اسكت في حال الشك في احد المطلقين **مسلم** ولا يثبت في الابن والبنات
 وجود مطلق القرام فيها وانما يثبت حصصها كونهما اما ويرد عليها في موانع
 ما يفرق والبنات نزلت في نصف الابن المطلق بل في خصوص كونهما **مسلم** وانما يفرق
 ما يفرق الميراث لكل وارث بين حائضين من حصصهم اولى في ثلثا وعمومية
 القرام ولا يثبت الرجوع لبيد النصف في الميراث **مسلم** ولا فاسد في الرجوع

لا حرج في الاجل الخروج من الصلوة فلا يلزم ذلك وكذا قول النبي صلى الله عليه وسلم
 صلاة تنافس في تكبيره فراه وركوعه ونحو ذلك لا تنافي في تكبير التكليم لا غير ذلك
 الصلوة والتكليم ليسا جزءا وكذا صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام في حديث ان قال قد
 جئتكم الراية وقد شهدت صلواتكم لا يلزم منه عدم وجوب التكليم لا تنافيا عنه
 بالوجه الرابع المتأني فاب قلتم **هـ** ان التكليم ليس جزءا لكن الشهادة جزءا
 فطهارة لا يكون الصلوة مستندة الى الاتيان بالماء في بداءة التكليم بل الى انهاء التكليم
 ونزل عن الماء ان لا يبطل الصلوة قلت **هـ** هذا ايضا انما في وجوب التكليم اذا لم يلزم
 من ركنية وفي وجوبه ان انتفا لا حصلا يلزم منه انتفا لا مع عدم ان الجلو
 بقدر الشهادة ان يكون صاحبها للشهادة ولم يخالف في التكليم واشتد
 عنه بالاثبات بالنافي فظهر بذلك كلف ضعف فيشكل العايل **س** التكليم ونفي ادله
 ادله الوجوه خالفه عن عارض **ع** ادله الدليل الدليل على حكمه لا يلزم
 بعدم المعارض لان وجود المقضي به وجود المانع لا اثر له وحضوره اذا كان
 ذلك الدليل فاصلا في كفيه الا انه غير المعارض ولا يجعل مدلوله عارضا مدلوله
 له والى ان قد اقيم منا في ان مقام ذلك الشئ وهو غير جابو من هذا بطر هو انه
 لا يثبت لا شئنا في قوله تعالى وتكلموا انما علموا على وجوب التكليم على النية في الصلوة
 صلواته لان **هـ** حجاج وايضا على خلاف الدليل اذ الاجماع حاصل على استحباب
 فيها **و** وفور رتبة والابن لو سلم كونه في التكليم عليه صلواته لم يدل على التكرار
 وعلى الفور والى **هـ** اوله في الصلوة فكيف جعل ما اجمع على منافقة للدليل
 مع ذلك **ع** فاعين اذا تنافضت العام والخاص مع العام على النفي من
 هو معونة استحباب الجهر في الفقرة لان قول الصادق عليه السلام في قوله
 جهر خاص وقول النبي صلى الله عليه وسلم في قوله جهر عام وكذا قول الصادق
 عليه

عليه السلام في النهار الاخفات ومنها الوصل وتكلم طهارة تمام الصلوة فهذا
 كلام وتكليم واقفا عدا وطريق العموم مبطل للصلوات اية مفارقة بخلاف
 صحاح له من خصوصية هذا بالصحة على ان المانع نفي من تنبيه ذلك فقد اوردوا
 كون **الكل** والشيء مفترقان للصلوة ما روي في التوريد دليل خاص وهو خبر
 سعيد لا يوجب من الصادق عليه **ق** ادخل الشئ بالحداد شديدا
 لا يمكن فيها الاتحاد وجوب الحمل على المائل والمساواة كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم
 الحبيب دكان ام وكما في قول الصادق عليه السلام خطبتني اكرمهم هي صلاة
 الامام وهو اول مرحل الصلوة على الدعاء لعدم شمول الدعاء جميع الخطبة
هـ وصرح **بخطبة** بالشموع المستوعبة لها وانما في الحديث الماحضات اكرمهم
 مرحل الخطبتين **و** صلاحه بغير الامام وهذا اوضح ما راده الحق الشرعي **هـ**
ق علة الاستبانه في تركه مستبانه **و** الاحتمال واما مستبانه بغيره او ما اذا قتل
 الامر فيه والعاجيا الوصله حبيب لا وقار من هذا القليل فان الوصله حبيب
 ولفي القاع العقلية جزء منه ومن ثم كلفه صدق الكسوف والخوف بالمره مع
 ان اصل الامر لا يدل على التكرار ويظهر من كلامه انه يقر الى اصلاح وتلا وجوب
 الاعادة مادام النبي كما هم بدعوى المان الوجوب **و** فاعين **ب** النفي او خهاب
 الخوف فيكون الكسوف سببا لوجوب الصلوة ودوام سببا ايضا وفيه اثبات **هـ**
 شمس لم يدل النص عليها باحد الا ان ما قيل في الشهور استحباب الاعادة
 كما ان الزوال سببا في وجوب البهيم وطلب الجماعة لمن خاف من سببا في
 استحباب **ق** فاعين **ق** الموالاة في الصلوة شرطه صحته ان النبي صلى الله عليه وسلم
 صلاها كذلك فيظهرها العمل الكثير اثباتا وقد يهرصها كرمها على التوبة
 في مواضع **هـ** المسطون اذا نجح الحديث عام فينقص ديني ومنها **هـ**

في قوله عليه السلام في قوله جهر عام وكذا قول الصادق عليه السلام في قوله جهر عام وكذا قول الصادق عليه السلام في قوله جهر عام وكذا قول الصادق عليه السلام في قوله جهر عام

طهر و سبزه
طعن
سجود اعمال عال
سجود علی
و با خود دارد در دست
از روی صورت دایره ای
صاف و بی نقص

189